جـــــامعة مــــــنتوري قسنطـــــــــينة
كليــــة الحقـــــــوق
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الديمقراطية الإلكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية
النموذج الإستوني وإسقاطه على الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص : الديمقراطية و الرشادة.

إعداد الطالب:
✍ رمضان بن شعبان.

إشــــــراف الأستاذ:
✍ د. رياض بوريش.

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور: كيبش عبد الكريم...................... رئيـــسا.

الدكتور: بوريش رياض............................ مشرفا ومقررا.

الدكتور: لعجال محمد لمين............................ عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2009- 2010 م/ 1430-1431هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

إهــــــــــداء

إلـــــــى؛

روح أمــي....................رحمها الله.

كل أفراد عــائلتي..................عرفــانا وتقديــرا.

أخي الذي لم تلده أمي.......... جعفر.

الأعزاء: جميلة، ناصر، ابتسام، فايز، سامي.

زملائي بقسم الماجستير، فرع الديمقراطية و الرشادة... تقديرا ووفاء.

أهــدي هذه المذكـــــرة

الباحث

شكر وتقدير

يطيب لي بداية أن أتقدم بوافر التقدير والشكر لأستاذي الفاضل الدكتور : بوريش رياض مدرساً ومشرفاً الذي كان لآرائه السديدة وتوجيهاته القيمة، الأثر البالغ في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل : **الأستاذ الدكتور : كيبش عبد الكريم، الدكتور أمحند برقوق، الدكتور سعود صالح، الدكتور جفال عمار، الدكتور عمر فرحاتي، الدكتور بخوش مصطفى، الدكتور ناجي عبد النور، والأستاذ يخلف عبد السلام**، على ما قدموه لي ولزملائي بقسم الماجستير بجامعة قسنطينة، فرع الديمقراطية و الرشادة.

والشكر موصول أيضا، لرئيس قسم العلوم السياسية بجامعة قسنطينة الأستاذ: شريط عبد الحفيظ، على ما قدمه من جهد لقسم الدراسات العليا.

وأتقدم بالشكر والتقدير لكل العاملين بكلية الحقوق والعلوم السياسية، أساتذة وإداريين، لدعمهم للدارسين بالكلية.

كما أنا مدين أيضا بالشكر لـــ "Beth Simone Noveck" بكلية الحقوق بنيويورك و " Félix Weygand"، بجامعة " La Méditerranée Aix Marseille II" بفرنسا، و" Rain Rannu" بإستونيا، لما قدموه لي من مراجع عبر البريد الإلكتروني.

كما أتقدم بالشكر والتقدير، لكل أصدقائي وزملائي لما لقبته منهم من تعاون كامل وتشجيع دائم خلال انجاز هذا البحث.

ر. بن شعبان


مقدمة

لقد أصبحت الديمقراطية من أكثر الظواهر بروزا في عالم اليوم إذ أصبحت أكبر القضايا السياسية والاجتماعية، ومن أبرز المواضيع ضمن التفضيلات الذاتية للكثير م ن المتخصصين والباحثين التي لا يمكن تجاهلها . هذا من جهة ، بالإضافة إلى تغير المنظومة السياسية و الاجتماعية إذ أصبحت المجتمعات أكثر تعقيدا من ذي قبل ولعل تطور الحاجات الإنسانية اليوم هو ما يعكس بوضوح هذا التغير المتزايد، ذلك بالموازاة مع التغير الكبير الذي طرأ في عالم التقنية.

يُؤكد علماء الأنثروبولوجيا أن المجتمعات الإنسانية تكونت على أساس ثلاثية : القانون، العشيرة والأرض، ومع تطور التقنية وتكنولوجيات الاتصال توسعت العشيرة بشكل سريع مشكلة المجتمعات الحالية بمختلف تركيباها المتداخلة. وقد أحدثت هذه التكنولوجيات دائما تغيرا كبيرا في طبيعة الاتصال بين المواطنين وحكوماقم ، كأحد أوجه النظام الديمقراطي . وقد صاحب مسار تطور الممارسة الديمقراطية مثل بقية الأنشطة الاجتماعية تلك الاكتشافات الحاصلة في عالم التقنية؛ مند اكتشاف الطباعة مرورا بالمحرك البخاري إلى الراديو والتلفزة وصولا إلى العالم الشبكي، فلكل من هذه التقنيات دوره ودرجة تأثيره الخاصة في التحولات التي طرأت على عمل الأنظمة السياسية من خلال تطوير عملية الاتصال وتسهيل المشاركة السياسية.

أما اليوم فقد تمثلت الثورة التقنية في تلك النقلة النوعية التي أحدثتها شبكة الانترنت، هذه الشبكة التي خلقت أشكالا جديدة من الاتصالا ت وتبادل المعلومات على نطاق واسع، فالعديد من الأفراد يستعملون الإنترنت في كل شيء؛ من التجارة الإلكترونية إلى التسوق عبر الإنترنت إلى الدردشة ومجموعة كبيرة من الأنشطة الأخرى . مثل هذه التغيرات أدت إلى نتاج مواطنين عالميين أكثر تفاعلا وتبادلا للآراء جعلهم يريدون أن يكونوا أكثر انخراطا في شؤون الحكومة وصنع السياسات بطريقة أكثر شفافية.

وإذا كان ينبغي الوقوف، على أية محطة في التاريخ كان لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال التأثير الواسع على المجتمع، فإنها مرحلة بروز شبكة الإنترنت خلافا للتكنولوجيات السابقة، لما أتاحته من تفاعل مباشر للأفراد مع المعلومات التي ترد بغض النظر عن الجغرافيا والحدود، فا لأول مرة في التاريخ أصبح للأفراد الاتصال مع بعضهم البعض ومع سلطات الحكومة بحرية أكبر والتصويت على الإنترنت والمشاركة بفعالية أكبر في جميع مراحل عملية صنع القرار، هذه العملية القائمة أساسا على تحديد الاحتياجات وجمع المعلومات التي تعتبر المورد الخام في صناعة المجتمع الديمقراطي المعاصر. فمن خلال الوصول إلى المعلومات، يستطيع المواطنين القيام بمسؤولياتهم المدنية (أو توجيه انتقاد معقول للحكومة.

وتبعا لذلك فإن كل مدارس الفكر تنظر اليوم إلى الإنترنت كأداة هامة للمساعدة في حل المشكلات التي تواجه الديمقراطية بوضع نمط جديد يصطلح عليه الديمقراطية الإلكترونية (e-démocratie)، كأداة لإشراك المواطنين في عملية صنع السياسات وفضاء جديد يخضع فيه الحكام

والنواب المنتخبين للمحاسبة عن أعمالهم في المجال العام أمام المواطنين (فلسفة الحسبة)، كما يمكن أن تستعمل أيضا كأداة للتعبئة لجذب أعضاء وناخبين جدد للأحزاب السياسية.

1- مبررات اختيار موضوع الدراسة:

أ- المبررات الموضوعية:

انبثقت المبررات الموضوعية لهذه الدراسة، من تلك الثورة الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واستخدام شبكة الانترنت وغيرها من شبكات تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام، وما أشعلته من نقاش حول أشكال جديدة من الديمقراطية . ولما أصبحت المجالا ت الديمقراطية التقليدية مثل البرلمانات والأحزاب لا تشكل الأساس الكافي لاتخاذ القرار الجماعي، حس ب ما يؤكده "هبر ماس"، ضمن عالم مشحون بأفكار الالتزام السياس ي والمشاركة السياسية، استوجب إعادة إصلاح المسارات الديمقراطية التقليدية وتفعيل مشاركة كافة الهيئات المجتمعية، من خ لال هذه الثورة الاتصالية التي تسهم بصورة جوهرية في تنمية الممارسات الديمقراطية على النحو الذي أوضحه "بوديار".

ولاشك أن هذا التغير القوي في أحد الأنشطة الإنسانية التي هدفت على مر التاريخ لخدمة الأهداف أو المصالح الجمعية، دفعت بالباحث ضمن هذه الدراسة إلى محاولة تحليل كيفية استخدام تكنولوجيا الانترنت من جانب الحكومات في التفاعل مع المواطنين والاستفادة من القدرات الحديثة لهذه الشبكة في تطوير أساليب المشاركة السياسية والحوار، من خلال قنوات مؤسسية تمكن المواطنين من المساهمة في صنع القرارات وصنع السياسات و تنفيذها، وإيجاد قنوات لتسوية التضارب بين المصالح وإضفاء الصفة الشرعية على ما يتم التوصل إليه من سياسات.

وسوف تسعى هذه الدراسة ضمن هذا السياق التحليلي إلى الوقوف على هذه الفرص التفاعلية التي تتيحها شبكة الانترنت لإعادة تفعيل المشاركة السياسية ضمن شك ل جديد يسمى الديمقراطية الإلكترونية، تحقيقا لثلاثة أبعاد أساسية:

- **تسهيل عملية المشاركة:** من خلال الوصول إلى المعلومات العامة في العملية السياسية وعملية صياغة السياسات والأنشطة البرلمانية، ضمن سبل جديدة وقنوات أكثر مرونة تسمح للمواطنين بالمشاركة مباشرة في النقاشات والتكلم مباشرة إلى الممثلين المنتخبين والحكومة وحتى الأحزاب السياسية.
- **توسيع نطاق المشاركة :** هذا البعد يرمي إلى الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد والجماعا ت رغم اختلاف المسافة والزمن والعمر، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية.
- **تعميق المشاركة:** يشكل التفاعل الشبكي بين المواطنين والحكومة والمسؤولين والمنتخبين وحتى بين المواطنين أنفسهم، ضمن نموذج الديمقراطية الإلكترونية، إطارا للانخراط في مناقشات حقيقية أكثر عمقا من خلال تبادل الخبرات على نحو يعمق فهم المواطنين وتمكينهم من المساهمة بنشاط في ممارسة الديمقراطية.

ب- المبررات الذاتية:

لعل السبب الرئيسي الذي جعل الباحث يركز اهتمامه على موضوع الديمقراطية الإلكترونية ودوره كنمط جديد لتفعيل المشاركة السياسية، هو ذلك الميل العام لشعوب العالم المعاصر إلى تبني النموذج الديمقراطي، باعتباره النموذج الأمثل للارتفاع بالإدارة السياسية إلى أعلى مستوى وخفض التأثير الشخصي لفرد معين أو لبعض الأفراد على القرار السياسي إلى أقل نسبة ممكنة، وتوسيع المشاركة الشعبية التي تؤدي إلى تنوع المصادر المؤثرة في عملية صنع القرار، ووضع السياسات وتوزيع مصادر القوة والسلطة على نحو سليم و متساو.

بالإضافة إلى رغبة الباحث الملحة في تحليل كيفية استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال " Technologies de information et des communications" (TIC) في العملية السياسية، الذي أفرز مفهوما جديدا في الدراسات السياسية، هو مفهوم الديمقراطية الإلكترونية. الذي يهدف إلى إيجاد بيئة تحاوريه حرة بين المواطنين والقائمين على الشؤون السياسية، بتحول دور الدولة من دور القائد إلى دور الوسيط على نحو يعطي للمنظمات والأفراد الفرصة للتحرر من الحدود الجغرافية والسياسية للدولة والخضوع ، في بعض الأحيان، إلى إرادة عابرة للقوميات، وفقا لما يخدمها من مؤسسات دولية.

فضلا عن ذلك، تتجلى الأسباب الذاتية للباحث في طرق الموضوع، في محاولة نقل نمط الديمقراطية الإلكترونية، كمقترح جديد للمشاركة السياسية ضمن التجربة الإ استونية كمنطق جديد للتعبير عن الرشادة السياسية، ومن ثمة الوقوف على مدى توفر المناخ التقني والسياسي في الجزائر لتطبيق نموذج الديمقراطية الإلكترونية.

2- إشكالية الدراسة:

إن الحقيقة التي لا تلبث إلا أن تتجلى بوضوح، أن الديمقراطية لم تعرف انتشارا واسعا كما هي عليه اليوم، وفي الوقت نفسه فالديمقراطية اليوم تعتبر في أزمة عميقة حتى في العالم الغربي نفسه؛ المشاركة السياسية آخذة في الانخفاض، فقدان الثقة في مختلف المؤسسات السياسية (لاسيما التمثيلية منها كالبرلمان) وحتى في الأحزاب والسياسيين أنفسهم.

ويجادل البعض بأن النظام السياسي التمثيلي لا يزال يشتغل بشكل جيد، لكن مع ذلك يجب استعمال وسائل جديدة لتعبئة المواطنين، في حين يرى البعض الآخر بأن شكل النظام السياسي القائم على الديمقراطية التمثيلية يجب أن يغير كليا ذلك لأنه لم يساهم إلا في إعطاء قوة زائدة عن الحدود إلى النخبة، بينما ترك للمواطنين الرد فقط دون المشاركة، فأصبح النظام البرلماني مؤسسا على فكرة التمثيل البعيد، تقتصر فيه المشاورات السياسية على النخبة ذات السيادة، في حين شغل المواطن مهمة التصويت

لصالح مشرعيه ثم ينسحب من العملية الديمقراطية حتى الانتخاب القادم كل هذا أدى على حد تعبير الكثير إلى إنتاج ديمقراطية ضعيفة.

ولعل هذا ما زاد من التشبث بفكرة استخدام الحواسيب والربط الشبكي أو ما يصطلح عليه اليوم باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالا ت (TIC) في تجديد العملية الديمقراطية وتوليد نقاش أكثر متانة، وإعادة بناء مشاركة سياسية فعالة قائمة على أساس التفاعل الإيجابي بين الممثلين وممثليهم والمواطنين وحكوماتهم، ومن هنا تبرز الإشكالية التي تدور حولها هذه الدراسة:

كيف يمكن للديمقراطية الإلكترونية، القائمة على أساس استعمال تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أن تكون أداة لتعزيز عملية المشاركة ال سياسية كعملية أساسها المواطن باعتباره مصدر ومركز العملية الديمقراطية؟

وتنحصر التساؤلات الفرعية للدراسة في:

- هل الديمقراطية التمثيلية حقا في أزمة؟
- ما هي الديمقراطية الإلكترونية ؟
- هل تعد الديمقراطية الإلكترونية بديلا جديدا للعمل الديمقراطي أم أنها تعزيزا للآ ليات المعمول بها في الديمقراطية التمثيلية؟
- ما هي آليات الاستجابة في الديمقراطية الإلكترونية بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين؟
- ما هي حدود الممارسة في الديمقراطية الإلكترونية، في ما يرتبط بمبدأ المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا؟
- ما هي الخبرات الجارية في إستونيا في ضوء تجربة الديمقراطية الإلكترونية كحالة لموضوع للدراسة؟
- ما مدى نجاح استونيا كبلد حديث الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي من فرض منطق الديمقراطية الإلكترونية كنموذج جديد للمشاركة السياسية؟
- ما مدى توفر المناخ السياسي والتقني في الجزائر لتطبيق الديمقراطية الإلكترونية ؟ ما مدى إمكانية تطبيق نموذج الديمقراطية الإلكترونية في الجزائر؟

3- حدود إشكالية الدراسة:

تنحصر حدود الدراسة في المجالين التاليين:

أ - المجال الزماني:

تعود فكرة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير في الممارسة السياسية إلى القرن التاسع عشر مع اكتشاف التلغراف والتلفاز، إلا أن فكرة الديمقراطية الإلكترونية لم تظهر إلا

بعد الحرب العالمية الثانية مع اكتشاف الحاسب الإلكتروني لتتطور تدريجيا وصولا إلى إطلاق الشبكة العالمية للمعلومات (Internet) مع مطلع التسعينات.

من هذا المنطلق فإن التركيز ضمن الدراسة سنصب أساسا، في الفترة الزمنية الممتدة بين الخمسينيات كتأصيل لبداية مفهوم الديمقراطية الإلكترونية، وصولا إلى أهم التطورات الجديدة اليوم. أو الثورة الرقمية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال (TIC) وعمليات الربط الشبكي كقنوات ج ديدة لسرعة تداول المعلومة ، أدت إلى تطور مفهوم المواطنة من خلال المشاركة المباشرة للمواطن في كل مراحل عملية صنع القرار.

ومن منطلق أن الدراسة، ستتناول أيضا، الديمقراطية الإلكترونية كإحدى الحلول لبعض الأزمات التي تواجه مختلف أشكال الديمقراطية السابقة، خاصة الديمقراطية التمثيلية والمشاركتية، فإن إعادة الرجوع إلى الفترات التي سبقت الخمسينيا ت يجب أن تؤخذ في الاعتبار ضمن المراحل المختلفة لهذه الدراسة.

ب- المجال المكاني:

ستركز هذه الدراسة على حالة إستونيا، وقد يطرح السؤال عن اختيار بلد كإستونيا كنموذ ج أو حالة للدراسة، فنقول أن هذا البلد بقدر ما سيقدم كنموذج عن الديمقراطية الإلكترونية وتبيان ذلك التزاوج الذي أصبح واقعا بين عالم التقنية والعملية السياسية، بقدر ما سيطرح في الوقت ذاته ما توصلت إليه كبلد حديث في الممارسة الديمقراطية.

وقد وقع اختيار الباحث على دولة إستونيا كنموذج لتطبيق الديمقراطية الإلكترونية، انطلاقا من الاهتمام الدولي بتجربة هذا البلد، بالإضافة إلى أن الحالة الإستونية تقدم تجارب كافية في الممارسة في المشاركة الإلكترونية من ناحية تعبئة المواطن والردود الحكومية. كما سيتم التطرق إلى الجزائر من خلال قياس مدى استعداد هذا البلد لتطبيق الديمقراطية الإلكترونية، وذلك تحقيقا للبعد الاجتماعي المرجو من البحث.

4- فرضيات الدراسة:

يتضح من الإشكالية الرئيسة، والتساؤلا ت الفرعية أن الفرضيات التي سنطلق منها دراسة موضوع الديمقراطية الإلكترونية ستنحصر في فرضيتين أساسيتين:

الفرضية الأولى:

- تعد الديمقراطية الإلكترونية، طريق جديد للحكم (الحكم الإلكتروني) وتعزيز الديمقراطية التمثيلية.

الفرضية الثانية:

- تؤدي الديمقراطية الإلكترونية، باستخدام مواقع الويب والتصويت الإلكتروني في الأقسام الحكومية، إلى زيادة إشراك المواطنين في عملية صنع السياسات، والتعليق على القوانين الأولية وتقديم أفكارهم حول القوانين الجديدة، واختيار ممثليهم في المجالس النيابية.

أما الفرضيات الفرعية في هذه الدراسة فيمكن حصرها في فرضتين أساستين:

- إن الوصول إلى مجتمع معلومات متطور، وتحسين الخدمات الإلكترونية، كان إحدى المقدمات الأساسية للديمقراطية الإلكترونية في إستونيا.
- تنحصر القيمة الديمقراطية لمواقع الويب السياسية في الجزائر، في معلومات بسيطة لا تحتوي على تطبيقات تفاعلية يمكن أن تُؤَثر بشكل أكبر على المشاركة السياسية.

5- تقسيم الدراسة:

انطلاقا من أن الأشكال الحالية للديمقراطية، تواجه أزمات عميقة، وصعوبات كثيرة في الاستمرار ضمن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، استوجب محاولة إيجاد أنماط جديدة في الممارسة الديمقراطية، تمنح لها من المرونة ،على الأقل، التي تسمح لها بمواجهة هذه التغيرات، ووفقا لذلك ستقع هذه الدراسة في **ثلاثة فصول** على النحو الآتي:

فأما الفصل الأول سيتضمن مختلف أشكال الديمقراطية؛ من ديمقراطية مباشرة وديمقراطية تمثيلية، مع التركيز على مشاركة المواطن ضمن ديمقراطية المشاركة كرأسمال اجتماعي، ومن ثمة الوقوف على حدود في الممارسة ضمن هذه الأشكال ، وسيركز الباحث ، ضمن هذا الفصل أيضا، على نقطتين أساسيتين وهما أزمة المشاركة وأزمة المواطنة، مما مهد الطريق نحو مسيرة إصلاح الديمقراطية بإدخال التقنية لتدعيم الاتصال السياسي وزيادة المشاركة.

أما **الفصل الثاني** فسيتعرض إلى الديمقراطية الإلكترونية من خلال رؤية شاملة في آليات التفاعل ضمن نمط الديمقراطية الإلكترونية وكيفية زيادة مشاركة المواطن في عملية اتخاذ القرارات وصنع السياسات؛ وذلك من خلال التعرض إلى كيفية عمل البوابات الإلكترونية (Les portail) والمنتديات الحكومية(Les forums) الخاصة بتشريع القوانين، والعرائض الإلكترونية (Les e-pétitions) مع التطرق إلى التصويت الإلكتروني (e-vote) كمنطلق أساسي لزيادة المشاركة في ديمقراطية اليوم. كما ستحتوي الدراسة في نهاية الفصل ، الوقوف على مواطن الضعف في الديمقراطية الإلكترونية وأبرزها **الفجوة الرقمية** كرهان يواجه بناء ديمقراطية قوية من خلال الوقوف على أهم التحديات التي تواجه ضمان الوصول إلى الإنترنت لكل المواطنين على قدم المساواة.

وأخيرا سيأتي **الفصل الثالث** بعرض التجربة الإستونية من خلال تتبع مسارا ت إستونيا في تحقيق مجتمع المعلومات، وعرض أفضل الممارسات ك بطاقة الهوية الرقمية " ID-CARD " ، ونظام "الطريق إكس" " X-Road "، وينصب التركز في هذا الفصل على تحليل مسار الديمقراطية

الإلكترونية في إستونيا، من خلال تحليل بوابة الديمقراطية المباشرة "توم" " TOM "، والتجربة الإستونية في مجال التصويت الإلكتروني، مع تخصيص مبحث ضمن هذا الفصل للوقوف على وضع الجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتحليل استعمالات تقنية الويب في الجزائر في المجال السياسي في التفاعل بين الحكومة والمواطن من خلال دراسة البوابة الإلكترونية للبرلمان الجزائري وكذا الأحزاب ضمن مسار عملية صنع القرار السياسي.

6- مناهج الدراسة:

يظهر من خلال طبيعة الدراسة التي تهدف إلى تبيان، كيفية الانتقال إلى الديمقراطية الإلكترونية، وتحديد أهم المرتكزات والآليات التي تقوم عليها، أن الباحث اعتمد على **المنهج الوصفي التحليلي** في تحليل موضوع الدراسة لتحديد مفهوم الديمقراطية والوقوف على مختلف أشكالها، وصولا إلى الديمقراطية الإلكترونية و محاولة فهم سياقاتها من خلال التفاعلات الحاصلة بين عالم التقنية وعالم السياسة كسلوك إنساني، ومن ثم فهم الأسباب التي قادت إلى الأخذ بمفهوم الديمقراطية الإلكترونية في الكثير من الممارسات.

ولما كانت دراسة الظواهر الاجتماعية حسب "روبسون" "Robson "تقتضي ثلاثة استراتجيات؛ التجريب، الاستبيان ودراسة الحالة، فإن دراسة تطبيقات الديمقراطية الإلكترونية في إستونيا، تقضي من الباحث **إستراتجية دراسة الحالة** التي تتجه إلى جمع البيانات العلمية والعملية حول تطبيقات التقنية في النظام السياسي الإ ستوني بوصفه نظاما اجتماعيا، ودراسة جميع مراحل التجربة الإ ستونية، ومن ثمة الوقوف على مفهوم الديمقراطية الإلكتروني ة، وعلاقته ا السببية بالمجتمع الإ ستوني، وتقييم التجربة الإستونية.

كما أن الدراسة تطلبت توظيف **منهج تحليل المضمون** من خلال تحليل بعض التقارير الدولية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال " TIC" كأدوات قوية لتحسين مشاركة المواطن، كتقرير هيئة الأمم المتحدة حول ال برلمان الإلكتروني لعام 2008، وتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تقنية المعلومات لعام 2008 - 2009. بالإضافة إلى التقارير التي اتصلت بحالة الدراسة . ويفيد هذا المنهج، ضمن هذه الدراسة، في تبيان كيف أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال كانت عامل قوي في زيادة مستويات المشاركة السياسية، كتلك الممارسات التي تعلقت بالتصويت الإلكتروني.

وإذا اعتبرت المناهج السابقة أساسية في هذه الدراسة، فإن **المنهج المقارن** قد وظف أيضا، ولو بشكل محدود، سواء في مقارنة حالة الدراسة الرئيسية (إستونيا) ببعض التجارب الأوروبية في مختلف مؤشرات الديمقراطية الإلكترونية. أو خلال عملية إسقاط التجربة الإستونية على الجزائر.

- **مقتربات الدراسة:**

في ظل الثورة الاتصالية والمعرفية ، وإمكانية الاتصال المباشر للمواطنين بحكوماتهم، عن طريق ازدهار الشبكات الترابطية، لتحقيق مختلف الاحتياجات الأساسية، يجعل من **المنظور** (**المقترب**) **الاتصالي** أفضل المداخل المنهجية المناسبة لدراسة الكثير من الظواهر السياسية، لاسيما الديمقراطية الإلكترونية، التي ارتبطت كثيرا بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومن ثم الكشف عن تأثير هذه التكنولوجيات في عمل الأنظمة السي اسية، ذلك أن المقاربة الاتصالية تعد ترجمة صريحة لإحدى الفرضيات القوية التي تقوم عليها النظرية الديمقراطية اليوم، ضمن الإطار المعقد للمجتمعات المعاصرة.

كما تم، خلال الدراسة، توظيف أداة **الملاحظة** لمعظم مواقع الويب لمختلف البوابات الحكومية، كبوابة العرائض الإلكترونية للبرلمان الاسكتلندي والبرلمان الجزائري، على سبيل المثال، وذلك من أجل أخد صورة حقيقية، عن تطبيقات الديمقراطية الإلكترونية . ومعرفة مدى تطابق وظائف هذه البوابات مع أهم منطلقات الديمقراطية الإلكترونية من الناحية النظرية.

7- أدبيات الدراسة:

لاشك، أن **الدراسة المعنونة:** " Développer l'exercice de la cyberdémocratie" من أهم الأدبيات التي تشكل منطلقا رئيسيا لهذه الدراسة، تلك الدراسة التي قدمها الفريق البحثي بكلية الإدارة بجامعة "شاربروك" الكندية عام 2004، والتي تناولت على مدى ثلاث س نوات الديمقراطية الإلكترونية في المجتمعات المحلية، من خلال التطرق إلى إمكانية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسهيل العلاقات المتبادلة بصورة رئيسية بين الحكومة ومواطنيها، وصياغة السياسات العامة، وصنع القرار وتقليص الفجوة القائمة بين السياسي والمواطن كعنصر فاعل في المشاركة والمناقشة كما ذكر "ستيفن كولمان" في مقترحاته لتعزيز الديمقراطية الإلكترونية.

وقد شكلت خيارات حكومة "كيبك" " Québec" منطلقا رئيسيا للفريق البحثي في تحليل ظاهرة الديمقراطية الإلكترونية، من خلال التطرق لمسألة عامة: كيف يمكن لحكومة "كيبك "Québec " الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين الممارسات الديمقراطية؟

كما قدمت الدراسة في جزءها الثاني، ثماني دراسات حالة، من أجل كسب صورة عن أفضل الممارسات في مجال تجربة الديمقراطية الإلكترونية، وصولا إلى نتيجة رئيسية في هذا البحث مفا دها: أنه إذا كان الالتزام ثابت ومنظم لمدة خمسة عشرة سنة، يمكن استخلاص نموذج ديمقراطي أفضل بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

ولعل أن **ثاني دراسة** التي تشكل المنطلق الأساسي لهذا البحث، هي تلك الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعرونة:

Citizen Challenges of Online Promise and Problems of E-Democracy
".Engagement

هذه الدراسة التي فحصت بشكل دقيق كما يبدو من عنوالها، كيفية استعمال تقنية المع لومات والاتصال الجديدة (TIC) ودورها في شغل المواطن في صنع السياسة، حيث يتضمن الكتاب خلاصة تنفيذية، تبرز دروس في توفير المعلومات، التي توسع من عملية استشارة الجمهور وزيادة إشراكه في العملية السياسية، وهنا تقدم الدراسة عشرة مبادئ توجيهية ناجحة عن استعمال الانترنت، كما تضمنت أمثلة لأثنى عشرة دولة عضوه في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية م ثل : استراليا، كندا وجمهورية التشيك ...الخ وتنهي الدراسة بتحليل مستقبل الديمقراطية والانترنت من قبل الأستاذ "ستيفن كولمان" "Stephen Coleman" من معهد أكسفورد للانترنت، بجامعة أكسفورد بالمملكة المتحدة . كما تطرقت "Ann Macintosh" الأستاذة بجامعة نايبر بالمملكة المتحدة، إلى خمسة تحديات رئيسية لربط المواطن بالانترنت.

يبدوا أن هذه الدراسات ركزت بشكل كبير على أهم تجارب الدول الأكثر تقدما، تبين مع مضي الوقت تراجعها عن أهم آليا ت الديمقراطية الإلكترونية المتمثلة في "التصويت الإلكتروني" وهو ما حدث في ايرلندا الشرمالية عام 1994، وازدياد دراجات الشك في العملية الديمقراطية في بعض الدول الأخرى مثل فرنسا، دون الاهتمام بتجارب أخرى تبين فيها أن منطق الديمقراطية الإلكترونية أخذ يعُزز بشكل واضح. وهذا ما ستحاول الدراسة الحالية إبرازه في دولة ك إستونيا الحديثة في نشأتها، الجد يدة العهد بالديمقراطية، وسعي الباحث لتقديم هذا البلد كنموذج للديمقراطية الإلكترونية.

وأخيرا، فإنه لا يمكن إغفال بعض الصعوبات التي واجهت الباحث في إنجاز هذه الدراسة، تعلق أهمها بفكرة الديمقراطية الإلكترونية ذاتها، التي تبدوا جديدة، مما يجعلها في حاجة إلى المزيد من التنظير والبحث.

أما الصعوبات التي يمكن أن تُرى على المستوى العملي التجريبي للديمقراطية الإلكترونية، فيمكن حصرها في كون مختلف الخبرات ضمن هذا الحقل، لازالت تنتظر نتائج إيجابية أكثر، مما يجعل من الصعوبة الوقوف بشكل دقيق على فرص تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تجديد العملية الديمقراطية.

الفصل الأول

الديمقراطية: أشكال، مبادئ وأزمـــــــــات

لقد ولدت فكرة الديمقراطية على أساس فكرة " قاعدة الشعب" من قبل، بحوالي أكثر 2400 سنة، حيث كان المواطنون يتجمعون في التزهات لاتخاذ القرارات حول السياسة العامة. وبالرغم من أن المواطنين يتجمعون أحيانا للتقرير في بعض القضايا إلا أنهم عادة لا يتخذون أكثر القرارات بأنفسهم، فبذلا من ذلك يصوتون لصالح الممثلين الذين يتخذون القرارات باسمهم.

واستنادا إلى ذلك، تجسدت ا لنماذج التمثيلية للديمقراطية كميزة لحكم المجتمعات في القرن العشرين.

غير أن، الصورة الحقيقية للديمقراطية التمثيلية اليوم، هي أن الكثير أصبح يجادل بأن الممثلين المنتخبين أصبحوا لا يمثلون في أغلب الأحيان " إرادة الشعب" التي تعرضت لتزايد النخبوية، وازدياد قضايا الفساد لدى السياسيين والممثلين، مما أنتج لامبالاة واسعة الانتشار بين المواطنين وخصوصا الشباب.

ومن ثم، سنحاول في هذا الفصل تقديم نظرة عامة حول مختلف أشكال الديمقراطية وحدود الممارسة في كل شكل مع التركيز دائما على دور المواطن كإحدى المقدمات الأ ساسية لبناء "ديمقراطية قوية" التي تتطلب صلات قوية وتفاعلية بين الدولة والمجتمع المدني، والحكومة والمحكومين.

المبحث الأول: أشكال الديمقراطية.

قبل أن نميز الأشكال المختلفة للديمقراطية، نحتاج في البداية إلى الوقوف عند مختلف المفاهيم المتعلقة بالديمقراطية، كقيمة معيارية، وكمجموعة من الممارسات لدى أعضاء معينين، أو مجموعة لها التأثير الحاسم في المشاورات حول القضايا ذات الصالح العام.

المطلب الأول: في مفاهيم الديمقراطية.

تشير النظرية السياسية الكلاسيكي ة إلى ثلاثة أشكال من الحكم : الحكم الفردي "La Monocratie" ، والأوليغارشية "L'oligarchie"* ، والديمقراطية "La Démocratie "[1]. فالديمقراطية ضمن هذا السياق، هي شكل من أشكال الحكم ، الذي يعود في الأصل إلى التعبير اليوناني"Dêmos " و "Critos " الذي لا يعني في مفهومه البسيط الشعب أو العرق أو الأمة، بل يرتبط بمعنى اجتماعي يعني : " معارضة الشعب للنبلاء" وآخر سياسي يعبر عن " عن حكم السواد الأعظم من المواطنين لأنفسهم " ، ومن ثمة تصبح الديمقراطية تعبيرا عن سلطة الشعب، وأكثر تدقيقا حكومة أو سلطة المواطنين[2]. الذين يملكون الشعور بالحياة داخل المدينة أو القرية، يشكل فيها الفرد أو العائلة كلا قائما على مبدأ الاكتفاء الذاتي، تستتبع ضمنه مصلحة الكل مصلحة الفرد أو المواطن، الموهوب بالقدرة السياسية انطلاقا من الاعتقاد الأرسطي من أن الإنسان " حيوان سياسي هدفه النهائي هو المشاركة ضمن مجتمع سياسي"[3].

قد تبدو فكرة حكم الشعب لنفسه فكرة بسيطة في ظاهرها لكنها في المقابل، تطرح الكثير من التساؤلات أو العناصر التي تستوجب الوقوف عندها وهي[4]:

---

* يقوم الحكم الفردي "La monocratie" على تركز السلطة في يد شخص واحد . وقد تكون هذه السلطة مطلقة أو محدودة؛ مطلقة عن طريق توريث الحكم لشخص واحد، ومحدودة ببعض القوانين المكتوبة، ضمن دستور يحدد مجالات ممارسة السلطة ، وهو ما يصطلح عليه بالمنارشية " La monarchie" التي قد تاخذ شكل المملكة أو إمبراطورية أو إمارة، فالحاكم ضمن هذا الشكل هو : الملك أو الإمبراطور أو الأمير . أما الأوليغارشية " L'oligarchie " فتشير في معناها الأصلي إلى شكل من الحكم تمارس فيه السلطة من قبل مجموعة محدودة من الأشخاص من الطبقة الغنية.
أنظر :

- Malick Tambedou, De la démocratie, Editions de la RADDHO, Dakar, Avril 2006, PP.07-8.

(1) – ***Idem.***
Disponible sur : <**www.raddho.africa-web.org/nouveau_site/sites_publications/pdf_tambedou/tambedou_democratie.pdf**>. Accédé Le: 29-06-2008.

(2) - Gil Delannoi, "*Démocratie le mot et le critère* ", ESPRIT, édition du Seuil, France, février, 1998, P.63.

(3) - Raymond Polin, ***La République entre démocratie sociale et démocratie aristocratique***, 1re édition, Presses universitaires de France, Paris, 1997, P. 42.

(4) - أنتوني غدنز ، ***علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)***، ترجمة : فايز الصياغ، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 2005، صص 474 – 475.

– **الشعب** : وينبغي ضمن هذا العنصر أن نعرف من هو الشعب؟ وما هي حدود المشاركة، والظروف والأوضاع التي ستؤدي إلى المشاركة.

–**الحكم:** وينبغي ضمن هذا العنصر معرفة مدى اتساع أو انحصار المجال الذيُ يمارس فيه الحكم، أي هل سينحصر داخل نطاق الحكومة في القرارا ت السياسية فقط ؟ أم أن الحكم الديمقراطي سيشمل القرارات الإدارية اليومية التي تتخذها الحكومات.

–**آليات الحكم:** والتي يحدد ضمنها، تلك الظروف التي تدفع الحكومة الديمقراطية إلى استخدام الإرغام، لمواجهة من يعارضون سياساتها، والعمل خارج حدود القانون.

وإذا كان هناك مدخل، في تاريخ الديمقراطية، يمكن التركيز عليه في تقديم مفهوم لها، فإنه يمثل ذلك الارتباط التاريخي للديمقراطية بالمفاهيم الليبرالية المتعلقة بالفرد والحرية، أو الديمقراطية الليبرالية، هذه العقيدة الفكرية التي شكلت مرحلة حاسمة في تاريخ الديمقراطية، إذ أن الفكر الليبرالي قاوم الفكر الديمقراطي في البداية ليستوعبه تدريجيا فيما بعد، و تبين النظرة الدقيقة لذلك أن حق التصويت ،على سبيل المثال، اقتصر على فئة واحدة وهي الطبقة العليا، حتى مجيء الإصلاح الانتخابي عام 1832 في انجلترا ليسمح للطبقة الوسطى بالمشاركة، و لم يسمح للعمال بذلك حتى نهاية القرن الماضي[(1)].

ويمكن استقصاء الديمقراطية الليبرالية من خلال المبادئ الجوهرية التالية:

– التعددية السياسية.

– احترام مبدأ الأغلبية.

– المساواة السياسية.

– التأكيد على دولة القانون المحكومة بمبدأ الفصل بين السلطات، وإقرار الحقوق الفردية، وإخضاع الحكام للمساءلة، حيث أصبحت الممارسة الديمقراطية أكثر ارتباطا بالترتيبات الدستورية، التي تكفل التنافس على الحكم وفق القواعد المقررة دستوريا، مما أدى إلى ظهور ما أطلق عليه " الديمقراطية الدستورية".

وترجع فكرة الديمقراطية الدستورية، إلى منتصف القرن الماضي، مع "جوزيف شومبتر " "J.A.Schumpeter" الذي عرفها بأنها : " ديمقراطية تتميز بالمنافسة المستمرة بين مختلف الزعماء

---

(1)– علي الدين هلال، "*مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث*"، في : سعد الدين ابراهيم وآخرون، ***أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لتي نظمها مر كز دراسات الوحدة العربية***، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، 1994، ص 38.

سياسيين أو منظمي المشروعات، وبإمكانية الإطاحة بالحكام السيئين"[1] ، كما قدمها "بلامناتز " " "J.Plamenatz" بأنها" المنافسة الحرة على السلطة"[2] ، وتقوم هذه المنافسة على مبدأ الالتزام بالترتيبات الدستورية.

وبالتالي فالديمقراطية حسب " شومبتر" تتميز بمجموعة من الخصائص الهيكلية وهي:

– التعددية والتنافس بين الأحزاب والأفراد في جميع مواقع السلطة.

– المشاركة على قدم المساواة في اختيار الممثلين.

– الحريات المدنية والسياسية.

وتشير جميعها إلى الشروط اللازمة للمشاركة الفعالة.

وفي مقابل انتشار الديمقراطية الليبرالية كانت الأنظمة الشيوعية والاشتراكية، وحتى مطلع التسعينات، تسمي نفسها بالديمقراطيات الشعبية، يخضع فيها الحكم للحزب الواحد الذي يسيطر على كل نواحي الحياة السياسية والاقتصادية، غير أنها لم تعرف ذلك الانتشار الواسع الذي عرفته سابقتها، أي الديمقراطية الليبرالية، ويرجع ذلك بالأساس إلى الافتراضات التي قامت عليها الديمقراطية في الفكر الليبرالي، الذي يمنح " قدرا من حرية الاختيار أكثر مما يتيحه أي مجتمع غير ليبرالي "[3]، وأما الافتراض الثاني هو تعظيم القدرات الفردية.

كما تشير المفاهيم المختلفة للديمقراطية في الدولة الحديثة ، إلى ضرورة الحديث عن الديمقراطية "كنمط للتنظيم الذاتي"[4] ، أو كما يقدمها "هبر ماس"Habermas "* باسم "الديمقراطية المنطقية " "Discursive democracy" القائمة أساسا على مبدأ التنظيم الذاتي للمجتمع بحرية وعلى قدم المساواة، وتنسيق الشؤون الجماعية بينهم من خلال العقل الجماعي المشترك، يوجه تصرفهم الجماعي السبب المشترك، وضمن هذه الفكرة المثالية يناقش "هبرماس" بأن الديمقراطية لا تتضمن التبعية أو الطاعة بسبب القوة القسرية أي الشرطة أو الدولة، بل قوة الحجة الأفضل هي توجه السلطة السياسية،

---

[1] - س.ن. أيزنشتات، ***تناقضات الديمقراطية: أوجه الضعف و الاستمرار والتغير***، ترجمة: بكير مها، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002، ص 05.

[2] - **نفس المرجع** ، نفس الصفحة.

[3] - علي الدين هلال، ***نفس المرجع السابق***، ص 39.

[4] -Rainer Rochltz, ***Les bases normatives de la démocratie***, Dans: Jaques Bidet (dir), ***Les paradigmes De la Démocratie***, 1re édition, Presses universitaires de France, Paris, 1994, P.25.

* يرتبط اسم الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني "هبر ماس" بمدرسة فرانكفورت، التي رغم تأثرها بالفكر الماركسي، دعت إلى ضرورة مراجعة الأفكار الماركسية وجعلها أكثر انسجاما مع متطلبات القرن العشرين.

هذه السلطة التي يجب أن تؤسس الشروط المفضلة لهذه التبعية [1]. ويرى "هبرماس" أن إظهار " بشائر الأمل القديمة" في مجتمعات حرة ومتساوية يُوجِّه تصرفهم الجماعي سببهم المشترك، قابلة للإنجاز ثانية في ضوء الشروط الحديثة من التعقيد الاجتماعي والسياسي، واقتصاد السوق والبيروقراطية الإدارية.

ويدعو "هبر ماس" أنه من خلال العلاقة الموجودة بين الإدارة والاقتصاد، فإننا سنعرف، نموذجا من الحكم الذاتي المبني على أساس التعاون الذي يتبعه نشوء المجال العام " L'espace public" الذي تدور فيه النقاشات وتتبلور فيه الآراء ، ويعتقد "هبرماس " "Habermas " ، أن المجال العام الذي كانت بداياته الأولى في صالونات ومقاهي لندن وباريس، اكتسبت فيه المناقشات السياسية أهمية خاصة ولعب دورا حيويا في نمو الديمقراطية على الأقل من حيث المبدأ، عن طريق التقاء الناس كأفراد متساوين في منتديات شبه مفتوحة للنقاش العام[2].

وقد كان صميم نقد "هبرماس" للرأسمالية، بأن المجال العام والمناقشة العامة أضعف بسبب نشاطات السياسيين، ويربط المجال العام بالمجتمع المدني الذي يقوم على أساس أن الحكومة ليست تمثيلية لكامل الناس وأن المجتمع المدني له وظيفة ثنائية، وظيفة ضمان أن الذين يمارسون السلطة لا يسيئون استعمالها وتحويل النظام لخلق ممارسات أكثر ديمقراطية . هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن المجتمعات الحديثة معقدة، تعتمد نوعية الديمقراطية فيها على وجود المجال العام و التدخل الذكي للناس في السياسة، وعلى المنظمات والجمعيات أن تساعد في انجاز ذلك، بالمساعدة في تشكيل الرأي من خلال النقاش؛ أي أن المجتمع المدني ضروري للديمقراطية للوصول إلى فهم حقيقي لحاجات ومصالح الناس.

وإذا كانت فكرة الديمقراطية في نشأتها منذ 2400 سنة، قد قامت عن تجمع المواطنين في النزهات لاتخاذ القرارات حول السياسة العامة، فإن الوحدات السياسية اليوم، وما تتسم به من تعقيد، تستدعي بعض العناصر والعمليات السياسية، في العملية الديمقراطية[3]:

– الممثلون أو المنتخبون.

– الانتخابات الحرة والعادلة والمنتظمة، فالانتخابات هي القناة التي تعطي المواطنين فرصة الاختيار والتأثير، كما أنها يجب أن تكون في الأوقات المحددة، أربع أو خمس سنوات على سبيل المثا ل، حتى يستطيع الناخبين الوقوف على أداء الممثل أو الحزب السياسي.

– المسؤولية، وتعني أن المنتخبين يتوقع منهم أداء واجباتهم، بشكل صحيح ووفقا للقانون.

---

(1) - Joshua Cohen," Reflections on Habermas on Democracy", Ratio Juris. Vol. 12 N°. 4, Blackwell Publishers UK, December 1999, PP 385-386.

(2) - أنتوني غدنز ، ***نفس المرجع السابق***، ص 512 .

(3) - George Bernard Shaw, *"Defining Democracy: Elements of Democracy"*. Available at: <**www.democracy.org.na/advertorials/element_democracy.pdf**>. Visited in: 12-07-2008.

–المتطلب الآخر وهو حرية التعبير بامتلاك المواطنين الحق في الإدلاء برأيهم بأي مسالة أو أي قضية كانت.

–المتطلب الآخر للديمقراطية، هو الوصول إلى المصادر المختلفة للمعلومات، ذلك أن الديمقراطية تبنى على منطق الخيارات المختلفة، وليس تلك المعروضة من طرف الحكومة فقط، لأن المصدر الواحد لا يستطيع عرض كل الجوانب المتعلقة بقضية ما.

–ترتبط الديمقراطية أيضا بمفهوم الشفافية، يمتلك ضمنه المواطنون الحق في معرفة ما تقوله الحكومة وما تعمله نيابة عنهم.

–الديمقراطية تحتاج إلى مواطنة شاملة.

وداخل جميع هذه المفاهيم المختلفة للديمقراطية يمكن الوصول إلى مفهوم يعتبر أكثر شمولا قدمه "فليب شمبتر" و" تيري كارل" بأن " الديمقراطية السياسية الحديثة هي نظام للإدارة والتنظيم يخضع فيه الحكام للمحاسبة عن أعمالهم في المجال العام أمام المواطنين، وتعمل بصورة غير مباشرة من خلال التنافس والتعاون للنواب المنتخبين"[1].

غير أن الصعوبة تبقى تلف مفهوم الديمقراطية في تحديده بطريقة أكثر إجرائية، ومن ثمة فالمجتمع الديمقراطي، هو الذي يأخذ بالمبدأين التالين:

– أن يشارك كل فرد من أفراد المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية اتخاذ القرار.

–أن تكون القرارات المتخذة، ضمن مناخ مناقشة وتشاور الأغلبية.

بعبارة أخرى أن الديمقراطية يمكن تتلخص في المشاركة، والمساوا ة، بالإضافة إلى الحصول على المعلومات كأساس مركزي في ديمقراطية اليوم.

أما الحديث عن الأشكال المختلفة للديمقراطية، فيعد تعبيرا عن أشكال مختلفة من الرقابة، هذه الرقابة كانت واسعة أم محدودة، قديمة أم جديدة، فالديمقراطية أداة للرقابة السياسية للشعب، تلك الرقابة المتغيرة باستمرار، فتكون أحيانا كمقاربة تهدف لزيادة المشاركة السياسية، وأحيان أخرى إلى حماية الفرد أو المواطن من التعسف في استخدام السلطة مع العمل ضمن تناغم جماعي من أجل التغيير.

---

(1) - س.ن. أيزنشتات، ***مرجع سابق***، ص 44.

المطلب الثاني: الديمقراطية المباشرة.(La démocratie directe)

تعتبر الديمقراطية المباشرة أول شكل عرفته المجتمعات البشرية، ويعتبر المفكر "جون جاك روسو" " Rousseau " أول من طورها ووضعها في إطارها النظري، ضمن نظرية السيادة الشعبية أو الإرادة العامة المقدمة سنة 1762 في كتابه "العقد الاجتماعي"[(1)]. الذي وجه فيه نقدا للنظام البرلماني الإنجليزي، ومبدأ التمثيل بالقول: " أن الشعب الإنجليزي يخادع نفسه، عندما يعتقد بأنه حر، بل أنه عبيد و لا يشعر بتلك الحرية إلا عند انتخاب أعضاء البرلمان"[(2)]. ويواصل "روسو" بأن فكرة التمثيل أتت في الأصل من النظام الإقطاعي الذي يحط من قيمة النوع الإنساني.

ترتكز الديمقراطية المباشرة على فكرة أساسية وهي، أن الشعب هو من يمارس السلطة، وهو نفسه أيضا من يتخذ القرارات المتعلقة بشؤون حياته اليومية، هذه الفكرة ، التي تبدو مستحيلة من الناحية العملية، تلغي في طياتها فكرة الوساطة في الحكم، أو بمعنى أكثر تحديدا فهي تلغي فكرة وجود ممثلين عن الشعب، فالشعب هو الحاكم والمحكوم في الوقت نفسه.

وبالمقابل فإن الديمقراطية المباشرة عند "جون لوك" "J.Lock " " وماد سون" "Madison" ، تتعارض مع تركيبة الدولة الواسعة التي غالبا ما تتنوع فيها الآراء وتتضارب فيها المصالح[(3)]، يجعل من الصعب التنبؤ بها أو معالجتها في بعض الأحيان من قبل أي دستور كان.

ومع ذلك فإن الديمقراطية المباشرة هي ليست فقط ،تلك الفكرة أو الحلم الطوباوي لمجتمع أفضل عن طريق، حسن الإطلاع لمواطنين أحرار. فهي أيضا حقيقة عملية، إذا تم النظر إليها من وجهة تزايد الاستفتاءات العامة على كل المستويات في العالم، يمكن أن تكون تعبيرا عن مبادرات شعبية، فهي الأداة الرئيسية للديمقراطية المباشرة في المجتمعات الحديثة، , وأداة لحل النزاعات الاجتماعية، فخلق الإقليم السادس والعشرون في سويسرا، عن طريق الاستفتاء في الثالث والعشرين من يونيو عام 1974، قد جنب البلاد من الوقوع في افتراق وطني[(4)].

غير أن الممارسة في الديمقراطية المباشرة، تكشف عن حدود متأصلة فيها ذات الارتباط الوثيق بتطورها وقدرتها على البقاء، تستدعي التوقف عندها:

---

(1) - Malick Tambedou, ***Op.Cit.***,P.12.

(2) - Philip Resnik, Des sans-culottes à la démocratie participatives, Dans : Gérard Boismenu et Autres**, *Les formes modernes de la démocratie*,** Les presses de l'université de Montréal**,** Edition L'HARMATTAN, paris, 1992, P. 246.

(3) - ***Ibid***., P. 246.

(4) - Christophe Premat, "*Direct Democracy in a Comparative Perspective*", Taiwan Journal of Democracy, Volume 2, N°.1 July 2006, 137-142.

- **حدود الممارسة في الديمقراطية المباشرة**[1]:

–**حجم الدولة** (Taille des Etats): إن مفهوم الدولة في شكله الحالي و ما تتسم به من اتساع وتعقيد وتعدد في الفواعل، يجعل من الصعب إقامة نقاش مع كل مواطن على حد ا، وتجنيد كم هائل من الشعب مباشرة للتصويت كل مرة، تتبعه مشاكل تنظيمية معقدة يصعب تجاوزها.

–**التقليل من شأن التصويت** (Banalisation du vote): إن تعاقب التصويت باستمرار في الديمقراطية المباشرة، يميل إلى التقليل من شأن التصويت، وحتى إلى التقليل من الحريات، في ظل تأثير الدعاية.

–**كل مواطن ممثل**(1citoyen = 1député) : تقوم الديمقراطية المباشرة على نظام للتصويت على كل قانون يجعل، من الناحية العملية، كل مواطن ممثلا؛ هذا الممثل الذي لا يعرف بالضرورة كل البيئة، ولا النتائج المترتبة عن قراراته.

المطلب الثالث: الديمقراطية التمثيلية.(La démocratie représentative)

تعرف الديمقراطية التمثيلية في القانون الدستوري بأنها: " النظام السياسي الذي تنتخب فيه الحكومات من قبل المواطنين، حيث أن الشعب فوض ممارسة السيادة من قبل ممثليه"[2].

ويعرف "اندرو هيوود" " Andrew Heywood " الديمقراطية التمثيلية بأنها : " شكل محدود وغير مباشر من الديمقراطية ، يستند على ا لاختيار عادة بانتخاب أولئك الذين سيحكمون نيابة عن الشعب"[3].

وقد تبلور ظهور الديمقراطية التمثيلية في نهاية القرن الثالث عشر، والنظرية الديمقراطية الليبرالية، تواجه اتجاهين في غاية المعارضة والافتراق، مثل الاتجاه الأول تلك الأفكار التي وضعها "روسو " "Rousseau "، أما الاتجاه الثاني هو الذي سيكون فيما بعد منطلق الديمقراطية الحديثة[4] مع "مونتسكيو" "Montesquieu" و" سياس" "Siéyès " و"مادسون" "Madison " و"هاملتون " في وقت لاحق.

---

[1] -Thomas Fressin, e – démocratie: Un leurre, P. 07.
Disponible sur:<**www.thomas-fressin.fr/fr/dld/edemocratie.pdf**>.
Accédé le : 12-07-2008.

[2] - Benoît Sadry**, *Bilan et perspectives de la démocratie représentative***, Thèse présentée Pour l'obtention du grade de Docteur en Droit Public, Université De Limoges, Faculté De Droit et des Sciences Economiques, Décembre 2007.P.12.

[3] - Lorissa Kelly**,"*The True Nature of Representative Democracy*".**
Available at **:** **<wwww.mantis.com.au/DemocracyLorissa.pdf>.**
Visited in **:** 23-07-2008.

[4] - Benoît Sadry**, *Op.Cit.***P.12.

تمثل فكر روسو في الدعوة إلى إحياء الديمقراطية المباشرة المختلفة عن تلك التجربة التي عرفتها أثينا، فميز بين الشعب التشريعي، والحكومة المنفذة، في التعبير عن الإرادة العامة للمجتمع بعد العقد . هذه الإرادة المعصومة، الغير قابلة للتصرف ولا للتجزئة.

ويعارض "مونتسكيو"، ضمن الاتجاه الثاني، النهج الديمقراطي لدى "روسو" ويوضح في " روح القوانين" أن الدولة الحرة التي تفترض أن يكون كل فرد، تلك الروح الحرة التي تحكم نفسها بنفسها ضمن منطق السلطة التشريعية للشعب. يعد أمرا مستحيلا في الدول الكبيرة، مما يؤدي كخطوة أولى إلى "حكومة تمثيلية"، يختار ضمنها الشعب ممثليه بدل أن يفعل كل شيء بنفسه، فالقوة الوحيدة للشعب تكمن في اختيار ممثليه[1].

وعلى صعيد آخر، فقد طور "سياس" " Siéyès " تحليل "مونتسكيو" انطلاقا من مفهوم الأمة، فاعتبر الدولة "أمة كاملة" في حد ذاتها تضم مجموعة من المواطنين ضمن كيان قانوني، وأن ممارسة السيادة التي تنتمي إلى هذا الكيان القانوني المستقل، فرضت اختيار هيئة من الممثلين تناط لهم السلطة التشريعية أو ممارسة الإرادة المشتركة . وفق آلية الانتخاب. وأن الحكومة التمثيلية، حسب " Siéyès " هي الأنسب للمجتمعات التجارية الحديثة، التي ينشغل ضمنها الأفراد بشؤونهم الخاصة، وإنتاج الثروة وتوزيعها[2].

و قد استمر مؤسسو النظام الديمقراطي التمثيلي على النهج نفسه، خلال القرن الثامن عشر، في الولايات المتحدة الأمريكية أين يجب أن ينظر للديمقراطية التمثيلية في سياق الورقات الاتحادية[3]، المعروفة باسم " Publius " التي صاغها كل من "ها ملتون" " Hamilton " "ما دسون" " Madison" ، لإقناع ناخبي ولاية نيويورك للتصديق عل مشروع الدستور الذي أعدته اتفاقية فيلاديفيا عام 1789.

ويضاف إلى هذا، أن الديمقراطية التمثيلية في عالمنا المعاصر، عرفت انتشارا على نطاق واسع، فحوالي نصف سكان الكوكب يعيشون وفق نظام الديمقراطية التمثيلية . غير أن تطلعات المواطنين المعاصرة، لم يعد من الممكن معها تلخيص الديمقراطية التمثيلية في عبارة " انتخاب تمثيل الأمة "، بل أصبح ينظر إليها على أنها المشاركة بنشاط أكبر، في صنع القرارات وممارسة الرقابة بصورة منتظمة على أنشطة الممثلين[4].

---

(1) - Sadry.***Ibid***.P.14.

(2) - ***Idem.***

(3) - Christophe Prémat,"**Les *instruments de la démocratie***", Sens public : Revue électronique Internationale, P.02. Article publié en ligne 11/2007.
Disponible sur : < **http://www.sens- public.org/article.php3?id_article=185>**.
Accédé Le : 10/07/2008.

(4) - Benoît Sadry, ***Op.Cit***. P. 25.

غير أن مجيئ القرن العشرين، صاحبته نزعة غير مسبوقة في تاريخ الديمقراطية التمثيلية، تمثلت في واحدة من النتائج المترتبة عن دمج الواقع الاقتصادي بالجانب السياسي، فكانت سنتي 1968 و 1970 المناخ المناسب لنشوء تيارات سياسية وحركات اجتماعية منادية باللامركزية . صاحبتها في بداية السبعينات اضطرابات اقتصادية واجتماعية، كانت إحدى النتائج المنطقية المترتبة عن الصدمة البترولية لسنتي 1973 و 1979، التي عززت في ازدياد نسب التضخم وانعكس ذلك سلبا على الجانب السياسي، بانخفاض شعبية الممثلين السياسيين، أفضى في كثير من الأحيان إلى دعوات للإصلاح النظام الديمقراطي التمثيلي، في حين شهدت سنوات 1980 و1990 عدم اهتمام ،متزايد، بآليات التعبير في الديمقراطية التمثيلية وتجلى ذلك على مستويين[1]:

- ارتفاع نسب العزوف في الانتخابات.
- ازدياد اللامبالاة بالجوانب السياسية.

بالإضافة إلى تطور نمط الحياة، وطغيان التفكير الفردي القائم على الجانب الاستهلاكي، على حساب الإطار العام الجماعي. أدى إلى إضعاف الديمقراطية التمثيلية . وفي الوقت ذاته أخدت أشكال جديدة للمواطنة تتجسد، أخد فيها المجتمع المدني الدور الحاسم . بل أصبح المستوى المحلي ذلك المناخ المناسب للتسيير والحوار الاجتماعي.

- **حدود الممارسة في الديمقراطية التمثيلية:**

جاءت الديمقراطية التمثيلية بنفس الهدف المرادف للديمقراطية المباشرة، في الوصول إلى الحكومة المثالية، غير أن الممارسة العملية أظهرت العديد من أوجه الاختلال في الكثير من القواعد المؤسسة لها، أفضت في الكثير من الأحيان إلى التفكير في إعادة ابتكار النظام الديمقراطي، وارتبطت هذه الأوجه ب:

- **تضارب المصالح:** حيث أن مصالح الممثلين المنتخبين لا تعبر، ولا تتطابق بالضرورة مع مصالح ناخبيهم.
- **الميل إلى الفساد:** فتركيز السلطة بين أيدي أقلية، تخلق ميلا إلى تشجيع الفساد.
- **الأحزاب السياسية:** بقدر ما يمكن اعتبار الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية التمثيلية، فإنها معرقلة لها أيضا في كثير من الأحيان، فقد أصبح الفوز في الانتخابات مرتبط بصورة وثيقة بالانطواء تحت اسم حزب سياسي معين. يدفع بالممثل السياسي للعمل ضد معتقداته والامتثال إلى المبادئ التوجيهية للحزب الذي ينتمي إليه. ويضاف إلى ذلك أن الديمقراطية التمثيلية قائمة

---

[1] - Caroline Humbey et Héloïse Deffobis, "***Démocratie participative***", Bergerie Nationale de Rambouillet, mars 2005, P.01. Disponible sur: <**www.formater.com/ressources/telechargement/article/P5_democratie_participative.pdf**>. Accédé le : 26-07-2008.

على أن المواطنين ليس باستطاعتهم سوى انتخاب أولئك المرشحين الذين اختارهم الحزب السياسي لتمثيله. من جهة أخرى فإن الأحزاب السياسية التي تتمتع بالإمكانات المادية الكبيرة، هي وحدها القادرة على المشاركة في المنافسة الانتخابية[1].

-**تكاليف الانتخاب:** الكثير من الموارد تنفق في الانتخابات يمكن استغلالها في ميادين أخرى.

المطلب الرابع: الديمقراطية المشاركتية.(La démocratie participative).

يتجه تحليل الديمقراطية المشاركاتية في البداية إلى نقطة جوهرية، وهي أن الديمقراطية المشاركاتية لا تعني الديمقراطية المباشرة، التي تقوم على الاجتماع أو التجمهر والاستفتاء.

كما أن مفهوم الديمقراطية المشاركتية أو التشاركية لا يجب أن يقحم على أنها الديمقراطية الجوارية (La démocratie de proximité)، لإمكانية تطبيقها على المستوى المحلي والمستوى العام في الدولة. غير أنها ارتبطت في العقد الماضي، كثيرا بمفهوم تنمية المجتمع المحلي (الجمعيات المحلية، الوكالات الإنمائية) الذي صاحب تيارات التغيير التي قادتها حركات العولمة، ويضاف إلى ذلك القلق الذي أصبح يساور الطبقات السياسية، إزاء انخفاض عدد الناخبين، والسعي إلى إعادة الاتصال بين الناخبين والجهات الفاعلة في القرار السياسي[2].

ويوجد في المؤلفات ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية، العديد من التعاريف التي تشير إلى تلك العلاقة الديناميكية التي توجد بين الحكام والمحكومين، والمكانة التي تتخذها كل جهة من الجهات الفاعلة في المجتمع.

ففي الديمقراطية التشاركية نتكلم عن القرب وإمكانية الحصول على المعلومات، واستنادا إلى ذلك تعرف كتابات "بابادوبولوس " "Papadopoulos " و"باربر " " Barber " الديمقراطية التشاركية بأنها: " عملية وطريقة لإدارة شؤون المجتمع، تهدف بشكل مباشر إلى خلق تنظيم من أجل زيادة مشاركة المواطنين. يتمثل هدفها النهائي في تطوير المجتمعات المحلية بطريقة متماسكة ومستدامة [...]، فمحرك التنمية ه و مشاركة المواطنين ضمن شراكة مع الممثلين المنتخبين والحكومات وغيرهم من مجموعات المجتمع المدني"[3].

فالديمقراطية التشاركية هي شكل من أشكال تعميق المثل الديمقراطية، التي تتطلب إعادة تعريف الكثير من الممارسات في الديمقراطية التمثيلية، بمعنى أنها شكل جديد من أشكال الممارسة الديمقراطية، تقوم على مبدأ الاعتراف بأن أي مواطن يملك القدرة والاختصاص على المشاركة في المداولات

---

(1) - Tonny Andreani, Dans: Jaques Bidet, ***Op.Cit.***, P.182.

(2) - Caroline Humbey et Héloïse Deffobis, ***Op.Cit,*** P.02.

(3) - PAUL Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, ***Développer l'exercice de la cyberdémocratie***, Canada, Sherbrooke : Université de Montréal, Juillet 2004. P.25.

والقرارات الجماعية فالثقة في المواطن تشكل أهم أسسها. ويستند "أنطوان بيفور " " Antoine Bévort"* مؤلف كتاب "الديمقراطية التشاركية" في تبرير ذلك انطلاقا من، تصور أن السياسة هي "العيش والعمل معا، وأنها لا تستدعي المعرفة المهنية، كما أنها ليست مسألة من مسائل الإدارة، وليست مسألة تقتضي تعيين الخبراء والمهنيين، بل أن عامة الناس قادرة على الاختيار وتعريف المصلحة المشتركة داخل المجتمع السياسي"[1].

ومن ثمة أصبحت الديمقراطية االتشاركية ، نموذج ا جديدا للعمل الجماهيري أثبت فعاليته كبديل للديمقراطية النيابية أو التمثيلية، نظرا للتعقيد الذي أصبحت تتسم به المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والبيئي، وكذا المشاريع المتعلقة بها، التي لا يمكن تنفيذ السياسات العامة الخاصة بها دون تعريضها للنقاش العام، وفي هذا السياق تصبح الديمقراطية التشاركية أداة من أدوات " الإدارة المجتمعية الجوارية " La gestion sociale de proximité " ، فالمرور إلى الديمقراطية التشاركية، هو تطور تصاعدي في مستوى الإبلاغ أو توفير المعلومات، والإصغاء أو الاستماع والحوار أو النقاش من جانب المسؤولين المنتخبين والتقنيين الذين يتمتعون بدور مركزي في تمكين الديمقراطية التشاركية[2].

إن ما يطرحه التحليل السابق أن الديمقراطية التشاركية، هي توسيع ممارسة السلطة التي تسمح للمواطن، بالمشاركة في النقاش العام، واتخاذ القرارات السياسية التي تعود عليه، مع إمكانية التعبير عن وجهة نظره بكل حرية، فالمواطن ضمن هذا المنطق هو فاعل حاسم في اتخاذ القرار.

والواقع أن الديمقراطية التشاركية لا تلغي نظام التمثيل أو الشك في مبدأ التمثيل السياسي، خلافا للشكل المباشر للديمقراطية، بل تدعو بدلا من ذلك إلى توثيق التعاون فيما بين المواطنين وممثليهم وتشجيع التفاعل والمعلومات في مختلف مراحل صنع القرار، فهي نظام مختلط يفوض فيه الشعب سلطته لممثلين لاقتراح وإصدار القوانين في حين يحتفظ بسلطة التوجيه والاستشارة.

وتقوم الديمقراطية التشاركية على المبادئ التالية:

- المبادرة التشريعية المباشرة للمواطنين.
- المناقشات الحرة بين الهيئات الفنية والمؤسسية التي تتناول القرارات على المستوى المحلي، ذات التأثير على المستوى الوطني يعكس ديناميكية الحوار في الديمقراطية التشاركية.

---

* أنطوان بيفور" "Antoine Bévort " أستاذ علم الإجتماع ، بالمعهد الوطني للفنون والحرف (CNAM) بفرنسا، ألف كتاب "الديمقراطية التشاركية " سنة 2002.

(1)- Antoine Bévort, "*Les contours et enjeux de la démocratie participative* ".
Disponible sur:
<ww.prospective.org/gps_front/index.php?rubrique_id=12&tpl_id=2&contenu_id=663&id=715- 49k>. Accédé le : 12-07-2008.

(2) - Anne Jardin et autres, "*Démocratie participative: Au-delà des idées reçues* ", Débat Organisé par l'APRAT et ville et Banlieue, France, 17 octobre 2007, France, P.02
Disponible sur : <**http: // www.aprat.com**>. Accédé le: 26/07/2008.

– تنظيم النظام الاقتصادي والاجتماعي، من خلال ضمان أن جميع الأفكار البناء ة للسكان تدرس بطريقة فعالة، والهدف من ذلك أن جميع التدابير والقرارات التي يتعين اتخاذها تكون بموافق ة أغلبية الأشخاص المعنيين بها.

وهكذا تصبح الديمقراطية التشاركية في نهاية المطاف، هي عملية تقاسم السلطة مع الشعب، أو" توزيع الطاقة إلى أقصى حد، يشعر معها كل واحد أنه طرف، وصاحب مصلحة" على حد تعبير المؤرخ " جوزيف كي زربو" "Joseph ki-Zerbo"[(1)].

بعبارة أخرى أن الديمقراطية التشاركية، تقوم بالأساس على التأثير الاجتماعي في عملية اتخاذ القرار، تكريسا لمبدأ أن "السياسة تهدف إلى إخراج الأفراد من عزلتهم، وإدماجهم في المجتمع [...] من أجل إعطاء معنى لكل واحد منهم؛ أي أن النظام السياسي يعطي المواطنين فرص التعبير عن تطلعاتهم وطموحاتهم"[(2)].

وفي هذا السياق تشكل التغيرات الاجتماعية التي تحدثها الممارسة في الديمقراطية التشاركية، المحور الرئيسي الذي يفسرها كأسلوب لتجديد الديمقراطية التقليدية، وذلك من خلال تحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية[(3)]:

– تحويل دور المواطن من مواطن ناخب بصفة دورية أو متقطعة إلى مواطن فاعل في المدينة أو الإقليم، فالمواطن يتجه نحو السياسات التي تعترف به كفاعل من خلال أشكال المشاركة المتنوعة، فالمسألة الأساسية لديمقراطية المشاركة، هي إعادة بناء مزدوج للعلاقات السياسية والعلاقات الاجتماعية.

– تحويل دور الممثلين أو المنتخبين إلى شكل آخر من المهنية، فبالإضافة إلى التنظيم والتشاور والتداول، يصبح الممثل مصدرا لولادة الأفكار السياسية، بمعنى آخر الثروة السياسية للمواطنين، على نحو يجعل كل المؤسسات السياسية، بعد الانتخابات، قاعدة داعمة لتطوير المشاريع السياسية.

– تحويل مهمة الموظفين العموميين إلى موظفين في خدمة الجمهور ، فالموظف العمومي هو حافظ الخدمة العامة في إطار المصلحة العامة ، غير أن مكانته الاجتماعية قد تراجعت ، في مواجهة الطلب المتزايد، والمشاكل التي أصبح من الصعب حلها وفق إجراء واحد، مما تطلب خبرة مهنية جديدة من خلال إعادة التفكير في تنظيم المرافق وإيجاد مساحات مفتوحة للتعاون في الاتصال مع الجمهور، وفق حكومة ثقافة المعلومات والتشاور والتفاوض، بمعنى التحول من العلاقات الرأسية إلى العلاقات الأفقية.

---

(1) - Wikipédia : l'encyclopédie libre, ***Démocratie participative***, Fiche thématique n°2 Fiche actualisée le 05/06/2008.
Disponible sur **:< www.association4d.org/IMG/pdf/democratie_participative-fiche_thematique-2.pdf**>. Accédé le **:** 27-07-2008.

(2) - Philip Resnik**, *Op.Cit***.,P 252.

(3) -Antoine Bévort, ***Op.cit.***

- **حدود الممارسة في الديمقراطية التشاركية.**

إذا كانت الديمقراطية التشاركية لا تزال هي الشكل الذي يحرص على إيجاد تناغم طبيعي بين مختلف الجهات الفاعلة أو المشاركة في صنع القرار، إلا أنه لا ينبغي لنا أن ننكر أنه هناك عثرات أو بعض الصعوبات التي تواجه هذا الشكل من ناحية الممارسة:

- إن وضع عملية تشاركية ينطوي على أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية صنع القرار، يخلق إلى حد ما، عددا لا حصر له من أقطاب صنع القرار. يؤدي إلى عدم الوصول إلى القرار بشكل فعال.
- الاعتبارات والأهداف: في الديمقراطية التشاركية ، من الصعب الوقوف على أن اختيارات الأشخاص المعنيين باتخاذ القرار كانت على اعتبارات موضوعية، أم أنها مجرد دفاع عن مصالحهم الشخصية[1].
- التعقيد المتزايد للسياسة، الذي يجعل المواطنين دائما في حاجة إلى التدريب والتعلم.
- خطر الشعبية " Populisme " حيث تصبح الديمقراطية التشاركية نداء إلى السياسة الشعبية [2] وهو خطر مماثل للتكنوقراطية*.

(1) -Thomas Fressin, ***Op.Cit.***, P.09.

(2) - Antoine Bévort**, *Op.Cit.***

* التكنوقراطية أو حكم التقنيين: هي نظام يحل فيه التقنيون والموظفون محل رجال السياسة في ممارسة السلطة السياسية، وقد جمع "جان مينو" " Jean Mynaut" في مؤلف صغير "التكنوقراطية السياسية"، تفسيرات لظاهرة "التكنوقراطية معتبر في أول الأمر أن التكنوقراطية تتميز "برفع يد" السياسي لصالح الإدارات "سليلة الأجهزة الكبرى والخبراء العامين والاختصاصيين والعسكريين...إلخ الذين يستحوذون على السلطة بداعي اختصاصاتهم دون الرجوع إلى العوامل الاجتماعية ودون تحمل المسؤولية أمام المواطنين. **أنظر :**

– أحمد سعيفان، ***قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية***، لبنان، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، 2004، ص ص102– 103.

المبحث الثاني: المبادئ الجوهرية للديمقراطية.

إن الحديث عن الحرية والمساواة كمبادئ جوهرية للديمقراطية، يجعل في البداية من الصعوبة تضمين هذه المبادئ في الديمقراطيات المعاصرة لأن الديمقراطية المعاصرة مبهمة وتنطوي على الكثير من الجدل، وفي بعض الحالات يجعلها متناقضة بطبيعتها، ويرجع ذلك إلى طبيعة الم مارسة الديمقراطية المعاصرة. كما أن الديمقراطية اليوم تعني الحكومة الجيدة، ومن ثمة لزم الحديث فقط عن أشكال الحرية والمساواة التي يجب أن تميز الحالة المعاصرة للديمقراطية.

المطلب الأول: الحرية.

كان الحديث عن الحرية الديمقراطية قديما يجد أصوله في الفكر اليوناني، في مختلف الممارسات الديمقراطية في المدن اليونانية، ثم في عدد من المدن التجارية الإيطالية في العصور الوسطى وعصور النهضة.

ولتوضيح المعاني المختلفة للحرية ووظائفها في الديمقراطية المعاصرة، يمكننا تجنب تحليل الحرية على أنها الحرية الطبيعية التي تتكون لدى الإنسان اعتمادا على قدرات بدنية وفكرية وأخلاقية ممنوحة طبيعيا.

تشير مفاهيم الحرية كما سادت في الفكر السياسي والممارسات العملية، أن هذا المفهوم قد انحصر في مفهومين رئيسين: الأول هو الحق في المشاركة في القرارات السياسية، والثاني هو الاعتراف بمجال خاص للأفراد ولا يجوز التعدي عليه أو التدخل فيه. هذا التمييز يبين الحرية بالمفهوم القديم والحرية بالمفهوم الحديث، وقد أشار " بنجامين كونستات" إلى هذا التمييز بشكل واضح في كتابه " الحريات القديمة والحديثة" إلى أن " الحرية بالمعنى الحديث هي الاعتراف للفرد بمجال خاص يتمتع فيه بالاستقلال ولا يخضع فيه لغير القانون في حين أن الحرية بالمعنى القديم السائد في المدن اليونانية ثم في الإيطالية تشير إلى الحق في اتخاذ القرارات السياسية "[1]. غير إن هذا الاعتراف بالمجال الخاص لا يجب أن يلغي تلك العلاقة الموجودة بين الفرد والدولة والمجتمع.

وتمثل الأشكال المختلفة للحرية السمة المميزة للديمقراطية المعاصرة، والتي تعتبر مهمة في هذا التحليل، ويمكننا حصرها بالأساس في حرية التعبير وحرية الصحافة وحرية المعتقد مع إظهار الدور المحوري للحرية الاقتصادية في تثبيت النظام الديمقراطي.

أولا: تعد حرية التعبير أهم شكل من أشكال الحرية في المجتمع الديمقراطي، ويعني القدرة على قول ما يفكر به الإنسان وتحدي الآراء السياسية وانتقاد سياسات الحكومة دون خوف، حتى أصبحت حرية التعبير الحق الذي لا غنى عنه بين جميع مجالات الحقوق، فقد كتب قاضي المحكمة العليا

(1)– حازم الببلاوي، ***عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل***، ط. 1، دار الشروق، القاهرة، 1993، ص 11.

بالولايات المتحدة الأمريكية "بنجامين كاردوزو" ، الذي عمل بالمحكمة مابين 1932 و 1938، قائلا عن التعبير الحر أنه " الشرط الذي لا غنى عنه لكل حرية تقريبا"[1].

ويبدو أن المفهوم الحقيقي لحرية التعبير هو الذي يجعلها، أحد أهداف المجتمع والحكومة على حد سواء في اكتشاف ونشر الحقيقة حول المواضيع ذات الاهتمام العام من خلال إزالة أي حدود للنقاش.

ويمثل أرقى معيار لحرية التعبير ذلك الذي قدمه "زكريا تشافي جونيور"* ، الذي طرح فكرة أكثر راديكالية، تقول بأن التعبير الحر يجب أن يظل حرا حتى في أوقات الحرب، وحتى عندما تكون المشاعر متأججة، لأن هذا الوقت هو الذي يحتاج فيه الناس لسماع حجج الجانبين، حتى لا يقتصر الخطاب العام على ما ترغب الحكومة في أن تقوله للناس"[2].

ثانيا: تشكل حرية الصحافة المصدر الرئيسي، الذي يؤمن التدفق الحر للمعلومات لأي مجتمع ديمقراطي وإخضاع المسؤولين الحكوميين للمحاسبة وإقامة التواصل في المجتمع المدني، وفي الوقت نفسه فإن تحقيق الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لا يتحقق إلا بتدفق المعلومات بحرية، وإذا ما كان لدولة ما أن تتمتع بالتفوق السياسي والاقتصادي- حسب "ألين هيوم"- "التي تمكنها سيادة القانون من إحرازها، من الضروري أن تبقى مؤسساتها القوية أمام مراقبة الشعب الدقيقة لها"[3].

والواقع أن الحكومات التي تحضى بالشرعية والتقدير، لا تخلو من وسائل الإعلام الحرة والمستقلة الضرورية لإحراز ذلك، ولهذا السبب حرص "توماس جفرسون"، الواضع الرئيسي لإعلان الاستقلال الأمريكي، على تضمين الدستور الأمريكي حق أفراد الشعب في حرية التعبير وحرية الصحافة والتجمع العام، فكتب يقول سنة 1787 " لو ترك الأمر لي لأن أقرر ما إذا كان ينبغي أن تكون لدينا حكومة بدون صحف، أو أن تكون لدينا صحف بدون حكومة لما ترددت لحظة في اختيار الأمر الثاني"[4]، وقد كان يرى أن غياب تلك المحاسبة التي تحققها الصحف الحرة والدفق غير المقيد للأفكار تعطيل للنمو الخلاق للدولة.

والراهن أن تحليل العلاقة بين حرية الصحافة والديمقراطية يشير إلى ديناملك ي ة بين قوتين متنافستين باستمرار، ففي الوقت الذي لا يرغب الرسميون الحكوميون، على كل الأصعدة، حتى في

---

[1] – جون، لورد آكتون، " *حقوق الأفراد: الحرية الفردية ووثيقة الحقوق*".
على الموقع: < **http://usinfo.state.gov** > تاريخ **آخر إطلاع**: 09/07 /2008.

* أستاذ الحقوق بجامعة هارفرد، سليل عائلة ثرية ومرموقة اجتماعيا دافع طيلة حياته عن جميع الناس في قول ما يؤمنون به دون خوف من الحكومة.

[2] **-** جون، لورد آكتون ، ***مرجع سابق.***

[3] **-** إلين هيوم، "***حرية الصحافة***"، قضايا الديمقراطية: مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأميركية، المجلد 10, العدد 02, واشطن، ديسمبر2005 ، على الموقع: **l>http://usinfo.state.gov/journals/journals.htm** > تاريخ آخر إطلاع: 09/07 /2008.

[4] – ***نفس المرجع.***

المجتمعات الديمقراطية في مشاركة الصحافة والجمهور، تعمل الصحافة من جهة ثانية بمساندة الجمهور للحصول على معلومات أكثر. فهو صراع بين حقين، حق وواجب الحكومة في حماية الأمن القومي، وحق الشعب والصحافة في الوصول إلى هذه المعلومات . وقد أوضح ذلك الرئيس الأمريكي " ليندون جونسون" في جويلية من عام 1967، عند التوقيع على قانون حرية المعلومات، أن " حرية المعلومات من الحيوية، بحيث لا يجوز تقييدها إلا لدواعي الأمن القومي وليس لرغبات مسؤولي الدولة أو المواطنين"[1]. وعلى خط مواز حققت حالات نشر المعلومات السرية أيضا نتائج جيدة، ففي اليابان أدت نشر المعلومات عن فضيحة ريكورت- كوزموس المالية عام 1989، إلى سقوط رئيس الوزراء "نوبرو تاكيشيتا" من خلال الحملة الماهرة التي قام بها النائب العام " يوسوكي يوشيناجا " في تغذية الصحافة اليومية بشكل منتظم بالمعلومات السرية، وقد كتب "تاكاشي كاكوما"، المهتم بالفساد في اليابان، يقول: " أنني واثق أن التحقيق كان سيتوقف لو المعلومات التي تم تسريبها إلى الصحافة"[2].

ومن هذا المنظور، يتضح وجود علاقة تربط الديمقراطية بالمعرفة، فمن الأمور المعترف بها ،بشكل عام، أن الرأي العام المطَّلع يعد أحد الشروط الضرورية للديمقراطية، ومن ثمة فإن كل أشكال الديمقراطية، يجب أن لا تخلو من وجود مساحة سرية للدولة، مع توسيع طرق وصول المواطنين على الوثائق العامة[3].

ثالثا: ضمن سياق آخر يُناقَش مبدأ آخر من أشكال الحرية في النظام الديمقراطي، وهو حرية المعتقد وقد توصل "تيدج جيلن" إلى أن السماح بممارسة الحرية الدينية لأعضاء الأقليات الدينية التي قد تكون مهمشة اجتماعيا، يمكن من تفادي مشكلة المساواة في المواطنة الكاملة بالعضوية، وهي قضية هامة لتحقيق الشرعية في النظام الديمقراطي، حيث أن الديمقراطية نظام إقناعي يتطلب قبول المحكومين ومساهمتهم النشطة، بمعنى أن الديمقراطية تحقق شرعيتها عن طريق المشاركة الفعالة من المواطنين بدلا من الإذعان السلبي، هذه المشاركة التي تكون أصعب عندما يحرم بعض أعضاء المجتمع من ممارسة بعض الجوانب الأساسية لهويتهم[4].

رابعا: مبدأ الحرية الاقتصادية ، وهو هدف مرغوب لذاته في الأنظم ة الديمقراطية حسب مدير مشروع الحرية الاقتصادية العالمية " إيان فاسكويز"، فاعتماد نظام اللامركزية في صنع القرار الاقتصادي يدعم المجتمع المدني بخلق حيز لتواجد المنظمات على جميع أنواعها دون الاعتماد على الدولة، فالدولة التي تقر بالحرية الاقتصادية، يستطيع ضمنها القطاع الخاص من تمويل مؤسسات المجتمع المدني وبالتالي

---

(1) – ألفين توفلر، ***تحول السلطة: المعرفة والثورة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين***، ترجمة: لبنى الريدي، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص 38.

(2) - ألفين توفلر، **نفس المرجع**، ص 39.

(3) - ***نفس المرجع***، ص 51.

(4) - تيد ج. جيلن،"*حرية المعتقد*"، **نفس المرجع السابق**.

احتمال نشأة أحزاب سياسية معارضة وتشكيلة متنوعة من وسائل الإعلام المستقلة . وقد تصيب طبيعة النظام الاقتصادي جميع الديناميات الاجتماعية في المجتمعات الحديثة، كما أظهرها الكاتب "هيلر بلوك" في مطلع القرن العشرين بأن " السيطرة على إنتاج الثروة هو السيطرة على الحياة البشرية نفسها "[1]. ويمكن استخلاص نتائج هذا التحليل فيما توصل إليه "أدم برجيفورسكي" و "فرناندو ليمونغي " اللذان ينطلقان من أوضاع 140 دولة في الفترة الممتدة بين 1950 إلى 1990، ويؤكدان أن دخل الفرد يشكل أداة تكهن صالحة لاستقرار النظام الديمقراطي . وتوصل التحليل السابق أن البلدان التي بلغ دخل الفرد فيها أدنى من 1000 دولار، حسب تماثل القوة الشرائية للدولار * لعام 1985، كان متوسط استمرار النظام الديمقراطي ثماني سنوات وعندما تراوح الدخل الفردي بين 1001 و 2000 دولار أصبح احتمال بقاء الديمقراطية 18 عاما، كما تبين أن البلدان التي يزيد فيها دخل الفرد عن 6055 دولار، بالإمكان استمرارها للأبد[2].

وعلى الرغم من الدور المحوري للحرية الاقتصادية في النظام الديمقراطي إلا أنها لا تقود دائما للديمقراطية، فهناك الدول الغنية ذات الدخل المرتفع، ومع ذلك تبقى الدول متحكمة بالاقتصاد، والحريات المدنية والسياسية مقيدة بشدة وتشكل هونغ كونغ وسنغافورة مثالا بارزا على ذلك.

وينتهي التحليل في الأخير، أن تحقيق هذه الأشكا ل من الحرية لا يتحقق إلا بمرافقة نظام مؤسساتي متكامل، يمثل النظام القضائي إحدى تنظيماته القوية، فيصبح تحقيق الحرية ذو ارتباط وثيق بالمجتمعات التي تنتشر فيها قيم تدعم هذا النظام المؤسساتي كاحترام سيادة القانون، في حين أن الوصول إلى هذه القيم لا يتم بسرعة ففي بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، تولدت هذه القيم على امتداد قرون طويلة، وبالتالي فإن عملية ترسيخ سيادة القانون تتطلب البيئة التي يمكن لسيادة القانون التطور فيها.

---

(1) – ايان فاسكويز ،" *الدور المحوري للحرية الاقتصادية في النظام الديمقراطي* "، **نفس المرجع السابق.**

* تماثل القوة الشرائية للدولار : نظرية تقول إن سعر الصرف يكون في حالة توازن عندما تكون قدرتها الشرائية هي نفسها في كل واحد من أي بلدين.

(2) – ايان فاسكويز ، **نفس المرجع السابق.**

المطلب الثاني: المساواة.

أما فيما يتعلق بالمساواة، فإننا سنبحث في البداية تلك العلاقة بين المساواة، لاسيما المساواة السياسية والديمقراطية، انطلاقا من أن منطق المساواة السياسية حسب "روبرت دال " " Robert Dahl" هو مصدر هام للتنمية الديمقراطية[1].

ويتفق الكثير من المفكرين، في التأكيد على أهمية المساواة، التي تحمل في الوقت ذاته معاني مختلفة لديهم، فعلى سبيل المثال المساواة في الليبرالية الكلاسيكية تعني فقط المساواة الأخلاقية.

وفي المقابل تشكل المساواة مبدأ لا قيمة له في الفكر الأرستقراطي، فيعتقد "نيتش " " Nietzsche " أن المساواة الديمقراطية كانت عائقا أمام البراعة الإنسانية، ولكي تتمكن هذه البراعة من التطور بحرية، حسب نيتش، لا يجب أن يكون أي قيد من المساواة بين الناس، ويضع الناس في الأسفل من أجل أن تتطور حقوق الامتياز الممنوحة للنبلاء ويقول أن:" نبيل القلب لا ينبغي أن يطرح إلى أسفل ليجعل على قدم المساواة مع العامة، وتمكين الشعب من السلطة يكون بحرية التنافس، وبطبيعة الحال فإن الشعب النبيل هو الذي سيفوز في المنافسة ويصبح الحاكم للمجتمع الإنساني" [2].

وعلى النقيض من ذلك، هناك مفكرون يساريون أمثال " ماركس" و"روسو " ، يرون أن المجتمع يجب أن يخلق بعض الشروط للناس، وإحدى هذه الشروط الرئيسية هي المساواة . وقد كتب "روسو" "Rousseau "، الذي يعتبر أب النظرية الحديثة للديمقراطية، ثلاث مقالات عن موضوع الفلسفة الأخلاقية والسياسية، ففي حديثه الأول يرفع الشك حول قيمة التقدم الاجتماعي والعلمي، ويعتقد أنهما يجلبان الخسارة للمبادئ الأخلاقية. أما في حديثه الثاني فيعالج روسو أصول عدم المساواة الملازم لتطور الإنسانية، ويعتقد أن هناك شكلين من عدم المساواة. الأول هو عدم المساواة الطبيعية (مثل الاختلافات الطبيعية)، والثاني هو عدم المساواة الأخلاقية (مثل الاختلافات في الثروة و المركز الاجتماعي)، ويرى أن عدم المساواة قد تطور من عدم المساواة الطبيعية في القوة والمواهب إلى عدم المساواة في الثروة والمركز الاجتماعي والسلطة السياسية، لميل الناس الطبيعي للمقارنة والحسد الذي يولد الاغتراب، بعبارة أخرى أن عدم المساواة الطبيعية يؤدي إلى عدم المساواة الأخلاقية. وقد قدم روسو لذلك حلان، الأول فردي ذاتي أو علاجي يعتمد على التربية والتعليم العائلي. أما الثاني فهو الحل السياسي الذي يعتمد على العقد الاجتماعي، التي ينبغي للتشريعات، أن تميل دائما للحفاظ عليه، والتصرف وفق الإرادة العامة للمجتمع، ذلك أن القوى الاجتماعية وحدها هي اللازمة لإنفاذ الحرية[3].

---

[1] - Bo Li, "*Equality and Democracy*", Perspectives, Volume 1, N°. 4, February 29, 2000. Available at : <http://www.oycf.org/perspectives/4_022900/Contents.htm >. Visited in: 19-08- 2008.

[2] - ***Ibid.***

[3] - ***Idem.***

غير أننا عندما نتحدث عن الديمقراطية والمساواة من الناحية العملية، فإن طبيعة السؤال الذي يطرح هو: المساواة في ماذا؟

استنادا إلى "روبرت دال" " Robert Dahl " يشكل مبدأ المساواة السياسية أحد العوامل التي تؤثر، في تطوير الأفكار والمؤسسات السياسية. فيعرف "دال" منطق المساواة السياسية بأن "جميع أعضاء الجمعية مؤهلين تأهيلا مناسبا للمشاركة على قدم المساواة مع الآخرين في الحكم، لا لحساب شخص واحد، أو أقلية من الأعضاء"[1]. ويرى دال أن الحكومة الديمقراطية تتسق تماما مع هذا المنطق من المساواة السياسية.

ووفقا لذلك يقدم "دال" خمسة معايير تميز العملية الديمقراطية وهي:

- المساواة في التصويت.
- المشاركة الفعالة.
- الفهم المستنير أو المطلع.
- مراقبة الأجندة السياسية أو جدول الأعمال.
- إدراج جميع الأعضاء البالغين في القرارات الجماعية.

هذه المبادئ تتفق تماما مع منطق المساواة السياسية، الذي لا يستلزم حسب "دال" ، أن يطبق على نطاق واسع، ففي كثير من الأحيان فسر بطريقة حصرية للغاية، فديمقراطية أثينا وجمهورية فينسيا، استثنت أغلبية السكان من المشاركة السياسية، بالرغم من الطبقة الحاكمة عملت على تطبيق المساواة السياسية فيما بينها، ومن ثمة يكشف هذا التحليل أن مبدأ المساواة السياسية لم يحدد شكله بشكل جيد، يتعين معه تحديد معايير إضافية للديمقراطية، وتكمن المفارقة الأساسية أن دال حصر النقاش العام كعنصر من عناصر انفتاح العملية السياسية، في المساواة على مستوى الجمعية أو الإتحاد.

من هذا المنطلق يتجه تحليل المساواة الديمقراطية، إلى ما قدمه "جيوفاني سارتوري" " Giovanni Sartori" في كتابه "إعادة النظر في الديمقراطية" فيقدم علاجا ممتازا، لمختلف أشكال المساواة ودورها في التفكير الديمقراطي، ويعرض في المقابل ثلاثة أشكال بوصفها مطالب متميزة للديمقراطية وهي:

- المساواة السياسية الكاملة، كالاقتراع العام على قدم المساواة.
- المساواة الاجتماعية، أي المساواة في المركز والمكانة بغض النظر عن الطبقة والثروة.
- تكافؤ الفرص.

ويلخص "سارتوري" " Sartori " تكافؤ الفرص في البداية بتحقيق الظروف المادية، التي تنطوي على إعادة توزيع الثروة المادية لفرض التماثل الاقتصادي على قدم المساواة بإعطاء كل فرد ما يكفي من السلطة والموارد، من أجل توفير فرص متساوية في الارتقاء، غير أنه حسب "سارتوري"، ليس من

[1] - Bo Li, ***Op.Cit.***

السهل الوصول إلى إمكانية تكافؤ الفرص لأن هذه المساواة لا تنطوي على الكثير من تدخل الدولة، وهو المبدأ المقبول في الديمقراطيات الليبرالية[1].

وزيادة على ما تقدم نستنتج من التحليل السابق أن مفهوم "دال" "Dahl" للمساواة في الحكومة الديمقراطية غير واف وضيق، وهو ما يبرر وجهة نظر " سارتوري" بوجود علاقة قوية بين الديمقراطية والمساواة الاجتماعية، ولعل أن أكثر النقاشات في القرن التاسع عشر، دارت حول المواطنة الشاملة والمساواة الاجتماعية وإعادة التوزيع الاقتصادي، من مستوى التعلم والشروط الخاصة بالملكية وتوسيع الحق في التصويت للطبقة العاملة.

وأخيرا، وإلحاقا لعمل "روبرت دال" " Robert Dahl " و "سارتوري" " Sartori "، فإن النظام الديمقراطي يتلخص في ثلاثة مبادئ أساسية وهي : "الحرية والعدل والانتخابات المتكررة للمسؤولين الحكوميين، بما في ذلك حقوق المواطنين في الانتخاب الوطني وانتشار الحريات المدنية والحقوق السياسية، بما في ذلك حرية التعبير والمعلومات والمشاركة[2].

---

[1] - ***Ibid.***

[2] - بيبا نوريس،"*بناء القدرة لتحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي*"، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوثيقة رقم:1، **دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر**، المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة، قطر، الدوحة، من 29 أكتوبر 2006 إلى 01 نوفمبر2006، ص 11.

المبحث الثالث: المواطن ضمن ديمقراطية المشاركة.

من المهم في أي دراسة حول الديمقراطية الانطلاق من المواطن، ليس كصاحب حق وواجب في النظام الديمقراطي، فالمواطن من منطق موازي هو مشارك فعال من خلال التأثير في صنع القرارات، كونه أداة فعالة في فرض مبدأ المساءلة، أو حتى إبعاد القادة والحكام الغير فاعلين على فترات منتظمة، يدفعهم إلى "إحداث تغييرات مرئية موزعة بصورة عامة [...] إذا توفرت لديهم الرغبة في انتخابهم مرة أخرى"[1].

المطلب الأول: المبادئ الأساسية لمشاركة المواطن.

تقوم المثل الديمقراطية على أن السلطة السياسية تأتي من الشعب صاحب السيادة، و لذلك لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية بدون مشاركة المواطنين النشطة في الحياة السياسية ومختلف الأنشطة الأخرى، فالمشاركة ضمن هذا المفهوم: كيف يصبح المواطن لاعب في السياسات الحكومية؟

إن هذه الدينامكية بين المواطن والديمقراطية تبرز في المقام الأول و قبل ا لتطرق إلى آليات المشاركة، التطرق إلى معنى المواطن أو ما هو المواطن؟

إن كلمة مواطن " Citoyen" اشتقت من كلمة " Civitas" التي تعني المدينة، والتي شكلت نفسها كلمة " Civis" أي المواطن الذي يعيش في المدينة، وقد أقحمت كلمة مواطن بصفة أقوى في التاريخ في فرنسا أكثر من غيرها من البلدان مع ثورة 1789 التي كرست حقوق المواطن[2].

ويشير مفهوم المواطن إلى التعبير عن الحياة العامة في المجتمع، فمصطلح المواطن من هذا المنطلق مرادف للحرية التي تعكس الطابع العام للمجتمع الديمقراطي، فمواقف الأفراد والمنظمات الخيرية والمعارضين السياسيين، وأشكال التعبير عبر المنظمات الغير حكومية ومختلف النشطاء في الحركات الاجتماعية جزء من تعبير المواطن، لأنها في النهاية تعبير عن مواقف وأراء أشخاص يعيشون ضمن الوطن[3].

ومن الواضح أن بناء وتطوير مبادئ مشاركة المواطنين في الحكم الديمقراطي وثيق الصلة بمفهوم المجتمع الديمقراطي الذي يتسم بمستوى من الشفافية وتبادل المعلومات على نطاق واسع وعمليات مفتوحة لصنع القرار وتعريض المسؤولين للمساءلة عن استخدام الموارد المتاحة والنتائج المتوصل إليها.

ومع التغيرات التي طرأت على حياة الأفراد والجماعات،وأساليب حياتهم الوظيفية وطرق التفكير في مجتمع أكثر انفتاحا ومشاكل عامة جديدة، جعل من أساليب مشاركة المواطنين تنتقل من الطابع

---

(1)– لاري دياموند، *"حتمية الحكم الديمقراطي الصالح"*، ترجمة مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة 2004. على الموقع: < **http:// www.cipe-arabia.org**> تاريخ آخر اضطلاع :2008/10/31.

(2) - Michel Briand, "*Expression citoyenne*", Disponible sur : <**www.roumics.com/IMG/pdf/06_publie_expression_citoyenne-2.pdf**>. Accédé le **:** 10-09-2008.

(3) - Michel Briand,***Op.Cit.***

المؤسسي أو مشاركة الاتفاق عبر القواعد المعتادة من طرف المؤسسات السياسية (كالانتخابات والتصويت) إلى إشراك المواطن في تجسيد بعض الخيارات في المجتمع قبل إدراجها في جدول الأعمال السياسي قبل تنفيذ السياسات العامة، واقتراح استراتجيات بديلة . هذه المساهمة التي يمكن أن تتجلى عبر المناقشات والمداولات السياسية في المجالس الإقليمية ومجموعات العمل البلدية[1]. وكما يقول " Pierre Rosanvallon " أن تنمية إشراك المواطنين في القرارات التي تؤثر فيهم واحد من السمات الرئيسية الأخيرة من تطور النظم الديمقراطية ويرجع هذا التطور لأسباب كثيرة [...] منها الطلب الاجتماعي، وإرادة المواطنين في تحقيق مصالحهم بطريقة ملموسة ومستمرة"[2].

ويتولد عن زيادة إشراك المواطنين، وصول الجمهور إلى القرارات رفقة السلطات المحلية، التي تعبر عن لامركزية الدولة، تكامل وجهات نظر مختلف الفئات الاجتماعية أو منظمات المجتمع المحلي، والنتيجة هي مزيد من القرب المكاني بين السلطات والمواطنين.

لكن كيف يتم تحقيق أقصى قدر من المشاركة؟

هناك عدة خيارات في هذا المجال، التي تشجع على أكثر أو أقل مشاركة للمواطنين:

أولاً: نشر المعلومات: يكون تدفق المعلومات في اتجاه واحد وهو قيام الحكومة بتمكين المواطنين من الحصول على المعلومات التي يطلبها المواطنين، عن طريق نشر وثائق مكتوبة ووثائق رسمية في الصحف والمجلات أو عبر المؤتمرات والإذاعة والتلفزيون أو عن طريق مواقع الويب[3].

ثانياً التشاور: يقوم التشاور عن طريق تلقي الحكومة ردود المواطنين فهو تدفق للمعلومات في اتجاه معاكس، أي من المواطنين اتجاه الحكومة، عند صنع السياسات، وتزويدها بمختلف المعطيات في عمليات استطلاع الرأي، والرد على الاستبيانات والتعليق على مشروعات القوانين. كما أن تلقي رد فعل المواطنين يتطلب من الحكومة أيضا أن توفر المعلومات للمواطنين، وهكذا فالتشاور يخلق علاقة ذات اتجاهين بين الحكومة والمواطنين[4].

ويمكن تلخيص الاتجاهين في الشكل التالي:

---

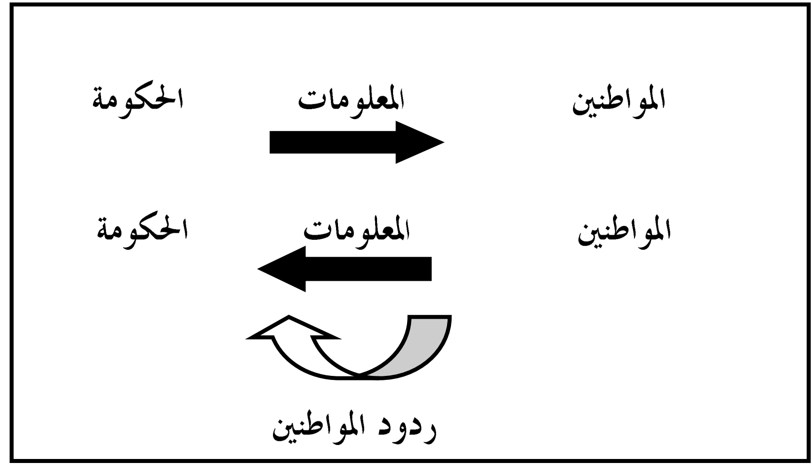
(1) - Bruno Hérault, Antoine Bevort et autres, ***La participation des citoyens et l'action publique***, Centre D'analyse stratégique, La Documentation française, Paris, 2008. P. 12.

(2) - ***Ibid***. P. 44.

(3) - Conseil de l' Europe, "*La participation au niveau des collectivités locales"*, Section N ° 05, 2005, P.04. Disponible sur : <**www.coe.int/t/f/affaires_juridiques/d%E9mocratie_locale_et_r%E9gionale/principaux.../TOOL_Citizen_Participation_F.pdf**>. Accédé le : 31-10-2008.

(4) - جون سوليفان ، كاثرين كوشتا هلبلينج، *"المشاركة في صياغة السياسات العامة"*، ترجمة **مركز المشروعات الدولية الخاصة**، القاهرة، ص 04. على الموقع : <**http://www.cipe-arabia.org**> تاريخ آخر اضطلاع: 31-10-2008.

الشكل رقم: **01**: تبادلية المعلومات بين المواطنين والحكومة.



المصدر: تصميم الباحث.

فمن خلال هذه العملية التبادلية تزداد ثقة المواطنين بالحكومة و فعالية تنفيذ السياسات، وتصبح الحكومة أكثر شفافية، وأكثر قابلية للمساءلة، وفي الوقت ذاته فإن دعم مشاركة الموطنين في النقاشات العامة، يخلق بيئة ديمقراطية راسخة.

ولا شك أن هذا التشاور الدائم يحقق أهدافا اجتماعية وسياسية تعتبر الأكث ر انخراطا في ديمقراطية المشاركة في وقت يسعى فيه النقاش العام لإيجاد قرارات أكثر قوة وأكثر شرعية[1]:

- فأما البعد الاجتماعي فيتجلى في تعزيز الأواصر الاجتماعية، والاستفادة من مهارات ومواهب الأفراد.
- وأما البعد السياسي فعن طريق تعزيز ديمقراطية القرارات العامة الآتية من الأجهز ة الحكومية وإعطائها الشرعية اللازمة.

---

(1) - Bruno Hérault, Antoine Bevort et autres, ***Op.Cit***., P.57.

المطلب الثاني: مشاركة المواطن السياسة كرأسمال اجتماعي.

ربما أن أقوى المفاهيم التي تحضى اليوم بقدر كبير من الاهتمام في الأوساط الأكاديمية و لدى المسؤولين عن السياسات العامة هو "الرأسمال الاجتماعي" كمرجع لتحقيق الرفاه للمجتمع في العديد من المجالات والمستويات، من الأسرة إلى التعليم والتنمية الاقتصادية والتجديد الديمقراطي.

ومن الواضح أن هذا التنوع في الاهتمام أدى إلى تنوع النهج التحليلي للرأسمال الاجتماعي وعدم وجود توافق في الآراء والوصول إلى شرح دقيق للمفهوم، وقد تمثلت إحدى هذه الآراء في تلك النظرة الجزئية للمفهوم كما هو موضح عند " Woolcock " و"Narayan " أن "...أسس الر أسمال الاجتماعي تكمن في الأسرة والأصدقاء والزملاء التي تشكل ورقة رابحة في أوقات الأزمات"[(1)].

لكن المهم في هذا التحليل هو ما يربط الفرد المواطن داخل الشبكات الاجتماعية، التي تسعى لوضع أفضل، لمواجهة مختلف التحديات التي تواجهها. ونتيجة لذلك يصبح الرأسلمال الاجتماعي هو بنية العلاقات الاجتماعية المتكاملة التي تمكن من إدماج الفرد في المجتمع.

ويمكن إرجاع الاهتمام بالرأسمال الاجتماعي لأول مرة إلى عام 1916 من قبل منظري مدرسة فرجينيا الغربية في كتابات "Lyda J. Hanifan"، ثم اختفى لعدة عقود، ليلقى الاهتمام من جديد عام 1980على يد ثلاثة علماء بارزين وهم:

" Robert Putnam " و "James Coleman" و" Pierre Bourdieu". وقد كان بورديو الأول في تقديم تحليل منهجي لرأسمال الاجتماعي فيقول أنه " أنه كل الموارد الممكنة أو المحتملة، ذات الصلة بحيازة شبكة من العلاقات المستدامة[...] والاعتراف المتبادل، بعبارة أخرى العضوية في مجموعة"[(2)].

ويبدو اليوم أن الرأسمال الاجتماعي أكثر أهمية في عمل المؤسسات الاجتماعية عموما والسياسية على وجه الخصوص وقد علق "بيتنام" "Putnam" على ذلك قائلا أن " الحكم الصالح يرتبط ارتباطا وثيقا بالمشاركة المدنية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات المحلية، ويعتمد على الشبكات الاجتماعية، ومعايير السلوك المعترف بها والثقة "[(3)] ويرى أن هذه هي مكونات الرأسمال الاجتماعي، وأن المجتمعات المحلية بحاجة إلى تحسين نوعية الحياة والمشاركة المدنية.

---

(1) - Projet de recherche sur les politiques, "*Le capital social comme instrument de Politique Publique",* Atelier sur le capital social, Canada, 2003, P.14.
Disponible sur:< **http://dsp-psd.pwgsc.gc.ca/Collection/PH4-2-2003F.pdf**>
Accédé le : 03/11/2008.

(2) - ***Ibid*.,** P.15

(3) - CBS Network Services Limited**,** *"Capital Social"*, Princes House, Edinburgh, 2003, P. 04.
Disponible sur **:**< **www.european-network.de/downloads/Information%20paper%20-%20Capital%20Social.PDF**>**.** Accédé le : 03-11-2008.

إن هذا التداخل يجعل من غير الممكن فهم أهمية المشاركة كأساس الرأسمال الاجتماعي دون التعرض إلى المبادئ التي يقوم عليها الرأسمال الاجتماعي، والتي تشكل في غالب الأحيان مبادئ الحكم الديمقراطي نفسه وهي:

– **الثقة***: والتي تعني، في هذا التحليل، وجود علاقات بين المواطنين و المؤسسات السياسية والمنظمات في جو مريح ودراية. ومن هذا المنطلق فقد أوضح البروفسور " توني جوت "، مدير معهد ريمارك بجامعة نيويورك مدى أهمية الثقة في الحكم الديمقراطي فيقول : " الديمقراطية هي النظام الأكثر حساسية من بين الأنظمة السياسية فالملوك لديهم حقوق إلهية مقدسة . والديكتاتوريون يستخدمون القوة، ولكن سلطة القادة الذين يتم اختيارهم بطرق ديمقراطية لا تعتمد أكثر من عقد من الشعب، فالمشروعية في هذه الأنظمة تتدلى من خصلة ثقة الجمهور، وهذه الثقة لا يمكن الحصول عليها بالقوة، أو الأمر بها عن طريق سن قانون. إنها مصدر قوة لا يضاهيه مصدر آخر– فالسياسيون الذين يحصلون على ثقة الجمهور يستطعون القيام بأي شيء يريدونه تقريبا– وسمة لا غنى عنها للثقافة السياسية الديمقراطية". [(1)]

– **التبادلية والتعاون**: من خلال قيام علاقات بين المواطنين والمؤسسات ومختلف المنظمات للاستعداد للعمل معا من أجل المصلحة العامة.

– **الشبكات الاجتماعية**: عن طريق الاتصال الدائم بين طائفة واسعة من الأفراد والمؤسسات، والتعلم على الثقة والعمل معا في إعطاء وتلقي المعلومات.

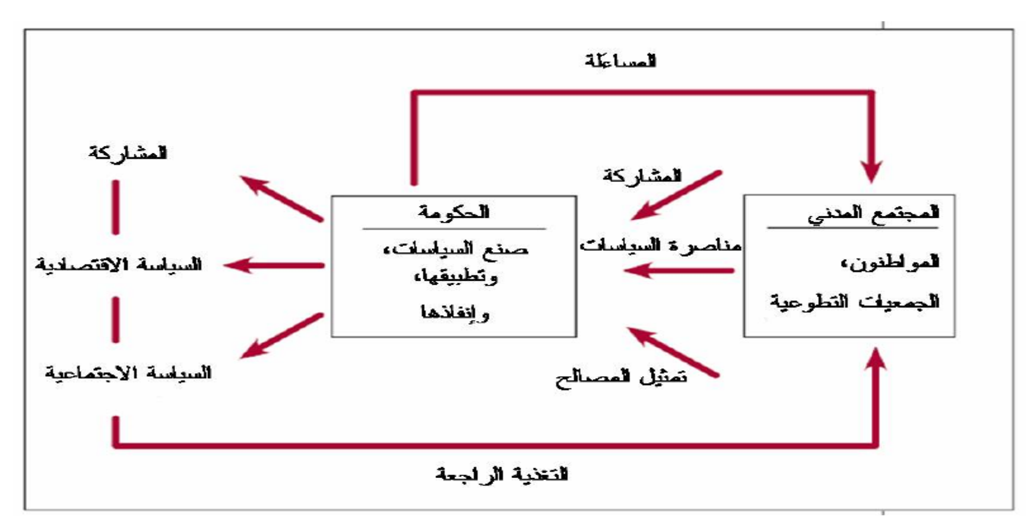
إن فكرة التشابك تؤسس لفكرة العمل المستمر والاتصالات المفتوحة بين القطاعات الاجتماعية الرئيسية المشكلة للحلبة السياسية، ويعتمد مواصلة العمل الملائم على هذا النحو على عاملين : وجود إدارة حكومية قادرة على تنفيذ سياساتها، ووجود آليات عمل متاحة للجمهور لمساءلة الحكومة عن تعهداتها.

---

* قد تصبح إشكالية الثقة أكثر تفاقما في الأنظمة الديمقراطية الدستورية ،وكما قال "مارك واين" من جامعة جورج تاون أن المفارقة تتمثل في أن العلاقة بين الديمقراطية والثقة علاقة مركبة : إذ تشير الصراعات إلى غياب الثقة وأنها في غير موضعها. ومع ذلك فإن مواجهة الصراع تتطلب:
– أن يتم احتواء الصراع من خلال علاقات أخرى (ومؤسسات) تشتمل على الثقة.
– أن تولد عملية حل الصراع في حد ذاتها الثقة وبغياب هذه الإمكانيات تكون الديمقراطية هشة في أحسن الأحوال .
أنظر: س.ن. أيزنشتات، ***مرجع سابق***، ص 72.

(1) – أحمد بهاء الدين شعبان، " معضلة التغيير والتحدي الديمقراطي"، ***مجلة رواق عربي***، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، السنة التاسعة، العدد 34، 2004، ص 58.

الشكل رقم 02: عملية الحوكمة الديمقراطية.



المصدر : مركز المشروعات الدولية الخاصة، المساعدة في بناء ديمقراطية تؤتى ثمارها، القاهرة، ص 04. أنظر: < **http://www.cipe-arabia.org**>

بالإضافة إلى مبدأ المسؤولية المشتركة التي تشكل مثالا عن المحيط الحيوي، أو تنظيم المجتمع ككل، وفن الحكم الذي يعني حسب " P.Calame " " تحقيق أكبر من التماسك، مع حرية المبادرة [...] وزيادة الرأسمال الاجتماعي الذي يوسع في نهاية المطاف عدد من المبادئ المشتركة، وهو التقدم للجميع"[(1)].

فالمشاركة السياسية بهذا المعنى تتعدى، تحقيق الشرعية والشفافية وتأثير المواطن كعناوين رئيسية للحكومة الديمقراطية ، بل هي قاعدة لرأسمال الاجتماعي الذي يشمل الشبكات والجمعيات التي تتألف بين المواطنين وتبني علاقات متبادلة تسودها الثقة، كما تشمل الأعمال الطوعية والتعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، ومن سمات الرأسمال الاجتماعي أيضا أنه يقوي المجتمع المدني واحترام القانون وفي مجملها أسس هامة للتنمية والحكم الصالح[(2)].

[(1)] - Georges Nzongola-Ntalaja, ***La démocratie: Facteur de cohésion sociale et l'intégration,*** Séminaire Organisé par le PNUD en collaboration avec les ambassades de l'Afrique du Sud, Des Etats-Unis D'Amérique et de la Suisse, Yamoussoukro, Côte d'Ivoire, 7-11 mars 2005, P.07.

[2] - لاري دياموند، ***مرجع سابق***، ص 02.

المبحث الرابع: أزمات الديمقراطية.

إن الديمقراطية تسطع اليوم في الغرب على نحو لم يحدث من قبل، مع سقوط منتقديها، وهذا تقريبا منذ الإشعار بهزيمة الإيديولوجيات والديكتاتوريات القومية والشيوعية السوفيتية. غير أن الملاحظين السياسيين في كافة أنحاء الاتحاد الأوروبي والديمقراطيات الراسخة يندرون بنمو اتجاه استياء بالسياسة والسياسيين، واتساع الهوة بين الحكام والمحكومين، وامتناع في الانتخابات، وأصوات احتجاج، وكلها إشارات بعدم الرضا بالسياسة، والديمقراطية التي أصبحت جسم مريض يستدعي الإصلاح.

لكن قبل البدء في فهم الأزمة الراهنة للديمقراطية، يمكن الوقوف على تشخيص دقيق قد يفيد في تفسير وتحليل هذه الأزمة أو قد يشكل، على الأقل، نقطة انطلاق جيدة للمناقشة وهو:

هل الديمقراطية حقا في أزمة[1]؟

لقد أفضت التغيرات المختلفة للحياة الاجتماعية، إلى أن الاستياء حول طرق عمل الديمقراطية ، كان في الماضي مثلما هو اليوم، ففي تاريخ كل الدول في فترات عديدة، كانت العديد من المجموعات السكانية تشعر بأنها معزولة عن السياسة، غير أن هناك منطقا قويا يدعم التمييز بين الديمقراطية المعاصرة والنهج السابق للديمقراطية وهو وجود العديد من المشاكل والقضايا التي تشغل الجمهور، توحي بضرورة الحل عن طريق العملية الديمقراطية، هذه القضايا تكاد تكون أحيانا نزاعات اجتماعية، كالتعارض في توزيع الثروة والتقدم الفردي.

إن الجدل الرئيس في هذا المجال يرتبط بالعدد المتزايد للمواطنين، ونمو الطبقة المتوسطة التي تسعى إلى إسماع صوتها والمشاركة أكثر، فمن الواضح أن الانخراط المعاصر لهذه الطبقة لم يجعل العمال، على سبيل المثال، مجموعة متميزة على هامش المجتمع بسبب الطبيعة الم تخصصة للعمل، فهم الآن يضعون أنفسهم على نفس المستوى الاجتماعي، بسبب تحسن مستواهم التعليمي وتطور الإعلام الجماهيري، وتتجلى مقاربة أخرى أن الإجراءات السياسية التي تعالج مشاكل المواطنين لم تعد تحوز اهتمام الأقلية أو النخب، بل هناك الحاجة إلى مشاركة أوسع في العملية السياسية.

وينظر أيضا، أن الأزمة الراهنة للديمقراطية كانت نتيجة النوبات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت جراء العولمة والتقنيات الجديدة، التي أفضت إلى ضرورة تكيف المجتمع ومؤسساته مع الظروف الجديدة وإيجاد معايير جديدة للتسويات الاجتماعية وضمان السلم الاجتماعي.

---

(1) - The London school of economics and political science," *is democracy in crisis?"*. PP. 01-02. Available at: <**http://www.lse.ac.uk/collections/LSEPublicLecturesAndEvents/pdf**>. Visited in: 13-11-2008.

المطلب الأول: أزمة المشاركة.

تعتبر المشاركة السياسية للمواطن إحدى المحتويات التأسيسية لتعريف الديمقراطية مند القرن الخامس قبل الميلاد لدى اليونان، وتتضمن المشاركة السياسية اليوم المفهوم ذاته مدعوم بأربع سمات تعتبر عناصر مركزية في المشاركة السياسية وهي الاقتراع العام، الانتخابات الحرة العادلة والمتكررة والتنافسية، مع نظام تعددي من الأحزاب السياسية، ومصادر معلومات متنوعة وبديلة[(1)].

وتتضمن المشاركة السياسية تلك النشاطات التي تهدف إلى التأثير في خيارات الموظفين الحكوميين، وتعتبر مفهوم متعدد الأبعاد، فإلى جانب تحقيق أكبر نسبة من التصويت في الانتخابات وإدارة الحملات الانتخابية، هناك العمل الجماعي حول القضايا السياسية والاتصال بالمسؤولين السياسيين والاحتجاجات والمظاهرات[(2)].

يبدو واضحا طبقا لهذه النظرة، أن اللمحة الرئيسية لخصائص النظام الديمقراطي تتمثل في المشاركة القوية، لكن هناك من اقترح نظرية مختلفة تؤكد العكس، تتلخص في أن المشاركة تعرقل تعزيز النظام الديمقراطي وهي الأطروحة المعروفة ب" زيادة الديمقراطية" "Excess of democracy"، التي صيغت في الولايات المتحدة في منتصف السبعينات م ن القرن الماضي من طرف كل من " Huntington " و" Watanuki" و" Crozier ". ويزعم هذا المنظور بأن فرص المشاركة المتزايدة للمجتمع المدني يمكن أن تنتهي بمنع النظام من الاشتغال، لدى من الضروري تحديد فرص مشاركة المواطنين والمجموعات المدنية لكي يتم تجنب مشاكل السيطرة الاجتماعية التي يمكن أن تنقص من شرعية السلطات العامة[(3)].

وواقع الأمر أن "المفاهيم الجماعية المختلفة لديمقراطية المشاركة، تعتبر المشاركة حقا أساسيا لأعضاء المجتمع. ووفقا لهذه الآراء، فإن المشاركة في أكبر عدد ممكن من نواحي الحياة الاجتماعية، هي التي تضمن سيطرة المشاركين على الظروف التي تحكم حياتهم من خلال التداول على السياسات المختلفة وتنفيذها"[(4)].

ويؤكد هذا التحليل الصلة الوثيقة لتوسيع نطاق التعددية في الممارسة السياسية بالتنمية الديمقراطية، كما لاحظ "كارل جيرشمان " أن " وجود تعددية اجتماعية نشيطة أمر حيوي في كل مرحلة من مراحل التنمية الديمقراطية"[5]. فتوفر الجمعيات التطوعية مثلا يدعم الفضاء اللازم للنشاط الاجتماعي والفكري.

---

(1) - Daniela Ropelato, *"The Quality of Democracy Participation and its Dilemma: How to Go Beyond?"*, Crossroads, , N°.1, Vol. 7, PP. 57-58.

(2) - Micheal Braton, *"Political participation in new democracy"*, **Comparative political Studies**, Vol 32, N° 05, August1999, Sage publications, London, England, P.522.

(3) - Daniela Ropelato, ***Op. Cit.,*** P.58.

(4)– س.ن. أيزنشتات، ***مرجع سابق***، ص 07.

(5)– مركز المشروعات الدولية الخاصة، ***مرجع سابق***، ص11.

وفي الوقت نفسه فإن المشاركة السياسية أصبحت مشكلة بالنسبة للديمقراطيا ت الراسخة، حيث يشير جانب كبير من الدراسات إلى انخفاض مشاركة المواطنين على مر الزمن، هذا الاتجاه الذي ارتكز على أنواع مختلفة من المشاركة، حيث لوحظ تراجع العضوية في أنواع المنظمات السياسية، وتنعكس هذه الظاهرة أكثر في انخفاض الإقبال على الانتخابات . وتأخذ هذه التحليلات أوائل الستينات كنقطة بداية باعتبارها فترة أشرت لمستويات عالية من المشاركة[1].

وتتضح هذه الظاهرة أكثر في تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OCDE" لعام 2001، الذي يشير إلى تآكل المشاركة في الانتخابات، وانخفاض النشاط السياسي، وفقدان الثقة في المؤسسات العامة الرئيسية ففي كندا مثلا، فإن نسبة الكنديين الذين يثقون في مجلس العموم قد انخفض من 38 % إلى 24 % سنة 1979 ليصل اليوم إلى 13 % من الكنديين الذين يثقون في عمل الأحزاب السياسية، وفي حين جرت العادة أن 75% من الكنديين يصوتون في الانتخابات الاتحادية لينخفض إلى 61 % عام 2000، والحالة بالرسبة للشباب هي أكثر قوة [2]. وقد لوحظ الاتجاه نفسه في فرنسا عندما ارتفع معدل الامتناع من 18.9 % في عام 1967 ليبلغ 38.7 % عام 2001.

وفي هذا السياق، تمثل المملكة المتحدة مثالا أكثر وضوحا في انخفاض المشاركة السياسية . فمنذ بداية 2001 أوضحت الانتخابات العامة في بريطانيا، أن أربعة من عشرة ناخبين اختاروا عدم التصويت وارتفعت إلى أكثر من ستة من أصل عشرة. أما الأحزاب السياسية، التي تعمل بوصفها القنوات الرئيسية للوساطة بين المواطنين ومؤسسات الحكم، تعاني أيضا من نزيف أعضائها، فقط 1 % من المواطنين البريطانيين دعم بشكل نشيط حملة حزبه في الانتخابات العامة أو المحلية، أما فيما يتعلق بمشاهدة الأخبار والتحليلات السياسية على شاشات التلفزيون فقد انخفض بنسبة 25 %. [3]

ويتضح من خلال هذه النسب أن المواطنين أصبحوا يشككون في العمل الجماعي، كما أن هذا التحليل يعكس أزمتين: أزمة ثقة المواطنين في المنتخبين وأزمة شرعية الجهات الفاعلة في مختلف القرارات السياسية، بالإضافة إلى تشكل اعتقاد لدى المنتخبين أن نجاح برامجهم يتوقف على مستوى المشاركة العضوية للمواطنين.

إن جميع هذه المظاهر المتعلقة بالمشاركة السياسية، تشكل دليلا على وجود تلك المسافة المتزايدة بين المواطنين والدولة، التي أصبحت من أعراض أزمات الديمقراطية . كما أصبحت تشكل نقطة انطلاق لحوار سياسي يعزز الإصلاحات المؤسساتية كوسيلة لتعزيز المشاركة السياسية، ويمثل النقاش الذي دار

---

(1) - Thomas Zittel and Minda de Gunzburg," *Participatory Democracy and Political Participation*", University of Mannheim , Mannheim, Germany, PP. 01-02. Available at :< **http://www.mzes.uni-mannheim.de/**>. Visited in :12-07- 2008.

(2) - PAUL Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, ***Op.Cit***., P. 18.

(3) - Stephen Coleman, "*e-democracy – what's the big idea?* ", British Council, Manchester, 2005, P.P.01-02. Disponible sur : **<www.britishcouncil.org/bc-edemocracy-2.doc>.** Accédé le**:** 23-11- 2008.

في السويد بين عامي 1998 و2000 مثالا واقعيا على ذلك، حيث تم التداول حول مجموعة من الإصلاحات المؤسساتية من أجل زيادة المشاركة السياسية[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن العمل المحلي الذي يشكل إحدى التطورات في مجال المشاركة السياسة، أصبح يطرح العديد من التناقضات. فالمستوى المحلي يعبر بطريقة أكثر وضوحا عن التضامن الاجتماعي، والمناقشة المشتركة بين المواطنين حول الأولويات رصد التنفيذ. وبالتالي فإذا كان المستوى المحلي هو الشكل المناسب لتسهيل تقاسم السيطرة على السلطة فإنه لا يسمح دائما بالتقييم الموضوعي[2].

المطلب الثاني: أزمة المواطنة.

تقوم المواطنة على ثلاثة جوانب أساسية هي الحقوق و الواجبات و الوسائل من خلال:

- المسؤولية الاجتماعية.
- المشاركة الاجتماعية.
- الوعي السياسي.

ويمكن تحليل هذه العناصر الثلاث من خلال مستويين رئيسيين، فأما الأول فيعبر عن المفهوم الذهني و الشعور النفسي و المتمثل في المعلومات عن الوطن و الوعي التام بالحقوق وأداء الواجبات وبلوغ درجة من الرضا في الانتفاع بهذه الحقوق وأداء الواجبات أما الثاني فيعبر عن ممارسة المواطنة من خلال بعدين ، يتمثل البعد الأول في الالتزام بالقانون و احترام ه، وبعد ثاني ينحصر في ملمسة العمل السياسي و المدني التطوعي. فإذا كان المستوى الأول يعتمد بشكل كبير على دور التربية و التعليم ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، و المسجد والكنيسة...الخ، فإن المستوى الثاني يعتمد في الغالب على مختلف النظم و التشريعات التي تنظم حياة المواطنين.

وبذلك نخلص إلى القول، بأن مبدأ المواطنة لا يتحقق إلا في ظل التمييز بين نوعين من الحقوق هما : الحقوق المدنية و الحقوق السياسية ، إذ تسعى الأولى إلى تمكين الإنسان من العيش كمواطن داخل وطنه بحكم عضويته في الجماعة السياسية، هذه الحقوق التي يمكن لأ ي فرد أن يكتسبها ، باعتبارها المكون الأساسي للدولة ، أن يمارسها دون تقييد لحريته طالما يحترم القانون و لم يخالفه ، أما الثانية وهي الحقوق الأكثر فاعلية لما تضمنه للفرد من المساهمة الايجابية في ممارسة السلطات العامة و المشاركة في مختلف مؤسسات الحكم السياسية و القانونية و الدستورية داخل بلده ، فالفرد الذي لا يساهم في إدارة شؤون بلاده وإعداد قوانينها ، لا يمكن أن يكتسب صفة المواطن ، لذلك فالمواطنة هي المكون الأساسي لبناء الدولة ذات التروع الديمقراطي.

(1) - Thomas Zittel and Minda de Gunzburg, ***Op.Cit***., P. 01.
(2) - Jacques Capdeveille, ***Démocratie : La panne,*** Les éditions textuel, Paris, 2005, P.148.

ضمن هذا السياق تطرح دراسة حديثة للباحثين الأمريكيين "Dawen Oliver"و " Derek Hater" المقومات الأساسية للمواطنة وتلخصها في مبدأين أساسيين[1]:

أولاً: تعبر المواطنة عن تجسيد لنوع من الشعب، يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الآخر ويسود بينهم التسامح إزاء التنوع و التعدد الذي يزخر به المجتمع.

ثانيًا: أنه من أجل تجسيد المواطنة في الواقع ، على القانون أن يسري على كل المواطنين باعتبارهم أعضاء في المجتمع على قدم المساواة بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم ، أو أي وجه آخر من أوجه التنوع و التعدد داخل المجتمعات ، وعلى القانون أن يقدم ك ل الضمانات لحماية الحقوق المدنية و السياسية مع ضمان كل الشروط الاجتماعية و الاقتصادية لتحقيق الإنصاف ، مع تمكين الأفراد من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات المؤثرة في حياقم.

غير أن النظر للمواطنة من منطق النظام الديمقراطي يتطلب احتفاظ المواطنين بإ مكانية التدخل في اللعبة السياسية، سواء عن طريق الوساطة الحزبية آليات التعبير المختلفة (المظاهرات، العرائض...الخ).إلا أن أزمة النظام الديمقراطي التمثيلي قوضت من هذا التصور وأبرزت مفاهيم جديدة للمواطنة تفرض إشراك المواطن في الخيارات الجماعية. إنها إحدى التحولات التي عرفها مفهوم المواطنة، من ذلك التصور التقليدي الجامد الذي يحصر المواطنة في مجال الدولة الأمة أو الحقوق المدنية، إلى الحقوق السياسية والاجتماعية كمرحلة أخيرة في التطورات التي عرفتها المواطنة كما قدمها "T.H Marchal"[2]. الذي ينظر للمواطنة على أنها تتشكل من ثلاثة عناصر: المدني والسياسي والاجتماعي كما تستأنف في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: العناصر الأساسية للمواطنة.

عناصر المواطنة	التعريف	المؤسسات ذات الارتباط المباشر
الحقوق المدنية	حقوق ضرورية للحرية الفردية /حرية الشخص، حرية الكلام، الفكر والإيمان وإبرام عقود صحيحة والحق في العدالة	محاكم العدالة

.../...

[1] - بشير نافع وآخرون ، ***المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية*** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، لبنان،2001، ص31.

[2] - Jaques chevalier,"*les transformation de citoyenneté", **Revue le regards sur l'actualité***, N° 250, avril 1999, P 09.

عناصر المواطنة	التعريف	المؤسسات ذات الارتباط المباشر
الحقوق السياسية	الحق في المشاركة في ممارسة السلطة السياسية إلى جانب السلطات العامة كناخب أو كعضو في هذه السلطات	البرلمان والمجالس المحلية
الحقوق الاجتماعية	الحق في الرفاهية الاقتصادية والأمن	نظام التعليم والخدمات الاجتماعية

المصدر:

- Gabriel de la Paz IFE," Citizenship identity and social Inequality". Available at: <**www.civiced.org/pdfs/delaPazGabriel.pdf**>. visited in : 07-12-2008.

ومن المفاهيم المفيدة في تحليل أزمة المواطنة، مفهوم عدم الثقة الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الكفاءة السياسية الذي ظهر منذ الستينيات مع " قابريال ألموند" "G. Almond" و "سيدني فربا" " S. Verbba " اللذان اقترحا بأن الديمقراطي الناجحة لا تتطلب فقط المواطنون القادرون على التعبير عن رغباتهم واعتقادهم برد النظام عليها، لكن يجب أن تتوفر لديهم الثقة في سلامة قرارا ت زعمائهم.

وترتبط عدم الثقة بصورة وثيقة بسمتين رئيسيتين، ترتبط الأولى بالمستويات المتصاعدة من التعليم، التي ش كلت لدى المواطنين ثقة أكبر في قدراتهم الخاصة، وأقل رغبة في وضع ثقتهم في السياسيين. وتتأصل عدم الثقة في محل ثاني في تزايد عدم كفاية الديمقراطية التمثيلية، حتى على المستوى المحلي، في الاستجابة إلى المشاكل طويلة الأجل، وتغير المواقف اتجاه القرارات الإدارية[1]، التي لا تأخذ في الاعتبار التعقيدات الاجتماعية المتزايدة في عالم اليوم، فقد شكلت نهاية القرن الماضي غياب المواجهة السياسية للكثير من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والبطالة والعنف وانعدام الأمن، جعلت الثقة تقوض تدريجيا بين المواطنين وممثليهم وازدياد الصعوبة في تحديد خيارات السياسة العامة حول المسائل الموجودة في الواقع.

ومن بين العوامل التي من شأنها أن تفسر أزمة المواطنة أيضا في ديمقراطية اليوم هو انفتاح المجتمعات، بفضل تدفقات الاتصال، التي أدت إلى تحرر المواطن من خلال زيادة كمية المعلومات بأكثر سرعة, فأصبح ينظر للمواطن بأنه عملاق استهلاك المعلومات، فبإمكانه أن يعيش كل أحداث العالم، في

---

[1]- Hans Harms, *"Les incapacités du système de représentation démocratique à répondre aux Problèmes environnementaux - de la nécessité de la participation des citoyens*", 1999. Disponible sur : <**adonnart.free.fr/doc/citoy/confci13.htm - 28k**>. Accédé Le: 29-11-2008.

حين يمكن له أن يكون فاعلا اقتصاديا، ولو بصورة جزئية، على نحو يتيح له شراء كل شيء في جميع أنحاء العالم، مع بقاء قدرته في واقع السياسة أقل من ذلك[1].

وتزداد أوجه أزمة المواطنة مع أزمة التمثيل نتيجة لضعف الهياكل الوسيطة الموجودة في الديمقراطية التمثيلية، في مواجهة التعقيد الذي يواجهه العالم .الذي أنتج شعورا بضرورة إيجاد هياكل وسيطة جديدة تتناسب مع واقع البيئة الجديدة للأفراد . بالإضافة إلى أن علاقة المواطن بالدولة القومية، قد تطورت كثيرا في القرن الماضي إذ أن الأبوة قد تلاشت، بانتشار العمل المنسق للنقاش العام في الحقول العديدة من النشاط المدني والسياسي . وهكذا أصبحت الحاجة أكثر إلى تدفق المعلومات المزدوج بين المسؤولين المنتخبين والناخبين، وبين الخبراء وغير المختصين أيضا كما بينه " توم جانوسكي" " Tom Janoski" الذي يرى أن توسع الحق السياسي "النشيط" أصبح اتجاه بارز في الديمقراطيات المعاصرة، التي تدرك المواطنين كشركاء في الحوار، بدلا من ناخبين فقط[2].

وبالنظر إلى الأزمة الراهنة للديمقراطية هل يكمن الحل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال؟

بالنسبة للبعض فإن مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إحياء جديد للديمقراطية لا يمكن إنكاره ، ويترجم هذا الموقف تصريح نائب الرئيس الأمريكي " آل جور" "Al Gore" خلال خطابه في الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 1994، حول قضايا البنية التحتية للمعلومات العالمية وقد حاول تأكيد أن "البنية التحتية العالمية للمعلومات ليست إلا صورة للديمقراطية [...] وزيادة كبيرة لمشاركة المواطنين في صنع القرار"[3].

---

(1) - Claire Lobet-Maris1 et Béatrice Van Bastelaer, " *Démocratie électronique et citoyenneté Virtuelle",* **CITA-FUNDP**, PP.04-05. Disponible sur : **< http://www.info.fundp.ac.be/~cita>.** Dernière visite le : 24-10-2007.

(2) - Laurence Monnoyer-Smith, "*How e-voting technology challenges traditional Concepts of Citizenship: an analysis of French voting rituals ",In*. Robert Krimmer (dir), ***Electronic Voting 2006: 2nd International Workshop,*** Co-organized by Council of Europe, Kllen Druck+Verlag GmbH, Bonn, 2006, P.65.

(3) - Claire Lobet-Maris1 et Béatrice Van Bastelaer, ***Op.Cit***., P. 05.

الفصل الثاني:

الديمقراطية الإلكترونية:

رؤية في العمل

لقد أدى ظهور التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال إلى خلق ظروف جديدة لظهور مجتمعات المعرفة، كمصدر للتنمية. فضمن مجتمعات المعرفة كما جاء في الجزء الأول في قمة اليونسكو العالمية حول مجتمع المعلومات عام 2005 أن مجتمعات المعرفة تتضمن " القدرة على تحديد وإنتاج وتحويل وتوزيع واستخدام المعلومات من أجل التنمية البشرية"[(1)].

ومفهوم مجتمعات المعرفة هو أكثر ثراءً من مفهوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الذي غالبا ما يكون مفهوما مركزيا في النقاشات حول مجتمع المعلومات، فقضايا التكنو لوجيا والاتصال تركز على البنية التحتية و تسيير الشبكات العالمية، بينما بناء مجتمعات المعرفة يفتح الطريق أمام تحقيق فكرة "التمكين" لمجموعة من الحقوق الأساسية للإنسان التي تعتبر النهج الذي تتمحور حوله التنمية البشرية . ومن المهم ضمن هذا السياق، التركيز على أهمية " حرية التعبير". لأن التركيز على حرية التعبير، كفرضية تستند عليها مجتمعات المعرفة اليوم، يعني المشاركة الحرة للأفراد في تسيير مجتمعاتهم . وكما يتضح في أعمال "أمارتيا سن" " Amartya sen"، أنه لا يمكن أن يعتبر مبدأ حرية التعبير مبدأً سياسيا فحسب، وإنما لديه أثارًا اقتصادية واجتماعية قوية.

وفي ضوء بناء مجتمعات المعرفة، وتعزيز حرية تعبير فعالة في المجتمع، ضمن مجتمع عالمي للمعلومات يمكن حل العديد من القضايا السياسية مثل الرقابة والتلاعب بالمعلومات لأغراض سياسية، والعديد من المشاكل الاقتصادية، وتق ليص الفجوة الرقمية أو مكافحة التنمية الغير متوازنة، فحرية حركة المعلومات تسهم في توعية الجمهور . وقد قدمت قمة الأمم المتحدة (قمة الألفية الإنمائية)، التي نُظّمت عام 2000 في نيويورك، أن التكنولوجيات الجديدة تشكل مصدرا للتغيير الاجتماعي، وأنها لن تصبح وعد با لتنمية للجميع، إلا من خلال تحالف حرية التعبير والمعرفة، والمثل العليا للديمقراطية والعدالة.

وبتطور تطبيق تقنيات المعلومات والاتصال في العقود الأخيرة بشكل كافي، وفي ظل العجز الديمقراطي المتزايد عبر الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الذي كان منذ فترة طويلة موضوع نقاش أكاديمي، ومع ازدياد الوعي السياسي، تطورت الحاجة إلى أدوات جديدة للانخراط في المجال العام وتمكين جمهور أوسع في مناقشة السياسة، وقد ازداد الحديث عن تقنيات المعلومات والاتصال لزيادة المشاركة السياسية ودعم العملية الديمقراطية . هذه النظرة ا لتي تعد الأكثـو تفاؤلا ضمن النظريات المتعددة حول نو مجتمعات المعرفة وكيف يمكن أن تؤثر على الانخراط المدني، هذه النظرة تؤكد على

---

(1)- Roberto C. Rossi, ***Vers les sociétés du savoir,*** Imprimerie Corlet, Condé-sur-Noireau, France, 2005, P. 27.

إمكانيات الإنترنت (الإنترنت كساحة عامة افتراضية) لتدخل المواطنين العاديين بصفة مباشرة في العملية الديمقراطية، وتعقد أن التقنيات الرقمية تشكل قنوات بديلة لتسهيل الانخراط المدني . وترى أن غرف الدردشة السياسية والتصويت الإلكتروني والاستفتاءات العامة، تؤدي إلى تعبئة الجاليات الافتراضية وإنعاش مستويات المشاركة الجماعية في الشؤون العامة. وجهة النظر هذه كانت أكثر شعبية بتوسع الإنترنت بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف التسعينات، وتبدو اليوم أكثر تحمسا في الإمكانية الجذرية للتقنيات الرقمية من أجل استمرار الديمقراطية[1].

وفي المقابل، فإن تطور الإنترنت أثناء العقد الأخير، طور رؤية أظلم بين المتشائمين بالإنترنت، تركز على " تخبالمعرفة والتباينات الاجتماعية " وتعتبر أن مجتمع المعرفة تعزيز للتفاوت في القوة والثروة. يرى هذا المنظور أن التقسيمات العالمية والاجتماعية الراسخة في متوسط الاتصال بالإنترنت، وبعيدا عن تشجيع المشاركة، سيفيد الأكثر غنا وبشكل غير متكافئ، قطاعات العالم المتطو ر؛ على سبيل المثال، القمة العالمية للأمم المتحدة حول مجتمع المعلومات في ديسمبر 2003 بجنيف، خلصت إلى أن الإنترنت تحمل فرصة عظيمة لتطوير ملايين الناس حول العالم، ولحد الآن لم يتم الوصول إلى اتفاقية لنقل المصادر المالية والتقنية الضرورية لتسهيل الوصول الإلكتروني بشكل أوسع للأمم الفقيرة[2].

ومن ثمة فإن هذا الفصل، سيتجه إلى مناقشة الديمقراطية الإلكترونية ضمن هاتين المقاربتين النظريتين، فأما الأولى فتنظر للديمقراطية الإلكترونية ضمن سياق عالم حقيقي، من خلال دور المواطن في اتخاذ القرار الديمقر اطي ضمن أدوات المشاركة السياسية الإلكترونية " e-participation"، ويتضمن ذلك العملية الانتخابية ضمن التصويت الإلكتروني " e-voting ". ومن ثم التأسيس لقياس تأثير هذه التقنيات على الممارسة الديمقراطية . وأما الثانية فتنظر إلى تأثير مجتمعات المعرفة على الديمقراطية من خلال إبراز إبراز العقبات التي يمكن أن تنشأ عند تطبيق هذه التقنيات في المجال السياسي.

وقبل المضي في تحليل الديمقراطية الإلكترونية، يمكن أن نميز ثلاثة عوامل أساسية وراء ضرورة تطبيق الديمقراطية الإلكترونية اليوم[3]:

---

(1) - Pippa Norris, ***Building Knowledge Societies: The renewal of democratic practices in knowledge societies,*** UNESCO World Report, Harvard University, 2004, PP.03-04.

(2) – ***Ibid.,*** PP. 04-05.

(3) - Vassilis Goulandris, *"e-democracy – from theory to practice*", In: Directorate General of Political Affairs, Council of Europe, ***Reflections on the future of Democracy in Europe***, Barcelona, 2004, PP. 121-122.

أولاً: توسع الامتناع عن العملية السياسية بشكل مثير، خلال العقد الماضي في كافة أنحاء العالم إلى حد أن المواطنين تركوا الحق الديمقراطي الأكثر أهمية وهو التصويت في الانتخابات الوطنية، وتعرض بعض الحقائق أن نسبة الامتناع ستصل إلى 65 % بحلول 2020 في أوروبا الغربية لوحدها.

ثانيًا: الكثير ممن القضايا، أصبحت عالمية على نحو متزايد، تتطلب حلول عالمية أي أنه لا يمكن التعامل معها على مستوى الحكومات الوطنية وتمثل البيئة مثالا واضحا لذلك.

ثالثًا: عامل الاتصال وهو العامل الأكثر أهمية، إذ أصبح شرط الديمقراطية المعاصرة . فأوروبا اليوم ،على سبيل المثال، مشكلة من 800 مليون أوروبي ممثلون بمجلس أوروبي، حيث يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة تقديم وسائل عبر وطنية للاتصال والتعاون والتشاور، وهذه هي مهمة الديمقراطية الإلكترونية.

المبحث الأول: سياق الديمقراطية الإلكترونية.

إن فكرة تكنولوجيا ت الاتصال كأداة للتطور السياسي، ليست جديدة فقد رأى أنصار "السيمونية"* " Les saint-simoniens" في القرن التاسع عشر في اكتشاف التلغراف كإحدى السمات الأساسية للارتباط العالمي والترابط بين الشرق والغرب [(1)]. كما جاء التلفزيون ليسهم في اتساع المجال العام أكثر من ذي قبل، غير أن أهمية هذه التكنولوجيات تزداد أهمية في عالم اليوم، في ظل انتشار موجات عدم الارتيا ح بالأداء السياسي للأنظمة، ليصبح الإنترنت حافزا جديدا لتجديد أداء الأنظمة السياسية من خلال سرعة انتقال المعلومات، وسهولة تفاعل الأفراد، بحيث تشكل الشبكات الإلكترونية مجالا جديدا للمشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة السياسية . ونموذجا جديدا للتفاعل الاجتماعي. ويشير ذلك إلى ميلاد ديمقراطية أكثر حيوية هي: الديمقراطية الإلكترونية.

المطلب الأول: في مفهوم الديمقراطية الإلكترونية.

إن أهم مفاهيم الديمقراطية الإلكترونية " e-democratie " هي تلك التي ارتبطت بصورة وثيقة "بيار ليفي"Pierre Lévy " و "ميشال كارتيه" "Michel Cartier ". وقد كتب " Lévy" أنه " بحلول العقود الأولى من القرن الواحد والعشرين يصل 80% من الناس إلى الفضاء الإلكتروني، واستخدامه يوميا في كثير من جوانب الحياة الاجتماعية.."[(2)].

فبالنسبة لـــ "كارتيه" "Cartier " الديمقراطية الإلكترونية تشمل في معناها الواسع، والأكث ر استخداما، وسيلة لممارسة الديمقراطية المشاركتية من خلال تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة (NTIC*)[(3)]. فالديمقراطية الإلكترونية بهذا المعنى لا تعبر عن شكل جديد للديمقراطية، بل ترتبط بتطبيق الديمقراطية المشاركتية ، من خلال ما تمنحه الأدوات التكنولوجية الجديدة.

أما بالنسبة لـــ " Ann Macintosh" فالديمقراطية الإلكترونية ترجع بكل بساطة إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل إشراك المواطنين، ودعم العملية الديمقراطية في اتخاذ القرارات، وتقوية الديمقراطية التمثيلية[(4)].

---

* مذهب "سان سيمون" في الإصلاح الاجتماعي.

(1)- Thierry Vedel, *" L 'idée de démocratie électronique : Origines, Visions, Questions "*, Paru Dans Le : Pascal Perrineau, Désenchantement démocratique, Editions De L'Aube, La Tour d'Aigues, 2003, P.01. disponibe sur: < **gdrtics.u-paris10.fr/pdf/ecoles/sept2003/01-03_vedel.pdf**>. Accédé le: 24-10-2007.

(2) - Félix WEYGAND, ***La Société de l'Information, une réalité inachevée ?: Le Politique Dans la constitution de la Société de l'Information en France***, Thèse pour obtenir le Grade de Docteur de l'Université de la Méditerranée en Sciences de L'Information et de la Communication, Université de la Méditerranée Aix-Marseille II, 2003, P.374.

* Nouvelles technologies de l'information et des communications.

(3) - Paul Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, ***Op.Cit.***, P. 27.

(4) - ***Idem.***

ويؤكد بعض العلماء بأن الديمقراطية الإلكترونية لا تستبدل الديمقراطية التقليدية، ضمن هذا السياق ينظر "Kenneth Hacker" و"Van Dijk" إلى الديمقراطية الإلكترونية "بأنها مجموعة من المحاولات لممارسة الديمقراطية بدون حدود الزمان والفضاء الفيزيائي "[1]. بهذا المعنى فالديمقراطية الإلكترونية لا تشكل ثورة على الممارسات السياسية التقليدية، بل إضافة لتوسيع قنوات الممارسة في الديمقراطية التقليدية.

منظورات الديمقراطية الإلكترونية:

ضمن التعاريف المختلفة السابقة، ومن خلال استعمال تقنيات الاتصال الإلكترونية المختلفة ، تبرز ثلاثة أنواع مختلفة من الممارسة في الديمقراطية الإلكترونية[2]:

- زيادة شفافية العملية السياسية.
- تحسين التدخل المباشر، وإشراك المواطن.
- تحسين نوعية تشكيل الرأي بافتتاح الفضاءات الجديدة للمعلومات والتشاور.

يمكن تناول عمل الديمقراطية الإلكترونية لزيادة شفافية العملية السياسية والديمقراطية، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال توفير المعلومات للمواطنين . ويرتبط ذلك بنوعين من المبادرات لإقرار الشفافية؛ يتعلق النوع الأول بمصدر مركزي للمعلومات حول الحكومة ونشاطاتها. أما النوع الثاني فيرتبط بجعل تقنية الويب مصدرا لمجموعة واسعة من النصوص، والصور، والتسجيلات الصوتية وجعلها متوفرة للمواطنين على شاشات الحاسوب.

أما البعد الثاني لمبادرات الديمقراطية الإلكترونية، هو ذلك الذي يروج لاستعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال كأداة لإشراك المواطن في عملية الحكم، ومن أهم الأنواع الفرعية الرئيسية ضمن هذا البعد:

- الثورة المباشرة التي حدثت في عملية التصويت التي تسمح للمواطنين بالتصويت على الإنترنت.
- النوع الثاني وهو النوع الفرعي، الذي يعتبر إلى حد بعيد الأكثر شيوعا، ويتمل في تعليقات المواطن أو الاستشارة على الإنترنت " e-consultation"

---

(1) - Rik Panganiban, ***E-democracy and the United Nations: Using Information Communications Technologies to Increase Access to Information and Participation within the UN System,*** Center for United Nations Reform Education, 2004.P.06.

(2) - Michael N. Peart and Javier Ramos Diaz, ***Comparative Project on Local e-Democracy Initiatives in Europe and North America,*** e-Democracy Centre Research Centre on Direct Democracy Faculty of Law University of Geneva, Switzerland, 2007, P. 05.

–أما البعد الثالث لمبادرات الديمقراطية الإلكترونية هو الذي، يحاول بعث المجال العام من جديد عن طريق الإنترنت. يعرض هذا المنظور عموما، أن مبادرات المواطنين المحلية ضمن المجال العام البسيط (أماكن المناقشة التقليدية) تناقصت بشكل كبير في عصر يسيطر عليه الاتصال والعمل الإلكتروني، ومن ثمة يقدم هذا المنظور الديمقراطية الإلكترونية ضمن القدرة التفاعلية لتك نولوجيا المعلومات والاتصال، التي تسمح للمواطنين بالمناقشة والاتصال عبر الوسائط الجديدة التي تستبدل المجال العام الطبيعي. ولعل المثال الأكثر إبداع ا، ضمن هذا المنظور، جلسات الدردشة " Online chat Session " (سؤال/جواب)، تسمح للمواطنين بخلق حوار مباشر مع السياس يين والإداريين على حد سواء[1].

من هذا المنطلق، فالديمقراطية الإلكترونية هي ذلك التقارب بين العمليات الديمقراطية التقليدية وتقنيات المعلومات والاتصال، لاسيما الإنترن ت، في كيفية تحسين العملية الديمقراطية، وإعطاء فرص متزايدة للأفراد في التفاعل مع الحكومة، من خلال تقديم خدمات للموطنين وتزويدهم بالمعلومات من أجل توليد نقاش أكثر متانة، ومن ثمة يمكن تضمين مفهوم الديمقراطية الإلكترونية ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تسهيل وتوسيع وتعميق مشاركة المواطنين في العملية الديمقراطية.

ويظهر تحقيق هذ ه الأهداف أكثر من الناحية العملية، في المجالات التي تمارس فيها الديمقراطي ة الالكترونية وهي[2]:

– **البرلمان الإلكتروني:** (Le cyberparlement).

يعد النقاش إحدى العناصر المهمة للتمثيل الجيد، وتوفر تكنولوجيا المعلومات ، الاتصال المستمر بالمواطنين وإعلامه م واستشارتهم في كل القضايا التي تطرح داخل غرفة البرلمان، كما تشكل على نحو واف أداة لمتابعة نشاط البرلمانيين وإمكانية التدخل، وهي أهم الشروط الملموسة في قيام برلمان شفاف يعزز الثقة لدى الموطنين. ويعد المجلس الوطني لـــ "كيبك" "Québec " مثالا واقعيا على ذلك، حيث أخرج مشروعين أساسيين:

يتعلق الأول بالاستشارة على الموقع: (www.parl.gc.ca/disability)[3]. وآخر يتعلق بإصلاح المؤسسات الديمقراطية.

---

[1] - ***Ibid.,***P.07.

[2] - ***Op.Cit.,*** P.28.

[3] - Stephen Colman et Donald F. Norris, "*A new agenda for e-democracy"*, Oxford Internet Institute, Forum Discussion Paper N°. 04, January 2005. P.13. Available at SSRN: <**http://ssrn.com/abstract=1325255**>**.** Visited: 05-11-2007.

– **الحكومة الإلكترونية**: (Le cybergouvernement).

تظهر آثار استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف الحكومة، في إعلام واستشارة المواطنين وإشراكهم في تسيير الشؤون العمومية والمساهمة في إخراج السياسات العامة، فهدف الحكومة الإلكترونية في النهاية هو تحسين مشاركة المواطنين في إدارة الشؤون العامة وإدارتها بطريقة أكثر شرعية.

– **الإدارة الإلكترونية**: (La cyberadministration).

وفقا لتعبير " Chadwick" تعبر الإدارة الإلكترونية عن تقليص التكاليف، وترابط التنظيمات الحكومية، وفعالية وديمقراطية النظام السياسي.

– **الأحزاب السياسية**: (Les partis politiques).

تشكل تكنولوجيا المعلومات بالنسبة للأحزاب أداة لإشراك أعضاءها في وضع السياسات، وذلك من خلال إنشاء مواقع لها تضع بها أفكارها واتجاهاتها، ويلعب الإنترنت دورا أكثر فعالية خلال الحملات الانتخابية كمصدر للمعلومات ووسيلة لكسب التأييد ، ويمثل حاكم مانيسوتا " Minnesota" " جاس فانتورة" Jesse Ventura " مثالا واقعيا على ذلك.

– **منظمات المجتمع المدني**: (Les organismes de la société civil).

في الحقيقة، أن تكنولوجيا المعلومات في السنوات العشرون الماضية شكلت لدى ممثلو المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية والقطاع الطوعي اللاربحي، البناء التحتي والعصب المركزي الذي يربط هذه الفواعل على المستوى المحلي، وحتى بالمجموعات المتشابهة في الرأي حول العالم[1].

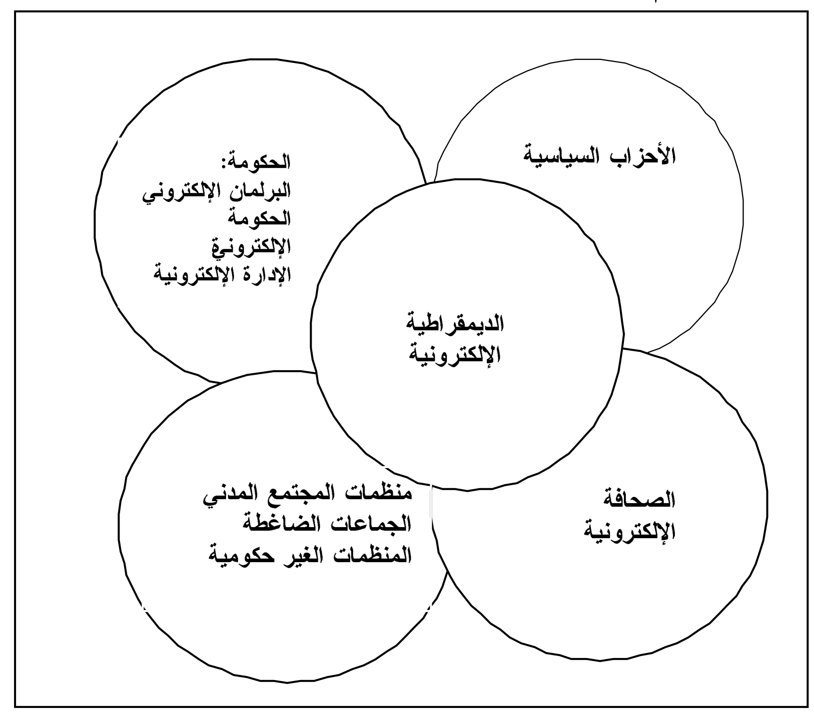
يبدو أن تكنولوجيات الاتصال قد أزاحت تقييدات الزمان والمكان بين مختلف منظمات المجتمع المدني حيث اكتسبت صفة العالمية في تنسيق مختلف تظاهراتها، وقد تجلت هذه النزعة في أعقاب المنتدى الاقتصادي العالمي "بدافوس"، وفي السياق ذاته أنشئت الحكومة البريطاني ة صفحة الكترونية يتضمن منتدى للنقاش تحت اسم "Citizen space "

وسائل الإعلام الإلكترونية: (Les médias en ligne).

إن وسائل الإعلام تمثل ميزة مركزية لممارسة الديمقراطية، ولعل الجانب الأكثر أهمية هو تغذية النقاشات وتكوين الآراء المختلفة حول القضايا العامة. فمنذ بروز الإنترنت أصبحت الجرائد عبر شبكة الويب " web " فضاء ا جديدا لتبادل الآراء بين المواطنين. (**أنظر الملحق رقم01**).

[1] - Ronald J. Deibert, ***Edemocracy: Current Trends and Future Prospects,*** Munk Centre for International Studies, University of Toronto, Ontario, Canada, 2003,P.03.

الشكل رقم 03: مجالات ممارسة الديمقراطية الإلكترونية



المصدر: Paul Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, ***Op.Cit.*** P. 34

المطلب الثاني: أصل الديمقراطية الإلكترونية.

إن فكرة الديمقراطية الإلكترونية لم تظهر مع الإنترنت، بل عرفت تدريجيا عدة تطورات منذ الحرب العالمية الثانية مع اختراع الحاسوب، وقد جاء هذا النضج ضمن سياقات اجتماعية وسياسية وتكنولوجية (تكنولوجيا المعلومات والاتصال المتاحة).

وتبعا لذلك، فإن الديمقراطية الإلكترونية عرفت ثلاث مراحل أساسية (**أنظر الجدول رقم 01**) في السنوات الخمسين الأخيرة من القرن الماضي . ويضاف إلى هذا، أنه هناك من يجعل من سنة 1920 البداية الأولى لبروز الديمقراطية الإلكترونية عندما استرعى صحفي أمريكي الانتبا ه إلى الراديو، وإمكانية فسحه المجال للشعب لكي يكون هو نفسه الحكومة من خلال التعاطي المباشر مع المعلومات[1].

انطلاقا من هذا التحليل يقدم " Thierry Vedel " ثلاثة مراحل أساسية مرت بها الديمقراطية الإلكترونية وهي[2]:

---

(1) - Patrice flichy, *"Les enjeux démocratiques et administratifs d'Internet"*, **Regard sur L'actualité**, N° 327, janvier 2007, P. 05.

(2) - Thierry Vedel***, Op.Cit.*** P.02-03.

– فترة الخمسينيات: علم التحكم الآلي (السيبرانيتيك) وآلات للحكم.

سيطر خلال هذه الفترة اهتمام رئيسي : هو كيف يمكن أن تسهم التكنولوجيا في خدمة السياسة وترشيد وتوجيه المجتمعات بعيدا عن أهواء الإنسان، وإعادة بناء العالم دون الأخطاء والانحرافات البشرية.

فالتحكم الآلي حسب "روبرت وينر" " Nobert Wiener " في كتابه": Cybernetics, or Control and Communications in the Animal and the Machine" الذي نشر عام 1948، هو إضفاء الطابع الرسمي على تدفق المعلومات داخل النظام أو بينه وبين بيئته، ويقوم على التصور أن الحواسيب الضخمة قادرة على التعامل مع مئات الآلاف من البيانات والحد من العقبات التي تفرضها النظم الإدارية. وبهذا المعنى، يصبح التحكم الآلي نهج نظامي يقلل من قوة اعتبار أن السياسة " علبة سوداء"، ويكرس التوازن بين النظام وبيئته، بدلا من الصراع الإيديولوجي داخله.

فحركة التخطيط وترشيد الاختيار العام، التي تعتمد على أجهزة الكومبيوتر توفر للدولة أدوات فعالة لدعم اتخاذ القرار، و من الأمثلة التي تقدم ضمن هذا السياق، نظام برمجة وتخطيط الميزانية (PPBS*) في الولايات المتحدة وخيارات ترشيد الميزانية (RCB) في فرنسا.

غير أنه بحلول الستينيات من القرن الماضي بدأ هذا النهج يتعرض لانتقادات عديدة ارتكزت على تسليط الضوء على فكرة تبسيطه لمفهوم السياسة، فبالنسبة "لجون مينو" " Meynaut " السياسة تتسم بالتعقيد لا يمكن للتقنية أن تقلل منه، وعلى العكس من ذلك قد يكون هناك تسييس للتقنية . أما "هبرماس" "Habermas" فيرى أن التحكم الآلي والحل التقني للمشكلات يؤدي إلى عدم تسييس الرأي العام الذي يقوم على المناقشة الحرة بين المواطنين.

– فترة السبعينيات: الشبكات المحلية والديمقراطية عن بعد.

اتسم العهد الثاني للديمقراطية الإلكترونية بسمة بارزة، وهي التحول في الأهداف والنطاق والنهج، حيث أصبح ينظر إلى شبكات الكابل التلفزيونية (Les Réseaux câblés de télévision) أنها تشكل وسائل للإعلام المحلي، يمكن استخدامها في المجتمعات المحلية.

وطرحت هذه التغيرات أيضا حقيقة مهمة وهي مدى مركزية الدولة وقدرتها في صنع القرار، بالإضافة إلى تحول الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات و آثارها على المجتمع والمشاركة المدنية على المستوى المحلي.

أما بالنسبة للنهج فقد ارتبط بالتأكيد على الاتصال الأفقي " Bottom-up " بدلا من القاعدة السابقة القائمة على أساس الاتصال من أعلى إلى أسفل " Top-dawon ". بالإضافة إلى ذلك بدأت

* Planning-Programming-Budgeting-System.

تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتطور شيئا فشيئا في الجامعات والمختبرات وبدأ الباحثون يتجهون نحو تجسيد كيفية اعتماد تكنولوجيا المعلومات من قبل المواطنين والعمل على تكوين ثقافة تقنية.

وعلى المستوى الفكري والاجتماعي، فقد شكلت سنة 1968 بروز جبهات اجتماعية جديدة ينعكس اهتمامها في تنفيذ التجارب، التي تهدف إلى وضع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خدمة الشعب، والدعوة إلى التغيير الاجتماعي من الأسفل بدلا من النظر إلى المواطن كمستهلك للسياسة.

ويمكن ربط تجارب الديمقراطية عن بعد " La télé-démocratie " في اتجاهين رئيسين : الأول يفتح النقاش حول أشكال الديمقراطية (المباشرة، التمثيلية...إلخ)، يرتكز على استخدام الشبكات المحلية لإنشاء علاقات جديدة بين المواطنين والمسؤولين، استنادا إلى عمليات التفاعل التي توفرها كابلات شبكات التلفزيون . ومن أهم المشاريع التي نشأت ضمن هذا الاتجاه مشروع "مينيرفا" "Minerva" في نيوجرسي و" " Hawaï Televote "، وهي محاولات لتنفيذ آليات المشاركة في القرارات العامة عبر البث الإذاعي لاجتماعات المجالس البلدية، وتعد بحق إحدى المحاولات المبكرة للتشاور.

ومن الجانب الآخر فإن النزعة الاجتماعية تبدو أقوى في الاتجاه الثاني، الأكثر اهتماما بقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في خلق الأواصر الاجتماعية وتعزيز الهويات المحلية، وقد شكلت هذه الفكرة روح أطروحات كل من " D'illich " و" Schumacher " التي ولدت في عام 1970 أشهر الشبكات المجتمعية " Community Networks" في سان فرانسيسكو، التي تهدف إلى تنشيط العلاقات بين الناس من نفس المدينة . والحركة الحرة للشبكات " Free-Nets " في الثمانينيات، التي تهدف إلى تعزيز التبادل المباشر للمعلومات خارج القنوات المؤسسية أو التجارية.

ولكن هذه المحاولات لم تصرمد في مواجهة القيود التي تواجه تسويق شبكات التلفزيون، وأكثر من ذلك فقد ارتبط الضعف النسبي للعهد الثاني للديمقراطية الإلكترونية أكثر بالتلفزيون الذي أصبح أداة للتسلية بدلا من المشاركة المدنية. بالإضافة إلى أن التجارب السابقة لم تؤد إلى توسيع المجال العام.

وضمن هذا السياق، يجادل البعض بأن أفكار المواطنة والحرية السياسية متأصلة في المجال العام غير أن أجهزة إعلامنا التقليدية كمجال للنقاش العام كانت مصحوبة بأفكار من الأعلى إلى الأسفل، يسيطر عليها منطق الأبوية[1].

فترة التسعينيات: الإنترنت والديمقراطية الإلكترونية.

لقد شكل منتصف عام 1990 مرحلة جديدة في تطور فكرة الديمقراطية الإلكترونية، ويرجع ذلك أساسا إلى الإنترنت لما يمنحه من تنوع في أشكال الاتصال وحرية التعبير وبساطة الاستخدام ، فقد

---

[1] - Anna Malina, "*Perspectives on citizen democratisation and alienation in the virtual Public Sphere*", in: Barry N.Hague and Brian D.Loader, ***Digital Democracy: Discourse and Decision*** Making In the Information Age, Routledge, London, 1999, P.23.

أصبح ينظر للإنترنت كشبكة عصبية اجتماعية، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق " آل غور"" Al Gore" عام 1994 بالقول " **نحن لآن يمكن أن نخلق شبكة معلومات كوكبية ترسل الرسائل والصور بسرعة الضوء من المدينة الأكبر إلى القرية الأصغر في كل قارة** "[1] . ويبدوا أن الإنترنت ليس فقط عرضا لحلول جديدة للمشاكل التقليدية للسياسة، بل نموذجا جديدا للعيش وعصرا جديدا للسياسة. كإحدى الاستجابات لعصر العولمة ويقول "أنتوني غدنز" " انه في الوقت الذي تفقد فيه الديمقراطية والحكومة الفاعلة سيطرتها على الأحداث، فإن ما نحتاج إليه هو تعميق الممارسة الديمقراطية ذاتها أو "دمقرطة الديمقراطي" " Democratising democracy "[2].

ويكون تعميق الممارسة الديمفراطية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، بتصميم السياسات ضمن فضاء الكتروني " Cyberspace " مفتوح غير هرمي، يبني فيه الأفراد علاقات مستقلة تماما . ومن بين الرؤى الرئيسية الذي دعمت هذا المفهوم، تلك " التي طرحها "Howard Rheingold " الذي ينظر إلى المجتمع الافتراضي أنه خلية أساسية لعصر جديد للسياسة، بفضل الإمكانيات التفاعلية لشبكة المعلومات، التي تمكن المواطنين بسهولة من تكوين رأسمال اجتماعي، يعطيهم السلطة الحقيقية في العمل السياسي.

الجدول رقم 02: العصور الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية.

الحقبة الزمنية	السياق الاجتماعي والسياسي	السياق التقني	الموضوعات، النطاق والفواعل المفضلة
1950 -1960 **الآلة التي تحكم** **La machine à gouverner** -Norbert Wiener -Karl Deutsch	**- الخروج من الحرب العالمية الثانية، والدخول في حرب باردة تميزت بتدخل قوي للدولة.** **- ظهور الإدارة العامة**	**- اعتبر الحاسوب أداة قوية في علاج البيانات.** **- أنظمة كمبيوتر مركزية**	**- التسيير الفعال للإدارة.** **- عقلانية العلاقة من الدولة إلى المجتمع** **- السلوك العلمي للعمل العمومي.**

.../...

[1] – OECD. ***Promise and Problems of E-Democracy: Challenges of Online Citizen Engagement***, France, Paris, OECD Publications Service, 2003,P. 144.

[2] **-** أحمد فرج، " *الديمقراطية الرقمية وتأثيرها على مشاركة الشباب في الحياة النيابية* "، **مجلة البصيرة**، العدد التاسع، 2005، ص98.

الحقبة الزمنية	السياق الاجتماعي والسياسي	السياق التقني	الموضوعات، النطاق والفواعل المفضلة
1970 – 1980 **الديمقراطية عن بعد:** **La télé-démocratie** -Amitaï Etzioni -Benjamin Barber -Franck Arterton	-أزمة.اجتماعية وسياسية نهاية **1960** ورفض المؤسسات السياسية. - العودة إلى المحلية كبديل لإعادة بناء السياسة	-شبكات الكابل التلفزيونية والتفاعل الذاتي المحلي.	-تحديث الديمقراطية التمثيلية من اجل علاقة أفضل بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين. -المجتمع المحلي كمختبر لديمقراطية قوية
1990–2000 **الديمقراطية الإلكترونية** **La cyber-démocratie** -Howard Rheingold -Alvin Toffler -Esther Dyson	-رفض تدخل الدولة. -العولمة طرحت تساؤلات حول نهاية الدولة القومية. -تصاعد الفردانية والقيم الليبرالية التحررية	-اتساع توزيع الحاسوب، وتطور الإنترنت، حيث أصبح ينظر إلى شبكة الإنترنت بوصفها شبكة مفتوحة لا مركزية، وتقدم عالمي قوي يسمح بالاتصالات الغير هرمية.	- إعادة تأسيس الصلات الاجتماعية داخل المجتمعات الافتراضية أي أن المواطن أصبح مستقلا ذاتيا ضمن فضاء عالمي (القرية العالمية). - الفضاء الإلكتروني أداة جديدة للتنظيم السياسي

المصدر: - Thierry Vedel, ***Op.Cit.***, P.05.

المبحث الثاني: فعالية الانترنت في مشاركة المواطن السياسية.

ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التي حلت محل اثنين من العناصر الأساسية للإنتاج و العمالة ورأس المال من خلال المعلومات والمعرفة) كان لها تأثير ملحوظ على تطور الحكم الإلكتروني. البعض يعتقد أن هذا النمط من الحكم القائم على الوسائل الالكترونية يدفع لدعم وتشجيع الحكم الرشيد، فالأمم المتحدة تشير إلى أن الحكم عن طريق الشبكة يعد خروجا جذريا عن البيروقراطية الحكومية التقليدية[1].

لقد أصبح الحكم الإلكتروني " e-Governance" الذي يرتكز على استخدام القطاع العام لتقنيات المعلومات والاتصال الجديدة مثل الإنترنت، من أهم الميزات الأساسية للحكم الجيد، فقد أسست الديمقراطيات المتطورة جداول أعما ل حول الحكومة الإلكترونية تتعلق بتقديم الخدمات العامة عبر الإنترنت، غير أن الديمقراطية الإلكترونية تتجاوز هذا النموذج في تقديم الخدمة إلى تصميم طرق جديدة للتفاعل والنقاش. فالمواطنون بدلا من أن يكونوا قادرون على دفع ضرائبهم، على سبيل المثال، على الإنترنت سيكون بإمكانهم الدخول في نقاش فيما تصرف ضرائبهم.

يمكن أن نصور الأبعاد الحقيقية لفعالية الإنترنت السياسية، في ثلاثة أوجه رئيسية، هي تلك التي أسس لها تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية * " OCDE" عام 2003 وأشارت لها مختلف الأدبيات وهي:

- إعلام المواطن.
- استشارة المواطن أو الاستشارة الإلكترونية.
- المشاركة النشطة للمواطن.

المطلب الأول: إعلام المواطن.

أولا وقبل كل شيء، هناك عدة زوايا لتقييم شبكة الإنترنت، بوصفها مصدر للمعلومات، بدلا من اعتبارها آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا، فمن الممكن أن نقيس ها بدور التكنولوجيا السابقة مثل التلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة في التأثير على مستويات المشاركة السياسية، فالتلفزيون، على سبيل المثال، جذب الكثير من الفوائد المستحقة، من خلال إمكانيته في جعل المجتمع أكثر إطلاعا،

---

(1)-Riadh Bouriche, ***Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance***, Séminaire National intitulé: « Informations et société de la connaissance », Organisé par la faculté des Sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine- Algérie, les 18/19 avril 2009, P.03.

*- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE" أنشئت في عام 1961 في باريس لتضم الدول الأوروبية الغربية العضو في المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي سابقا OECE ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة وكندا واليابان ودول أخرى. **أنظر:**

– عمانوئيل فاليرشتالين، ***استمرارية التاريخ***، ترجمة: عبد الحميد الأتاسي، ط2 ، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003 ، ص 88.

واستطاع أن يؤسس لقنوات اتصال جديدة، حيث جذب الكثير من الاهتمام الأكاديمي . ومن ثم فإن البحث عن الدور المحتمل للإنترنت يمكن أن يكون ضمن هذا النهج، خاصة وأن النقاشات الدائرة حول الديمقراطية الإلكترونية تتمحور حول المعلومات وقدرات الاتصال التي تتيحها شبكة الإنترنت[1].

تبين البحوث أن وسائل ا لإعلام، هي المصدر المهمين على المعلومات السياسية؛ التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام المطبوعة، ومؤخرا شبكة الإنترنت التي لعبت دورا هاما في نشر المعلومات السياسية، عكس وسائل الإعلام التقليدية، حيث يمكن لشبكة الإنترنت نشر كميات كبيرة من المعلومات بسرعة وبثمن منخفض، كما تتيح للمستخدمين إرسال المعلومات لمستخدمين آخرين دون تكلفة إضافية[2].

من هذا المنطلق، فقد كان من أهم اهتمامات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في ديسمبر2003، حيث أعلنت مختلف البلدان استعدادها لبناء:

" ... **مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم" [...]**[3].

وينظر إلى الوصول إلى المعلومات في مفهومه البسيط، على أنه علاقة أحادية الاتجاه تنتج فيها المجالس والحكومات المعلومات وتقدمها للاستعمال من قبل المواطنين، فهي تزودهم بالمعرفة للمشاركة أكثر في العملية الديمقراطية.

أما على المستوى الأعمق، فإن الوصول للمعلومات " Access" وسهولة الوصول للمعلومات" Accessibility" خاصة في التقارير الحكومية على الإنترنت . جديرة بالتمييز في هذا السياق . (**أنظر الجدول رقم 02**).

وعلى ذلك فإن " Access" هي الإمكانية الحقيقية لاكتساب المعلومات إلكترونيا. إلا أن سهولة الوصول "Accessibility " هي إمكانية كل مواطن من استعمال المعلومات الحكومية إلكترونيا[4].

وهنا يقدم تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية " OCDE " لعام 2003 سبعة محددات لقياس درجة سهولة الوصول للمعلومات وهي[5]:

---

(1) - Rabia Karakaya Polat, "*The Internet and Political Participation: Exploring the Explanatory Links"*, **European Journal of Communication**, Vol 20 (4), SAGE Publications, London,2005. P. 436**.**

(2) - ***Ibid.,*** P. 437.

(3) - القمة العالمية لمجتمع المعلومات، *" بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة"*، 12 ديسمبر2003، ص 01. على الموقع: < www.itu.int/wsis> تاريخ آخر اضطلاع: 05-01-2009.

(4) - OECD.***Op.Cit.,***P.44.

(5) - ***Ibid.*** P. 44.

- معرفة الجمهور لماهية المعلومات المتوفرة في الجسم الحكومي ومدى واقعيتها.
- **الوفرة** "Availability": أن تخزن المعلومات في شكل رقمي قياسي وتكون سهلة الوصول من خلال وسيط إلكتروني أو ناقل بيانات.
- **سهولة إدارة المعلومات** "Manageability": أي أن الجمهور لا يجب أن يغرق في الكمية وتعقيد المعلومات.
- **القابلية** " Affordability ": سعر الوصول للمعلومات لا يجب أن يخلق أي موانع.
- **الثقة** "Reliability ": أي كمال وصحة وأصالة المعلومات، وإمكانية اعتماد الجمهور عليها.
- **الوضوح** " Clarity ": أي أن المعلومات يجب أن تكون واضحة من حيث المحتوى والسياق والتقديم. فبسبب التنوع المتوقع للمستعملين يجب أن يكتب النص بشكل واضح ويتجنب المفردات التخصيصية.
- **الحاجات الخاصة** "Special needs ": أي أن المعلومات يجب أن تكون سهلة الوصول إلى المعاقين بصريا وأصحاب الإعاقات الأخرى.

تركز هذه الخصائص بشكل مفيد من ناحية، على الوصول إلى المعلومات وشكلها الملائم وموقعها، والطبيعة المحتملة للجمهور . ومن ناحية أخرى أن استعمال الإنترنت للحصول على المعلومات يجب أن يكون على مدى واسع من المواقع، يتضمن حصول العامة على المعلومات في مقاهي الإنترنت، والمكتبات العامة والأكشاك والمدارس وحتى أيضا في موقع العمل والبيت.

ويؤكد " Prévost " و" Sévigny " و"Vedel" و" Hanselmann" على أن الطبيعة الإلكترونية لتوزيع المعلومات يجب أن تكون عبر ثلاثة أنواع[1]:

1 -**المعلومات العامة التربوية:** تسمح للمواطن بمعرفة المجتمع وإقليم واقتصاد الدولة.

2 -**معلومات حول الحكومة** : ترتبط بمعرفة المواطنين لم مثليهم ونظام الحكم ووظائفه ومختلف مكوناته (الوزارات، الوكالات، المشاريع...إلخ).

3 **معلومات خاصة بالقضايا والنقاشات والقرارات السياسية** : تسمح للمواطن من معرفة طبيعة المشاكل التي تواجهه . هذا النوع من المعلومات تشخيصي ، يُمكن من صياغة الحلول ومواجهة المشاكل في المدى القريب أو البعيد.

وتبرز أهمية استعمال تكنولوجيا المعلومات في إعلام المواطن أكثر على المستوى المحلي، كأدوات لجلب الانفتاح والتأثير للإدارة المحلية، بواسطة النشرات الإلكترونية، وتقديم الاستمارا ت والوثائق المطلوبة، وكل ما يرتبط بجعل الإدارة ا لمحلية أكثر شفافية من أجل زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات على المستوى المحلي . ومن ثمة يمكن أن تكون القدرة على نشر معلومات دقيقة وشاملة،

---

(1) - Paul Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, ***Op.Cit.***, P. 75.

أداة قوية للحكم الجيد، فإجراء الصفقات، على سبيل المثال، بشكل مفتوح وبمعرفة العامة للقواعد التي ستطبق، قد أثبت فاعليته في مكافحة الفساد[1].

ومما يدعم هذه الفكرة أكثر تلك المبادرات التي أطلقتها معظم الدول، ففي النرويج مثلا، يعد الموقع البلدي (www.mr-fylke.org) في مقاطعة "Romsdal " مصدر ثمين لإعلام المواطن. وقد تم تطوير موقع الويب المحلي للمقاطعة عام 1998 عندما قررت الإدارات المحلية حمل المعلومات عن السياسات وقرارات المجلس إلى المواطنين، وقد أدت إعادة تصميم الموقع إلى السرعة وتخفيض الكلفة الإعلامية، فعلى سبيل المثال، فقد استعمل الموقع لإرسال اجتماعات المجلس إلى قرية "Fjord " البعيدة التي كانت تتمتع بتغطية إعلامية محدودة[2].

و في الوقت نفسه فقد شكلت البوابة المفتوحة في سيول بكوريا :
(www.cddc.vt.edu/digitalgov/gov-cases.html) أحد إجراءات الإنترنت الرائدة في تحسين المشاركة المدنية، حيث تعرض البوابة دليل مسحي شامل عن الفساد، حتى يُسمَح للمواطنين بالمراقبة، كما تقدم رخصا مجانية للدخول إلى المعلومات . ففي مارس 2000 ، أي سنة واحدة بعد إطلاق النظام، وصل متوسط الزيارات إلى 1600 زائر باليوم، واعتقد 84,3 % بأن هذا النظام المفتوح قد أدى إلى الشفافية[3].

وفي الأخير لابد من الإشارة إلى أن أهم العقبات التي لوحظت في الوصول إلى المعلومات، هو وفرة المعلومات وانتشارها على العديد من البوابات، مثل ما هو الحال في فرنسا، حيث يمكن للمواطنين الحصول على المحتوى ذاته في أكثر من ثلاثة بوابات حكومية، الشيء الذي جعل معظم الحكومات تنتهج استراتجيه إنتاج معلومات على بوابة واحدة . بالإضافة إلى ذلك أصبح إنتاج المعلومات خاضعا لاحتياجات المواطنين أو نهج الطلب بدلا من العرض.

(1)- Kristina Mlikota. Ximena Castro Sardi," *ICTs as Tools for Improving Local Governance",* United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2002, P. 10. Available at: <**portal.unesco.org/.../Overview%2Bon%2Be-overnance%2Bworking%2Bpaper.doc**>. Visited in : 22-01-2008.

(2) - ***Ibid.***P.11.

(3) - ***Idem.***

الجدول رقم 03: معايير الوصول وسهولة الوصول إلى المعلومات.

المعايير	النقاط المرجعية
الوصول إلى المعلومات السياسية والمدنية	
1) معلومات غنية ومتنوعة	- معلومات عامة عن البلد (المجتمع، الاقتصاد، التاريخ، الإقليم). - معلومات عن الحكومة (مثل الميزانية والقوانين والإدارات الحكومية، السياسات، البرامج... إلخ). - تقديم عرض عن المنتخبين. - منشورات (دراسات، تشخيصات...إلخ). - جديد الحكومة(على سبيل المثال: بيانات صحفية). - رصد المناقشات والقرارات المتعلقة بالسياسات العامة (الفواتير، اللجان البرلمانية، وما إلى ذلك). - وصلات إلى مصادر خارجية. (على سبيل المثال وكالات الأنباء). - الجدول الزمني للأحداث السياسية (الخطب، والمشاورات، وما إلى ذلك).
2) معلومات موثوقة وغير مكلفة	- مصادر محددة. - بيانات يومية. - معلومات مجانية.
سهولة الوصول إلى المعلومات السياسية والمدنية.	
3) معلومات مفهومة	- نصوص بسيطة. - استخدام لغات مختلفة. - خدمات الترجمة. - البريد الإلكتروني لطلب المعلومات (الأسئلة). - أسئلة وأجوبة.
4) ملاحة إلكترونية بسيطة ومكيفة	- التنظيم المنطقي للمعلومات (تصنيفها في فروع وعناوين). - **سهولة موقع المعلومات:** أ. وظيفة واضحة للموقع. ب. محركات البحث. ج. خريطة الموقع.

	د. وصلات إلى مواقع أخرى. هـــ. وصلات إلى صفحة الروابط "Page d'accueil". و. وصلات داخلية.
	–الإدارة البسيطة للمعلومات: أ. الوثائق المتاحة في شكل رقمي نموذجي. ب. بدائل سمعية وبصرية. ج. النشر في أشكال متعددة الوسائط " formats multimédia " د. سرعة التحميل.
5) **البيئة الملائمة**	**–بيئة جذابة:** أ. بيان الرؤية. ب. عناوين محفزة. ج. صور جذابة. د. النشر إلى الأصدقاء. **– بيئة مجسدة لـــ:** أ . قوائم البريد المعدلة. ب. إمكانية تشكيل موقع.

المصدر:

- Paul Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, ***Op.Cit***. P.80.

المطلب الثاني: الاستشارة الإلكترونية: "E-consultation".

يمكن تعريف الاستشارة بأنها تلك العلاقة المزدوجة بين صناع السياسة والمواطنين[1]. بهذا المعنى تشكل الاستشارة عملية التغذية المرتدة " Feedback " للحكومة من خلال تعليقات المواطنين، فالحكومة توفر المعلومات وتحدد القضايا قيد التشاور، في حين أن المواطنين مدعوون إلى المساهمة بآرائهم ووجهات نظرهم.

تبدأ الاستشارة على الإنترنت بوضع جداول الأعمال للتشاور، تتشكل من مجموعة من الأسئلة، ودعوة المواطنين لتقديم أرائهم على الإنترنت . وتعتبر بوابات الإنترنت والمنتديات والبريد الإلكتروني وغيرها، من الأدوات المستخدمة في الحصول على أراء المواطنين . غير أن تأمين فاعلية الاستشارة على الإنترنت يقوم على قائمة من العناصر والمكونات كنموذج لتصميم الاستشارة الإلكترونية ومن أهمها[2]:

- **النظرة العامة** " Overview ": وهي الصفحة الترحيبية التي تحدد الغاية والجمهور المستهدف والجدول الزمني للاستشارة وقد تتضمن بيانا يوضح شروط استعمال مواقع الويب كرفض اللغة الهجومية على سبيل المثال.
- **المعلومات الأساسية** "Background information ": تتألف من صفحة شاملة عن موضوع الاستشارة، وربطها بمصادر إلكترونية للمعلومات أكثر تفصيلا على نحو ما نوقش سابقا.
- **أداة الاستشارة** "Consultation tool/technique": أو التقنية المستخدمة لجمع تعليقات المواطنين، وتندرج في هذا الإطار الدراسات الاستقصائية واستطلاعات الرأي ومنتديات المناقشة على شبكة الإنترنت.
- **التغذية المرتدة** " Feedback": فضاء يُبيّن النتائج الكاملة للاستشارة والمساهمات التي تم تحليلها.
- **إخبار صديق** "Tell a friend ": يسمح هذا بترقية الاستشارة على الإنترنت، حيث يمكن استخدام البريد الإلكتروني مثلا في إشعار المهتمين بالمشاركة في الاستشارة.

---

(1) - Fabrice -Mickaël Ramadan . Mamata Danielvan Lerberghe Et autres, ***From e-Administration to e-democracy,*** In the framework of The 06th World wide Forum on e-Democracy, Issy - les-Moulineaux, France, E uropean Center of Political Technologies, Brussels, September 2005, P.05.

(2) - OECD **, *Op.Cit.,*** P. 51.

وكما هو مذكور في الفصل الأول من هذه الدراسة في سياق تراجع الثقة والمشاركة، فإنه من المهم التذكير بمشاركة المواطنين في مرحلة مبكرة من عملية صياغة السياسات، والتي تعتبر من الأهداف العامة للاستشارة عبر الإنترنت.

ومن ثم، فمن أهداف التشاور على الإنترنت هو تسهيل المشاركة من خلال السماح للمواطنين من الحصول على معلومات واضحة عن المواضيع والقضايا التي يتم تناولها، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاركة من خلال الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد والجماعات رغم اختلاف المسافة والزمن والعمر، والفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

وفي الوقت نفسه فإن التشاور على الإنترنت يعمق المشاركة من خلال التفاعل بين المواطنين والحكومة والمسؤولين والمنتخبين وحتى بين المواطنين أنفسهم ضمن استشارات مغلقة، وتشكل بوابة كندا(www.counsultingcanadians.gc.ca) مثالا ج يدا في هذا السياق . فالاستشارة تشكل إطارا للانخراط في مناقشات حقيقية أكثر عمقا م ن خلال تبادل الخبرات على نحو يعمق فهم المواطنين وتمكينهم من المساهمة بنشاط في صياغة السياسات.

ويمكن أن ينظر، للاستشارة على الإنترن ت كعملية للاتصال المطلع بين المجالس والج مهور، ومكون للحوار المستمر الذي يستهدف تضمين أغلبية المواطنين في عملية اتخاذ القرارات كإحدى أوجه الحكم المحلي، ففي ربيع 2001، مثلا قررت بلدية " Kalix Kommun " في السويد، تعديل وتحسين مركز البلدة، ففضلت منذ البداية أن تنشأ حوار مفتوح حول الحلول الشاملة لمركز البلدة، فلم تكن مسودات وخطط جاهزة بل طلب من كل مواطن، ابتدءا من السن الحادية عشر، المشاركة عبر المنتدى: (http://www.votia.com) ، بالإجابة عن الأسئلة على الإنترنت وخلال أسبوعين مكن منتدى السياسة المواطنين من مناقشة كل القضايا، وقد وجد 72 % من المشاركين أن التجربة مفيدة ديمقراطيا[1].

وإذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصال، توفر إمكانية السماح لصناعي السياسات بالذهاب مباشرة لمستخدمي الإنترنت وتقييم النجاح المحتمل لأي مشروع سياسي من خلال الآراء المختلفة للمواطنين، فإن الاستشارة على ضوء هذا الطرح تبقى مجرد إعلام الحكومة حتى تتمكن من الاستطلاع والتحقيق في أراء المواطنين في حين، تحتفظ بالحق في تقديم القرارات النهائية . مما يجعل عملية التغذية الرجعية " Feedback " محل جدال، وقد أبرز "روزن" "Rosen" هذه النقطة في مراجعته للديمقراطية الإلكترونية بالإدارات المحلية السويدية ويقول بأن" الاستشارات عادة ما نفذت في المراحل الأولى لصنع

[1] - Kristina Mlikota. Ximena Castro Sardi, ***Op.Cit.*** P.18.

السياسات، التي يكون عندها القرار النهائي غير واضح، ولربما تحتاج الاستشارة أيضا إلى مرحلة تالية للقرار النهائي"[1].

وفي هذا السياق فإن معظم الدراسات الاستقصائية، كتلك التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و "آن ماكنتوش" "Ann Macintosh"، تدعو إلى تجنب الخلط بين عملية المسح والاستشارة، أين تشكل التغذية الرجعية إحدى العناصر الأساسية للتمييز بين هاتين العمليتين.

المطلب الثالث: زيادة مشاركة المواطن.

طبقا " لروبت دال" "R.Dahl" المواطن يجب أن يملك الفرصة في تقرير الشؤون التي ستوضع على جدول الأعمال العام [2]. ووفقا لهذا المعيار البسيط، المشاركة الفعالة هي أن كل مواطن مُؤهل للمشاركة في العملية الديمقراطية.

من هذا المنطلق، فالمشاركة هي المبدأ الأساسي للديمقراطية ضمن نشاطات تعاونية لإنجاز أهداف مشتركة وقد أصبحت المشاركة الإلكترونية، المستندة على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، إحدى الوسائل الجديدة لتسهيل الحكم، وفي هذا السياق يشير "براون" " Brown "، أن تأثير العلم الحديث على الديمقراطية يروج لقيم الديمقراطية التحررية مثل الشفافية والحلول الجماعية، ويساعد على وضع سياسات عقلانية أكثر فعالية"[3].

فالمشاركة الإلكترونية تتعلق بالتأسيس لثقافة جديدة في اتخا ذ القرارات، وطبقا " لأوليفر ماركر" " Oliver Märker"، المشاركة الإللكترونية تقنية قادت لتحديث الأنظمة السياسية لا يجب أن تؤدي إلى قاعدة أوسع للاتصال بين المواطنين وممثلو الحكومة فحسب ، بل إلى قاعدة أوسع لشرعية القرارات السياسية قبل كل شيء[4].

بهذا المعنى، يصبح هدف المشاركة على الإنترنت، الذي يجعل الأمر أكثر سهول ة في دخول المواطنين إلى المعلومات العامة، تعبيرا عن علاقة شراكة بين الحكومة والمواطنين في الانخراط بنشاط في عملية تحديد مضمون وصنع السياسات. ونتيجة لذلك يصبح المواطن على قدم المساواة مع الحكومة في تحديد جداول الأعمال واقتراح خيارات السياسة العامة، وعلى الرغم من أن الحكومة هي المسؤولة عن

---

(1) - Rosen, T. ***« E-democracy in Practice: Swedish Experience of New Political Tool*** », Swedish Association of Local Authorities and Swedish Federation. 2004, P.06. Available at: **<http://www.svekom.se/skvad/E-democracy-en.pdf>.** Visited: 10-12-2009.

(2) - Doug Shuler," *Global communication and the community network: how do we Institutionalize Democracy in the electronic age*, **communications & strategies"**, 3rd Quarter 1998, P. 84.

(3) - Islam M. Sirajul," *Towards a sustainable e-Participación implementation model",* European Journal of ePractice Nº: 05 October 2008, P.02. Available at: **http://www.epracticejournal.eu/>**. Visited: 10-12-2009.

(4) - Hackescher Markt , Herr Guido Jansen, ***facilitating active citizenship: E-participation in The United kingdom and Germany***, British Council Germany, Berlin, 2006,P.09.

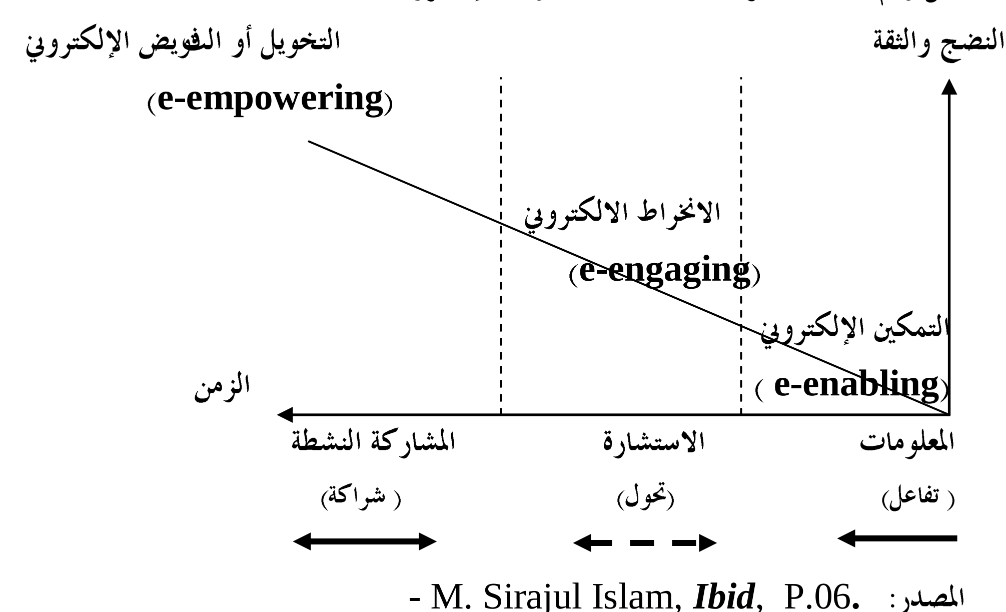
اتخاذ القرار النهائي، إلا أنها تسمح بعرض تعليقات ثابتة على مجموعة من الخيارات لتحقيق أقصى قدر من مساهمة المواطنين[1].

- **مستويات المشاركة الإلكترونية:**

على أساس تصنيف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، طورت " آن ماكنتوش" " Ann Macintosh" ثلاثة مستويات للمشاركة الإلكترونية وهي : التمكين الإلكتروني (e-enabling)، الانخراط الالكتروني(e-engaging)، التحويل أو التفويض الإلكتروني(e-empowering)، وضمن التحويل، المواطنون لا يشاركون بشكل نشيط فحسب، وإنما يشكلون دعما لمختلف المبادرات ويظهرون كمسهلات مهمة في تزويد العملية السياسية بالأفكار من الأسفل إلى الأعلى (Bottom-up)[2]. (أنظر الشكل رقم **04**).

- **التمكين الإلكتروني (e-enabling)**: ويهدف إلى ضمان معلومات سهلة الوصول وأكثر فهما لجمهور أوسع.
- **الانخراط الالكتروني (e-engaging)**: الاستشارة مع جمهور أوسع يدعم النقاش التداولي.
- **التحويل أو التفويض لإلكتروني(e-empowering)**: هنا يظهر المواطن من خلال رد الفعل كمنتج في صياغة السياسة وليس كمستهلك لها.

الشكل رقم 04: المستويات المتكاملة للمشاركة الإلكترونية.



المصدر: - M. Sirajul Islam, ***Ibid***, P.06.

---

[1] - Kristina Mlikota. Ximena Castro Sardi, ***Op.Cit.***, P.15.

[2] - Ann Macintosh, "*Characterizing E-Participation in Policy-Making*", Proceedings of the 37th Hawaii International Conference on System Sciences , 2004, P.03. Available at: <**www.iseing.org/.../Evaluation%20of%20eParticipationv-v2-submitted.pdf**>. Visited in: 10-01-2009.

من خلال الشكل تبرز المعلومات في المستوى الأول ويكون تمكين المواطن من المعلومات، من خلال نشرات الحقائق على مواقع الويب. أما في مستوى الاستشارة فتبرز تلك العلاقة المزدوجة بين الحكومة والمواطن، بوضع الحكومة للأسئلة ومساهمة المواطنين بوجهات نظرهم من خلال التعليق العام على الانترنت وغرف الدردشة والاستطلاعات والاجتماعات العلنية، أما المشاركة الإلكترونية النشطة فتكتسب مع مرور الوقت وتمتلك مستوى معين من النضج والإدراك ، المرتبط في حد ذاته بتقدم الحكومة الإلكترونية بشكل عام في أي دولة، ولا يعبر هذا المستوى فقط على تطوير تقنيات المعلومات التي تسهل عملية التفاعل لكن أيضا ممارسين بمهارات عالية أو ما يطلق عليه النضج التقني العالي حسب الجمعية السويدية للإدارات والمناطق المحلية "The Swedish Association of Local Authorities and Regions"، التي قدمت عام 2000 نظام متسق لنضج الخدمة من المستويات الدنيا إلى النضج التقني العالي وفق أربع مستويات على التوالي، بدءا بالمستوى الأول (المعلومات) الذي يعبر نضج منخفض من الخدمة والتقنية إلى المستوى الرابع الذي يعبر عن مستوى عالي من نضج التقنية والخدمة[1].

ويكمن سبب تطوير حكومة إلكترونية تشاركيه، في تحويل العلاقة بين الحكومة والمواطنين ، هذه العلاقة التي تصف في مرحلة أولى مستوى نضج منخفض من الخدمة ينحصر في تقديم المعلومات وصولا إلى المشاركة النشطة التي تمثل أعلى مس تويات الديمقراطية الإلكترونية؛ أي تحول الحكومة من واضع للسياسات إلى شريك في صنع السياسة.

---

[1] - Annelie Ekelin, ***The Work to Make eParticipation Work***, Department of Interaction and Ystem Design School of Engineering, Blekinge Institute of Technology, SWEDEN, PP.152-153.

المبحث الثالث: آليات المشاركة في الديمقراطي الإلكترونية.

توجد تشكيلة واسعة من المجالات التفاعلية للارتباط على الإنترنت التي تسمح للأفراد بالاتصال ببعضهم البعض. وتشمل مجموعة من التطبيقات المخصصة لزيادة المشاركة المباشرة في عملية صنع القرار مثل البريد الإلكتروني الذي يسهل الاتصال بالمنتخبين، ومواضيع المنتديات التي تكمن المواطن والرأي العام من تقديم مقترحاتهم.

المطلب الأول: العرائض الإلكترونية(e-Pétition).

في كثير من بلدان العالم، ومنذ فترة طويلة أصبحت العرائض تستخدم من طرف المواطنين لجعل مشاعرهم معروفة حول القضايا التي تهمهم.

وببساطة العريضة هي طلب رسمي إلى سلطة أعلى، على سبيل المثال، البرلمان أو سلطة أخرى وقعت من جانب واحد أو عدد من ا لمواطنين. وقليلة هي البلدان التي تستخدم اليوم، التكنولوجيا أو التمكين الإلكتروني في استقبال التماسات أو عرائض المواطنين.

ويمكن ربط استعمال العرائض الإلكترونية لأول مرة بالبرلمان الاسكتلندي، حيث مثلت تلك الشراكة بين اتصالات اسكتلندا والمركز الدو لي للديمقراطية الالكترونية * بجامعة نايبر " بإدنبرغ" "Edinburgh " نقطة البداية لتطوير نظام العرائض الإلكترونية . وفي شهر فبراير من عام 2000 أطلقت الحكومة البريطانية لبرنامج تحت تسمية: " في خدمة الديمقراطية " " In the service of Democracy"، ومن بين ما تضمنه البرنامج إمكانية توجيه عريضة إلكترونية للوزير الأول[1].

ويمكن اعتبار البرلمان الاسكتلندي الجسم القانوني الأول في العالم، لقبول العرائض الإلكترونية رسميا وجمع التوقيعات على الإنترنت، وقد أطلق النظام رسميا في عام 2004. باستعمال موقع العريضة الإلكتروني (epetitions.scottish.pariiament.uk/) عن طريق الصفحة الرئيسية:
(PPC): (www.scottish.pariiament.uk/s3/committees/petitions/index.htm)
وتمثل نظام الخادم الإلكتروني لشركة اتصالات بريطانيا " British Telecom" ، ويزود هذا النظام المواطنين ليس فقط في كافة أنحاء اسكتلندا ولكن في كافة أنحاء العالم بمنتدى إلكتروني لتصويت مخاوفهم

* مركز بحوث أسس في عام 1999، يبحث في تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال بهدف دعم الديمقراطية وعملية اتخاذ القرارات. يعمل مع الحكومات والبرلمانات والمنظمات غير الحكومية في أوروبا وعبر العالم لدمج هندسة تطبيقات البرامج بالتحليل السياسي والاجتماعي، ويركز جدول أعمال المركز على بحث ثلاثة أسئلة رئيسية :
- كيف يمكن أن تدعم التقنية مشاركة الجمهور في القرار الديمقراطي؟
- كيف يمكن للتقنية أن تمكن من سهولة الوصول إلى معلومات مفهومة؟
- ما التأثير الاجتماعي الحضاري للتقنية على العملية الديمقراطية؟ أنظر :
- Angus Whyte, Ann Macintosh and Danae Shell, ***An e-Democracy Model for Communities***, Version 3[e], International Teledemocracy Centre, Napier University,2006.P.16.

(1) - Jassoline Gaud, ***La démocratie électronique, un moyen de rénover la participation des Citoyens à la Vie politique? Les exemples d'Issy les Moulineaux et de Vandoeuvre les Nancy***, Master II Recherche : Sociologie et institutions du politique, UFR de science Politique, université paris 01, PANTHAEON, SORBONNE, 2005-2006, P.20.

إلى البرلمان[1]، وقد ذكر الفريق التوجيهي الاستشاري للنظام أنه ينبغي استخدام جميع تكنولوجيات المعلومات والاتصال بشكل مبتكر ومناسب وأضاف:

"... من المهم تمكين الأفراد والجماعات للتأثير على البرلمان وجدول الأعمال، ونحن ننظر في عدد من النماذج من البرلمانات الأخرى لمعالجة العرائض، قد خلصنا إلى أنه من الأفضل تشجيع هذه العرائض؛ لما تتضمنه من وضوح وقواعد بسيطة من حيث الشكل والمضمون.. " [2].

يكشف هذا التحليل أهمية نظام العرائض الإلك ترونية ومدى تحول أسلوب العرائض التقليدية إلى أسلوب أكثر انفتاحا وسهولة، والتوجه نحو عملية مشاركة تداولية ومما يدعم هذا التصور أنه[3]:

- سيكون من الصعب، ضمن منطق العرائض التقليدية، حصول الأفراد والجماعات على حملة واسعة لعريضتهم خارج حلقة أصدقائهم الخاصة، غير أن العريضة الإلكترونية يمكن أن تنظر من قبل جمهور أوسع والحصول على تأييد أكثر، حيث أن لكل عريضة منتدى مناقشة خاص بها . والعريضة الإلكترونية يمكن أن تجذب تو قيعات إلكترونية ليس فقط على المستوى المحلي، لكن أيضا قوميا وعالميا.
- سيكون من الصعب، إن لم يكن أمرا مس تحيلا، قراءة أسماء أولئك الذين وقعوا على عريضة مكتوبة على الورق.
- من الصعب على فرد أو مجموعة من الأفراد إبراز أهمية حملتهم، لكن العرائض الإلكترونية تسمح بالمزيد من المعلومات في نص العريضة، بالإضافة إلى الصور والصلات إلى مواقع الويب الأخرى لتوضيح أهمية العريضة.
- تسمح العرائض التقليدية بتضمين قائمة أسماء المؤيدين للعريضة أو الحملة، بينما تسمح العريضة الإلكترونية بفتح نقاشا عمليا على الإنترنت يتضمن أولئك الذين لا يدعمون عريضة معينة أو يقدون حملة مضادة لها.

وتتضمن العرائض الإلكترونية أربعة مراحل أساسية[4]:

1 -افتتاح العريضة الإلكترونية : ويتضمن معلومات حول العريضة الإلكترونية أو عملية الالتماس، وإيجاد عضو برلمان يتبنى العريضة.

---

(1) - Julia Irwin, "*The Scottish Parliament: Public petitions committee",* House of Representatives, 27 June 2008,PP.02-03. Available at: <**www.scottish.patliament.uk/s3/committees/petition/index.htm**>.Visited in:05-01-2009.

(2) - OECDE. ***Op.Cit.,*** P. 57

(3) - Julia Irwin, ***Op.Cit.,*** P. 04.

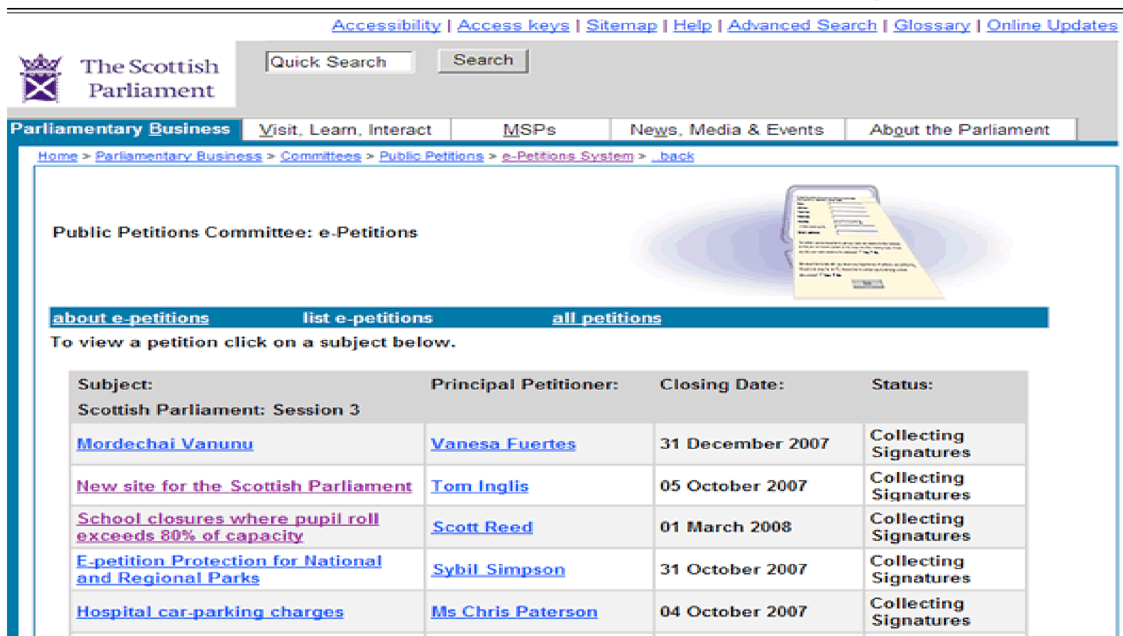
(4) - Neil Laurie," *Progress of E-Petitions trial*", 34th Conference of Presiding Officers and Clerks Nuku' alofa, Tonga, 30 June – 4 July 2003. P. 02.

2 –الانضمام إلى العريضة الإلكترونية : تتضمن هذه العملية تحديد موقع العريضة على موقع ويب البرلمان، وموضوع العريضة المطروحة للمناقشة ثم التوقيع عليه ا (الاعتراف الإلكتروني)، واستلام الشكر بعد العملية.

3 –إغلاق العريضة: يتضمن تحديد تاريخ إغلاق العريضة حتى يتم تطوير الرد.

4 –حذف التفاصيل من العريضة الإلكترونية : تتضمن هذه العملية إرسال الرد على العريضة إلى الموقعين الذين زودوا العريضة ببريدهم الإلكتروني، مع حذف البيانات الشخصية للموقعين في نهاية العملية.

الشكل رقم 05 : نموذج عريضة إلكترونية من حيث الشكل (البرلمان الاسكتلندي).



Accessibility | Access keys | Sitemap | Help | Advanced Search | Glossary | Online Updates

The Scottish Parliament

Quick Search | Search

Parliamentary Business | Visit, Learn, Interact | MSPs | News, Media & Events | About the Parliament

Home > Parliamentary Business > Committees > Public Petitions > e-Petitions System > back

Public Petitions Committee: e-Petitions

about e-petitions | list e-petitions | all petitions

To view a petition click on a subject below.

Subject: Scottish Parliament: Session 3	Principal Petitioner:	Closing Date:	Status:
Mordechai Vanunu	Vanesa Fuertes	31 December 2007	Collecting Signatures
New site for the Scottish Parliament	Tom Inglis	05 October 2007	Collecting Signatures
School closures where pupil roll exceeds 80% of capacity	Scott Reed	01 March 2008	Collecting Signatures
E-petition Protection for National and Regional Parks	Sybil Simpson	31 October 2007	Collecting Signatures
Hospital car-parking charges	Ms Chris Paterson	04 October 2007	Collecting Signatures

المصدر: http://epetitions.scottish.parlement.uk

تعكس المراحل السابقة، أن وصلة ويب العرائض الإلكترونية تشمل مكونين منفصلين أوليا:

–وصلة التوقيع (**أنظر الشكل 06**) التي تمكن المشاركين من الانضمام و التوقيع على العريضة، وتتم التوقيعات الإلكترونية بطريقة متينة رياضيا من التشفير المعروفة ب : " Public Key Ptography" لضمان سلامة التوقيعات والتسجيلات المرسلة عبر الإنترنت[1] .

[1] - Walter S. Baer and Roy Ulrich, "*Online Signature Gathering for California Initiatives*", Center for Governmental Studies, 2008,P.06. Available at: <**www.utsc.utoronto.ca/~farrell/blogpaperfinal.pdf**>. Visited in: 11-12-2007.

– ووصلة الإدارة التي تمكن موظفي إدارة العرائض الإلكترونية والبرلمانين من معالجتها . وتكون في شكل صفحات "html " للتمكين من الإضافات وتعديل قاعدة المعلومات.

الشكل رقم 06: نموذج توقيع عريضة إلكترونية أو الاعتراف الإلكتروني(البرلمان الاسكتلندي).

School closures where pupil roll exceeds 80% of capacity
Raised by: Scott Reed on 31 August 2007

Petition by Scott Reed calling on the Scottish Parliament, in light of the proposal to close Drummond Community High School in Edinburgh, to urge Scottish Ministers not to grant consent to school closure proposals where the school role exceeds 80% of the school's capacity.

To sign this petition fill in the form below and press 'Sign'
* All fields are compulsory, except *Email*

(Closing date for signatures - 01 March 2000)

* Name:
* Address:
* Town/City:
* Postcode:
* Country: SELECT A COUNTRY
- if other please specify:
Email: (optional)

The principal petitioner may like to add your name and address to their database so that you can receive updates on this issue and other relating issues. Would you like your name added to the database?
Yes No

We may wish to talk with you about your experiences of petitions and petitioning. Would it be okay for an ITC researcher to contact you to arrange a short discussion?
Yes No

Sign

توقيع العرائض الإلكترونية:

- تكون في شكل بسيط
- أدنى حد من المعلومات.
- تتضمن قائمة التوقيع الاسم والمنطقة فقط.
- خيار لإضافة تفاصيل لقاعدة البيانات للمتابعة.
- شروط التوقيع.

المصدر: مقتبس بتصرف من نفس المصدر السابق.

يستعمل البرلمان الاسكتلندي نظام العرائض الإلكترونية منذ عام 1999، وقد كان له العديد من النجاحات البارزة، المتعلقة بتشكيلة واسعة من القضايا وقد كانت أكثر العرائض تتعلق بقضايا الصحة والبيئة والتعليم والنقل وفي ما يلي أمثلة عن بعض العرائض التي أُخذت في الحسبان من قبل البرلمان الاسكتلندي خلال عامي 2008 و2009:

– توفير الحليب الكامل الدسم في المدارس.
– تمويل الرياضيين الشباب في المناطق الريفية الريفية البعيدة.
– تحقيقات حول التأثيرات العامة للإشعاع.
– تخفيض أسعار النقل العام لكل الذين تقل أعمارهم من 18 سنة خلال كل فترات التعليم.
– إعفاء الكنائس والمؤسسات الخيرية من رسوم الماء والصرف الصحي لما بعد عام 2010.

وقد أصبحت نتائج الالتماسات أو العرائض إيجابية للغاية حيث سمحت للجمهور بتغذية السياسات والقرارات الوطنية، فعلى سبيل المثال، فقد تم الأخذ بمقترح عريضة حول تمويل مخطط وطني لنصب لوحات إعلامية في مواقع ذات أهمية محلية وإقليمية ووطنية أو حتى دولي ة. ونتيجة لهذه العريضة وافقت الحكومة الاسكتلندية بخلق مشاريع محلية لهذه اللوحات.

وتسعى اسكتلندا من خلال هذا النظام الآخذ في التطور إلى الحفاظ على مكانتها كدولة رائدة في العالم في إشراك الجمهور في التأثير ورسم السياسات الوطنية عبر العرائض الإلكترونية.

المطلب الثاني: المنتديات الإلكترونية (Webblog).

أقل ما يمكن قوله عن المنتدى الالكتروني "Webblog" أنه صفحة ويب للتعليق على الإنترنت، تجدد بشكل دوري ومزودة بوصلات إلى مصادر الإنترنت الأخرى. يمكن للمنتدى أن يستخدم كمفكرة شخصية أو أعمدة تتضمن نصائح تقنية أو ألعاب رياضية أو دردشة بالإضافة إلى التعليقات السياسية[1]. غير أن بؤرة التحليل هنا، ستكون حول الوظيفة السياسة للمنتدى الالكتروني.

وقبل الحديث عن هذه الوظيفة، من الملائم البدء بتوضيح خلفية قصيرة حول نشأة مجال المنتديات الإلكترونية "Blogosphere "، الذي نما بنسب سريعة جدا، ففي 1999 كان عدد المنتديات تحت الخمسون ليقفز في نهاية سنة 2000 إلى آلاف المنتديات. وبعد أقل من ثلاث سنوات تراوح عدد المنتديات من 2,4 إلى 4,1 مليون منتدى، وتعد قلة الموانع للدخول إلى المنتديات إحدى الأسباب المهمة لهذا الانتشار المثير. بالإضافة إلى الدور الذي لعبته مختبرات "بيرا" "Pyra" سنة 1999 في تطوير برامج المنتديات وجعلها سهلة الاستعمال ومتوفرة على الإنترنت، من خلال الموقع (www.blogger.com)، حيث يمكن في الوقت الحاضر، كل فرد أن يضطلع عليه[2].

أما إذا نظرنا إلى المنتديات الإلكترونية كأداة جديدة للديمقراطية الإلكترونية فهي " التقدم النهائي للديمقراطية الإلكترونية على شبكة الويب "[3] كما صرح "روبرت هنسلر" "Robert Hensler" مستشار الدولة وكانتون جنيف في المؤتمر الدولي السادس حول الديمقراطية الإلكترونية ب " Issy-les-Moulineaux"*، فالمنتديات الإلكترونية تمكن من التعبير بحرية، خاصة في الدول التي تكون فيها الرقابة مركزة في يد الدولة، حيث يصبح نشر كتاب أو إصدار جريدة يتطلب تصريحا من طرف الدولة.

وفي المقابل تشكل المنتديات الإلكترونية أداة في خدمة السياسيين لإدارة حملاتهم، وتجديد علاقاتهم مع الرأي العام، وهنا تطرح مسألة مصداقية المعلومات وصحتها، فالتفاعل الذي تضمنه المنتديات الإلكترونية من خلال توضيحات المتدخلين الكثيرة، يؤدي إلى كشف مدى صحة المعلومات أو خطئها.

---

(1) - Daniel W. Drezner and Henry Farrell , "The power and politics of blogs", Paper presented At the American Political Science Association. 2004. P. 05. Available at: <**www.utsc.utoronto.ca/~farrell/blogpaperfinal.pdf**>.Visited in: 11-12-2007.

(2) - ***Ibid.***P.06.

(3) - Monique Ciprut, "*Le blog, nouvel outil de la démocratie électronique"*, le quotidien de L'économie, 05-10-2005.P.32.

* مدينة فرنسية في الجنوب الغربي من العاصمة باريس، على طول نهر السين.

وإضافة إلى ذلك يمكن النظر إلى المنتديات على أنها وسيلة لنقاش سياسي حقيقي وإعادة بناء مجال عام أكثر اتساعا، وفقا لمبدأ حرية الفرد والمساواة والمشاركة في الكثير من النقاشات، والتخلص من القيود المؤسسية أو الاجتماعية، من خلال عدم ذكر اسم المشارك في المنتدى، في بعض الأحيان، وتجاوز الحدود الجغرافية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما يعكس الفكرة الفرنسية للمواطن المنخرط سياسيا . فالتقنية يمكن أن تجمع وتقوي الأصوات التي كانت ضعيفة ومكتومة، فالناخبون مثلا الذين كانوا يكتبون الرسائل إلى محرري الصحف ويتمنون نشرها ، أصبح ذلك اليوم ممكنا مع المنتديات الإلكترونية[1]. من خلال نوافذ مفتوحة ووسائل اشتراك فيديو مثل " YouTube "[2].

إن هذا الحديث عن المنتديات الإلكترونية، يجب فهمه ضمن سياق "الديمقراطية التداولية"، التي تكمن في فكرة أساسية، هي أن المواطنين لا يشتركون فقط في تسجيل تفضيلاتهم، لكن أيضا في الكلام حول تلك التفضيلات، وقد قال الفيلسوف الأمريكي " جون ديوي" " John Dewey" في هذا السياق بأن " الديمقراطية بدأت بالمحادثة والنقاش " وبنفس الطريقة اقترح كل من " Hill " و " Hughes" بأن النقاش هو قلب الديمقراطية وأكد "باربر" "Barber " أنه لا يمكن أن تكون ديمقراطية قوية وشرعية بدون كلام مستمر [3]. ومنتديات المناقشة على الإنترنت ترى هنا كتقنية تجعل من هذا الكلام وهذه المحادثات إمكانية حقيقية، هذه الخصائص التقنية للإنترنت أدت إلى خلق " عالم افتراضي" يؤسس لشروط الديمقراطية التداولية . فمجموعات النقاش على الإنترنت تسمح للمواطنين وهم يمارسون وظائفهم اليومية، أن يشاركوا ضمن جداول أعمالهم اليومية في النقاشات التي تثير اهتمامه م ويعزز ذلك " دايسون" " Dyson's " بقول " أن الشبكة ستتبنى النشاط بدلا من الاستسلام"، وأنها تروج لتطوير أشكال من الحكومات أكثر ديمقراطية، أين المواطنين سيكونون قادرون على تطوير صوت ذو مغزى في حكوماتهم[4].

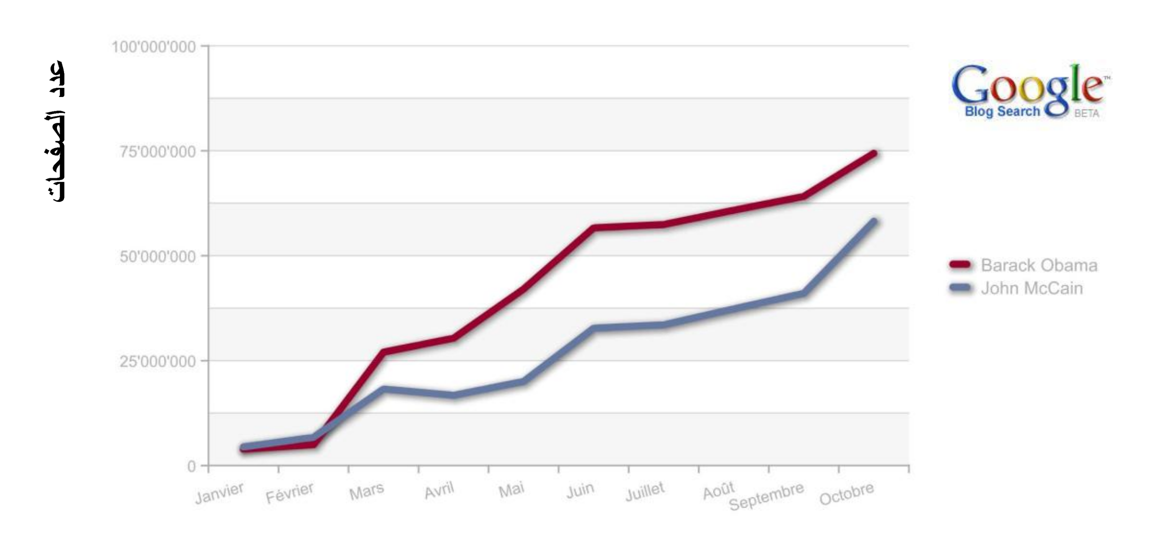
ووفقا لهذه الحرية تترتب نتيجة مثيرة للاهتمام، وهي أن المنتديات أصبحت أيضا، مجالا لتوليد الروابط الاجتماعية وتقوية الهوية الاجتماعية خاصة في المجتمعات التي تخللتها الهجرة، حيث أصبحت المنتديات تشكل فرصة لإعادة اكتشاف جذورها المشتركة وإعادة بناء هويتها الجماعية[5].

---

(1) - Economist Newspaper, "*The road to e-democracy".* **Economist**, Vol. 386, Feb.2008, P.15.
(2) - ***Ibid.***
(3) - Scott Wright and John Street, Democracy, "*Deliberation and design: the case of Online discussion forums",* New Media & Society, Vol 9(5) , **SAGE Publications**, Los Angeles, London, 2007. P. 851.
(4) - ***Ibid.***,P.852.
(5) - Thierry Vedel, "*Les nouvelles dimensions de la citoyenneté", Les nouvelles dimensions De la citoyenneté*, sous la direction de Philippe TRO NQUOY, **Cahiers français** N°316, La Documentation française, septembre octobre 2003, PP.82-83.

وينطبق الشيء نفسه، على المرشحين للانتخابات حيث أصبح عدد المنتديات وأشرطة الفيديو المدونة على المواقع الرسمية الأكثر شعبية، مثل "Google" و "Yahoo" أدوات مكنت المرشحين من بناء شبكات اجتماعية واسعة (أصدقاء ومشتركين)، ويوضح الرسم البياني التالي تطور عدد مقالات المنشورة على محرك البحث "Google" للانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكي ة لعام 2008، على سبيل المثال، طبقا للمعلومات التي جمعتها إدارة الإنترنت "Virtua" " Département Webmarketing Virtua" بين جانفي وأكتوبر 2008.

الشكل رقم 07: عدد صفحات المنتديات المفهرسة على محرك البحث " google " في الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين جانفي وأكتوبر 2008.



المصدر :

- Département ebmarketing Virtua, Elections:U.S. 2008: JOHN MCCAIN VS BARACK OBAMA sur le web, 2008, P. 05. Disponible sur: **<www.virtua.ch/.../2008-10-etude-barack-obama-elu-du-web-par-ko.pdf>**. Visited in :07-02-2009.

غير أن هذا المثال لا يهدف إلى التنبؤ بفوز " باراك أوباما " "Barack Obama" في الانتخابات في الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل يهدف أيضا إلى توضيح كيف تم الاتصال الفعال عبر الإنترنت. إن الفكرة الرئيسية من المنتديات الإلكترونية، هي أن أكثر الناس لم تكن لديهم الفرصة لتشكيل رأي حول القضايا ذات الاهتمام المحلي أو الإقليمي . فالمنتدى يسمح لكل شخص التعلم والتفكير.

واستنادا إلى ذلك، فقد نجحت الحكومة الفنلندية عام 1998 ، كمثال ناجح، في وضع قرار عالي النوعية حول الخدمات والحكم الجيد والمجتمع المدني المسؤول عن الحكم والسياسة، والمشاركة في

صنع القرار في كل المستويات الحكومية . وقد أدى هذا القرار إلى بداية مشاريع مختلفة كان أهمها مشروع وزارة المالية الذي انطلق في 1999، وكان الغرض من المشروع تحسين إمكانية المواطنين من التأثير في صنع سياسة الحكومة الرسمية بواسطة تقنيات المعلومات والاتصال ومن أهم الأبعاد المختلفة التي شملها المشروع:

– تطوير منتدى المناقشة (www.otakantaa.fi) الذي يعني "شارك بوجهة نظرك معنا "، الذي يُمكن المواطنين من التعليق وإعطاء وجهات نظرهم حول القضايا الموجودة تحت التحضير في الوزارات[1]، والفكرة الأساسية التي تبرز هنا من خلال منتدى المناقشة الفنلند ي هي خلق قاعدة استشارة حول قضايا الحكومة المركزية في المراحل المبكرة للتحضير.

المطلب الثالث: البريد الإلكتروني (e-mail).

لقد أصبح الترو ع إلى الاتصالات عبر الإنترنت والبريد والالكتروني، في العقود الأخيرة، أمرا مثيرا للاهتمام، وعلى خط مواز، فإننا نشهد تراجع أشكال الاتصال الأكثر شيوعا مثل كتابة الرسائل والمكالمات الهاتفية، التي اعتبرت مضيعة للوقت، ويشير ذلك ببساطة، إلى أن اتصال اليوم يتجه إلى تضمين وسائل اتصال موزعة بسهولة وأقل تكلفة مثل البريد الإلكتروني.

إن إحدى التطبيقات الأسبق للإنترنت كانت ، البريد الإلكتروني، بل الأكثر تكيفا مع مشاريع وكالة البحوث المتقدمة "ARPA" في 1972 بالولايات المتحدة الأمريكية [2]. وقد سمح البريد الإلكتروني للمستعملين الأكثر بعدًا، على وجه التحديد، بإرسال الرسائل لبعضهم البعض، حيث كان نجاح هذا التطبيق كان كافيا في أن يلهم الاستثمار والتطوير المستمر في مجال الإنت رنت. ويعتبر العمل الذي قام به " راي توملينستون" " Ray Tomlinson " تأكيدا قويا لهذا التحليل، حيث صمم برنامجين، تمثل الأول في كتابة الرسائل سمى " Send message"، وذلك بغرض تمكين مستخدمي الشبكة من تبادل الرسائل فيما بينهم، و سمي الثاني ب " Cybnet" يسمح بنقل المعلومات من جهاز كمبيوتر آخر، وقد أدى دمج البرنامجين إلى ميلاد البريد الإلكتروني[3].

وبتطور استعمال البريد الإلكتروني من قبل المواطنين كأداة للاتصال مع العائلة والأصدقا ء. تطرح هذه الظاهرة، كعنصر جديد في العلاقات والاتصال، العديد من الأسئلة أهمها، كيف سيستعمل

[1] - OECD, ***Op.Cit.,*** P. 99.

[2] - Ingrid Parent and Neil Cruickshank, "*The Growth of the Internet and Knowledge Networks, and their Impact in the Developing World ",* **Information Development,** Vol. 25, No. 2, 1999, P. 92.

[3] - خالد ممدوح إبراهيم، ***أمن مراسلات البريد الإلكتروني***، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 54.

المسؤولون الحكوميون هذه التقنية لخدمة الناس؟ ومن جهة أخرى كيف سيؤثر المواطنين في صنع السياسة من خلال هذه التقنية أيضا؟

البريد الالكتروني كأداة للنقاش السياسي والمشاركة، فقد بدأت الحكومات بتزويد مواقع الويب العامة لها بالبريد الإلكتروني للسماح للمواطنين بالاتصال مباشرة بالمنتخبين والمكاتب البرلمانية . ومن بين أوجه التطور التي أضافها البريد الإلكتروني، هي تمكين المواطنين من تأسيس حوار مع أعضاء البرلمان دون وجود ضرورة للمرور على الحزب السياسي أو المكتب الإداري المركزي، ولا يمكننا هنا التطرق إلى كل التجارب البرلمانية في هذا السياق، ولكن يكفي أن نقف عند تقرير الأمم المتحدة لعام 2008 حول البرلمان الإلكتروني*. حيث يعرض التقرير مستندا على نتائج المسح العالمي حول استعمال تكنولوجيات الاتصال في السلطات التشريعية لــ 188 بلد، أن 88 % من غرف البرلمان قد أتاحت لجمهور إمكانية الاتصال بالبرلمان عن طريق البريد الإلكتروني وإبداء مختلف الآراء، وقد أشارت نتائج المسح إلى[1].

- أن البريد الإلكتروني كان الطريق الأساسي لاتصال المواطنين إلكترونيا بالبرلمان.
- أن 77 % من المسؤولين وغرف البرلمان يستلمان البريد الإلكتروني.
- ترد البرلمانات على رسائل البريد الإلكتروني في 83 % حالة، وطرح المسح في نفس الوقت صعوبة في التعامل مع الحجم العالي من رسائل البريد الإلكتروني.

يظهر من خلال هذه النتائج أثرين بارزين للبريد الإلكتروني:

- يتعلق الأول، بأن البريد الإلكتروني يزيد من التمثيل التشريعي للمواطن، لأن أكثر الناس سيجدون أنه من السهل إرسال بريد إلكتروني من كتابة رسالة إلى ممثل سياسي.
- أما الأثر الثاني فيتعلق، بجعل الأمر أكثر سهولة على المشرعين للبقاء على اتصال مع المواطنين، والتجاوب أكثر مع تفضيلاتهم و طلباتهم السياسية. فعناوين البريد الإلكتروني سهلة نسبيا للوضع على مواقع الويب، بينما القنوات الإلكترونية الأخرى تحتاج إلى طلب مصادر أكثر من ناحية التقنية والموظفين. وهذا ما يقلل العبء على مدراء مواقع الويب، كما أن عناوين البريد الإلكتروني أكثر سكونا ولا تتطلب إدارة بيانات ثابتة أو تحديد منتظم[2].

* التقرير أجري بالمركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال "Global Centre for ICT" بين شهر جوان و شهر نوفمبر 2007.

(1) - Sha Zukang and Pier Ferdinando Casini, ***World e-Parliament Report***, United Nations, 2008, P. 128.

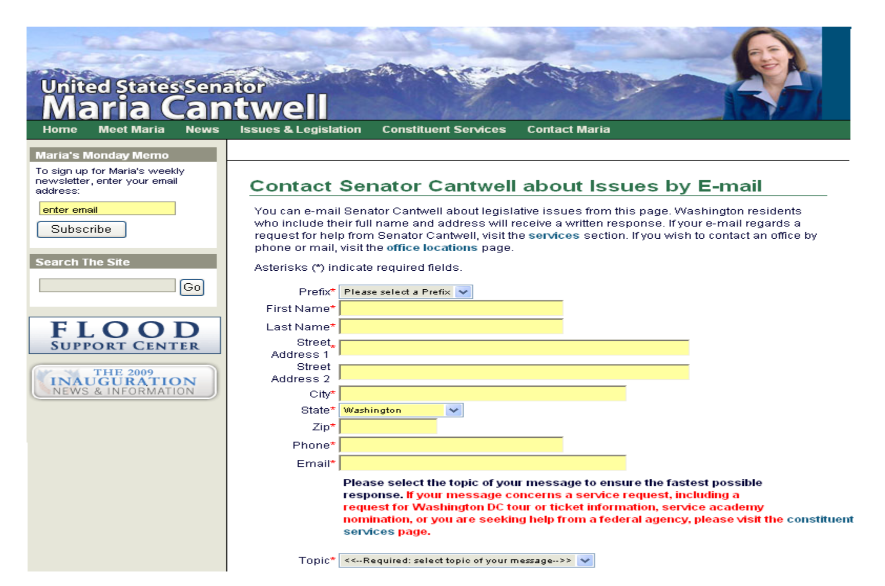
(2) - Alexander H. Trechsel. Raphael Kies and others, ***Evaluation of the use of new technologies In order To facilitate democracy in Europe: e-democratizing the parliaments and Parties of Europe,*** European University Institute, Geneva & Florence, 2003, P.22.

ومن أجل تحليل ذلك بوضوح نقدم، في هذا السياق، ثلاثة أمثلة عن بعض التطبيقات الناجحة[1]:

يتعلق المثال الأول بوصلة السيناتور الأمريكي لنيومكسيكو "Jeff Bingaman" (http://bingaman.senate.gov/Contact_Me/e-mail_policy.html)، حيث توضح صفحة الويب، بان السيناتور سيرد على أية مراسلة من سكان نيومكسيكو عن طريق البريد الالكتروني.

أما المثال الثاني، وكما هو موضح في (**الشكل رقم 08**) ، فيتعلق بسيناتور واشنطن " Maria Cantwell"، حيث يمكن لمواطني واشنطن مراسلة "Cantwell " حول القضايا التشريعية، عن طريق البريد الإلكتروني.

الشكل رقم 08: صفحة البريد لإلكتروني للسنتاتور " **Maria Cantwell** ".



المصدر: - **http://cantwell.senate.gov**

أما المثال الآخر فيتعلق بالحملة التي أ طلقها البرلمان التشيكي في مارس 2000 في وسائل الإعلام لموقع الويب (http://rs.internet.cz/brezen2003/2002/en/)، ودعوة المواطنين في كامل جمهورية التشيك لاستعمال الإنترنت في إبداء التعليقات على السياسة وطرح كافة الأسئلة المرتبطة بمختلف القضايا، حيث يمكن لكل شخص أن يجد على الموقع قائمة كافة الممثلين في البرلمان التشيكي مدرجة حسب المنطقة و الحزب. وفي ربيع 2000 كان حوالي 700 شخص أرسلوا رسائلهم على الموقع، وقد كانت أغلب الأسئلة التي أرسلت من قبل الطلاب[2].

---

[1] - Dowire Wiki, "*E-mail Response Policy*".
Available at: < **http://www.dowire.org/wiki/E-mail_Response_Policy**>.
Visited in: 14-02-2009.

[2] - Stephen Coleman and Ildiko Kaposi, ***New democracies new media what's new?: A study Of e-participation projects in third- wave democracies***, University of Leeds. E-Governance Academy, Tallin , 2005, PP.30-31. 2005, PP.30-31.

المبحث الرابع: التصويت الإلكتروني كأساس للديمقراطية الإلكترونية.

تصنف الأدبيات الأنثروبولوجية، كل النشاطات الاجتماعية التي ارتبط ت بالانتخاب، كطقوس تحسن الإحساس بالانتماء لجماعة مدنية معينة . أما من وجهة النظر الذاتية، فإن قيمة فعل التصويت تتجسد في الإحساس بأن " المواطن سيكون عنده رأيه"، بالإضافة إلى التعلق بالتعبير عن الإرادة الجماعية للمواطنين[1].

وعلى ذلك فإن درجة تضمين ومشاركة المواطنين في حكومتهم، كانت تقليديا القضية التي أدت إلى أغلب التغيرات السياسية على مر التاريخ . غير أن هذا لا يعني أن تكون إجراءات أو أدوات المشاركة ضمن إطار قديم، لأن هذا سيعطي مجتمعنا الحالي صورة سيئة.

من هذا المنظور يبدوا، أن تطور تقنيات المعلومات والاتصال أيضا سيكون قادرة على تغيير أنماط التصويت وإجراءاتها ، من خلال التصويت الإلكتروني . وبالرغم من أن التصويت الإلكتروني موجود لعدة سنوات، على شكل ماكينا ت التصويت، غير أن تطور الإنترنت شكل حقل جديد من التعبير، بالتمكين للتصويت عن بعد "Distance voting". وفي هذا المجال يعد تنظيم تصويت عبر الإنترنت في "أريزونا" في الولايات المتحدة الأمريكي ة في مارس 2000 لتعيين المرشح الديمقراطي للانتخابات الرئاسية، بداية لشكل جديد من التعبير الديمقراطي[2].

أما على المستوى الأوروبي فقد كان كانتون "جونيف" أول من استعمل التصويت عبر الإنترنت[3]. ويلاحظ اليوم أن الكثير من البلدان مثل : الولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وألمانيا و المملكة المتحدة وحتى إستونيا تشرع للتصويت الإلكتروني.

المطلب الأول: مفهوم التصويت الإلكتروني(**e-vote**).

إن التصويت الا لكتروني، لم يعرف كأداة لتنشيط الديمقراطية فحسب، بل أيضا للسماح للمواطنين للتصويت بطرق أكثر سهولة من البيت عبر الإنترنت أو على هاتف جوال، إدراكا لحياة الناس المشغولة والرغبة في الراحة. غير أن دراسة التصويت الالكتروني هو الإشارة في نفس الوقت لنظام معقد في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يجب أن ينظر إليه وفقا للعديد من المتطلبات التقنية كالتشفير والأمن والبيئة الإلكترونية المهيأة لذلك. وهذا قد يتطلب أيضا تعديل القوانين الانتخابية الخاصة بالتصويت.

---

(1) - Letizia Caporusso, Carlo Buzzi and others, "*Transition to electronic voting and citizen Participation"*, in Robert Krimmer, ***Op.Cit.,*** P. 193.

(2) - The Internet rights forum, *Recommendation: what is the future of electronic Voting in France?,* Published on 26 September 2003, P. 07.
Available at: <**www.foruminternet.org**>.Visited in: 15-11- 2007.

(3) - Jassoline Gaud, ***Op.Cit.***, P. 22.

ووفقا لذلك، يمكن اعتبار التصويت الالكتروني أولا كقضية تقنية تحديثا للأساليب الانتخابية باستخدام الآلات الإلكترونية المتخصصة أو حتى جهاز الكومبيوت ر الشخصي. يقوم هذا النوع من التصويت على استخدام بطاقات ممغنطة أو شاشات لمس، يشير الناخب من خلالها إلى اختياره[1].

و يمكن للتصويت الإلكتروني أن يأخذ طرقا مختلفة:

1 -التصويت الإلكتروني داخل المركز الانتخابي من حيث المبدأ، لكن بطريقة آلية عن طريق ماكينة آلية بها مفاتيح وشاشة حساسة، وبرنامج يحتوي على مجموعة من الخطوات التي يتبعها الناخب وبإتمامها يتم انتهاء التصويت، وقد استعمل نظام تسجيل الأصوات باستخدام نظام حاسوبي تعمل شاشته باللمس في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2000 و الانتخابات النصفية عام 2002، بإدخال الناخب لرقم سري مكون من عشرة أرقام، يتبعها مباشرة عرض للمرشحين وصورهم وبياناتهم وانتماءاتهم الحزبية وشعاراتهم، ثم يقوم الناخب بلمس الشاشة لتسجيل اختياره[2].

2 -التصويت خارج المركز الانتخابي، حيث يصوت الناخب باستعمال ماكين ة موضوعة في مكان معين، وهنا يصبح التصويت محتمل في محطة أو مركز تسوق أو مكتب بريد[3].

3 - التصويت عن بعد بدون الذهاب إلى مركز الانتخاب، فالتصويت هنا يمكن أن يكون في أي مكان مطلق؛ البيت أو موقع العمل أو ي نقطة أخرى، لكن التقنيات المستعملة تكون مختلفة جدا:

- التصويت عبر الإنترنت من الحاسوب.
- التصويت عن طريق رسالة قصيرة على هاتف نقال.
- التصويت بواسطة التلفزيون التفاعلي.

وضمن هذا السياق، فإن استخدام مفهوم التصويت الالكتروني كنظام تصويت يرتكز على استخدام الإنترنت، ، يعد نمطا نادر التطبيق، حيث لم يستخدم الإنترنت بشكل واسع إلا في الانتخابات المحلية البريطانية عام 2002 واستونيا في الانتخابات العامة عام 2005[4]. وفي مقابل ذلك، فإن نظام التصويت التقليدي في الانتخابات العامة كأساس العملية الديمقراطية لم يستتبع حركة التغير الاجتماعي. ولذلك من المهم ، من الناحية العملية، النظر إلى التصويت الإلكتروني بوصفه خدمة جديدة للناس في الحصول على السياسة وتشجيعهم على المشاركة، من خلال تسهيل التصويت

---

[1] - Pierre Trudel et Karim Benyekhlef, ***Les dimensions juridiques du développement de la Cyberdémocratie : Aperçu des concepts, enjeux et principes fondamentaux,*** Rapport D'étapes présentées au Bureau de développement du gouvernement électronique Secrétariat Du Conseil du trésor, Gouvernement du Québec, 22 juin 2004, P. 18.

[2] - أحمد فرج، ***مرجع سابق،*** ص ص100-101.

[3] - The Internet rights forum, ***Op.Cit.,*** P.09.

[4] - Theiry vedel, "*Les usages politiques de l'Internet"*, **Regard sur l'actualité**, N° 327, Janvier 2007, P. 22.

للجميع، بما في ذلك الأشخاص الذين يعملون خارج البلاد والجنود والمس افرين والمسنون والمعوقون وأولئك الذين لا يستطيعون الحضور إلى مكاتب التصويت بسبب ضيق الوقت(1).

بالنظر إلى هذه المفاهيم المقدمة للتصويت الالكتروني يبدو، أن أحد أقوى المبررات للأخذ بالتصويت الإلكتروني، ينصب في ثلاثة أهداف رئيسية وهي : تقليص التلاعب بالنتائج وتحسين دقتها والسرعة في إحصاءها وزيادة المشاركة و التقليص من الكلف الانتخابية . غير أن التركيز في هذه الدراسة سينصب على الهدفين الأخيرين للتصويت الالكتروني.

المطلب الثاني: التصويت الإلكتروني وتسهيل المشاركة.

إن إحدى الحجج النظرية للأخذ بأنظمة التصويت الإلكتروني، هي أن المشاركة السياسية يجب أن لا تبقى بعيدة عن التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ومن ناحية أخرى، مازالت هنالك عدة مخاوف أيضا حول تحويل قنوات المشاركة السياسية، التي يمكن أن تظهر معها قيما جديدة تتنافى والأهداف الديمقراطية العليا، مثل المساواة والحرية وسرية التصويت أو يمكن أن تصبح فجأة ثانوية نتيجة استعمال هذه التقنيات الجديدة(2).

وبعيدا عن إيضاح ذلك، ينصب التفكير بشكل بارز، في هذا السياق، حول تقديم بعض العناصر لدور التصويت الإلكتروني في دعم الديمقراطية من خلال مناقشة إحدى الأهداف الرئيسية للتصويت الإلكتروني في تسهيل وتنمية المشاركة الانتخابية، ويمكن في هذا الإطار توقع ثلاثة أهداف رئيسية(3):

أولا، سيكون تسهيل التصويت في أماكن ماعدا المركز الانتخابي، أمرا أكثر توافقا مع اتجاه ات العمل الجديدة (نمو القدرة على التنقل مهنيا)، وأسلوب الحياة بشكل خاص.

ثانيا، تسهيل التصويت لصالح المجموعات الذين يصادفون صعوبات في التنقل إلى المركز الانتخابي، بسبب السن أو الإعاقة، هذه المجموعات التي تصادف العديد من المشاكل عندما يتعلق الأمر بممارسة حق التصويت.

ومن الناحية الأخرى، قد يشجع الناخبين الشباب على المشارك ة، كمستعملين منتظمين لتقنيات المعلومات، حيث سيجدون في هذا الطريق الجديد للتصويت أداة اشتراك أكثر حداثة.

---

(1) - Idir Arhab, Basque Shirley et autres, ***Cyberdémocratie : Réalités et perspectives Canadiennes,*** Département d'administration publique, Université de Moncton, 2003, P.16.

(2) - Jordi Barrat Esteve," *A preliminary question: Is e-voting actually useful for our Democratic* Institutions*? What do we need it for?"*, In. Robert Krimmer, ***Op.Cit***, P.51.

(3) - The Internet rights forum, ***Op.Cit***., P.12.

غير أن المشاركة المنخفضة في بعض الانتخابات لا تتعلق فقط، بشروط التصويت الطبيعية، بل أنن بعُد بعض الناخبين عن الانتخابات كان لأسباب سياسية واجتماعية، بسبب نقص اهتمام مثهلهم.

من هذا المنطلق فإن التصويت الإلكتروني من غير المحتمل أن يكون له تأثير واضح على زيادة مشاركة الناخبين، بل وقد يصبح التصويت لديهم أكثصعوبة حتى.

وبالرغم من كل ذلك، فإن تجارب التصويت الإلكتروني التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تميل إلى ارتفاع في المشاركة:

فتأثير الإنترنت يتضح، على سبيل المثال، في المشاركة في الانتخابات الأمريكية في مارس 2000 عندما قرر الحزب الديمقراطي، استخدام الإنترنت، إلى جانب الوسائل التقليدية، كوسيلة لتعزيز المشاركة في الانتخابات التمهيدية بين "آلقور" "Al Gore " و " بيل برادلي" "Bill Bradley" و" هيدر هاردر"Heather Harder" في أريزونا حيث تضاعفت نسبة المشاركة بسبعة أضعاف في الفئة العمرية بين 18-55 سنة[1]. (**أنظر الملحق رقم: 02**).

وربما كان لتطبيق التصويت الإلكتروني أيضا، التأثير نفسه على المشاركة في الانتخابات في المثال السويسري، حيث أدى إدخال التصويت الإلكتروني عام 2001 إلى زيادة مطلقة بنسبة 9 % والتي ينبغي أن تعتبر في غاية الأهمية[2].

في حين، ينصب التركيز كذلك على التصويت الإلكتروني كأداة لتحسين نوعية المشاركة والتدخل والتفاعل السياسي، فالمواقع الرسمية للتصويت الإلكتروني يمكن أن تصبح في المدى المتوسط والطويل مواقع مرجعية للتشاور مع الناخبين، ومن ثمة يكون موقع التصويت الإلكتروني مصدرا للأخبار السياسية حتى لا يضيع المواطن في متاهات على شبكة الإنترنت والبحث عن المعلومات البديلة للمعلومات الرسمية. فالمواطن الذي يعرف مصدر حصوله على المعلومات يمكن من تكوين رأي واضح ومفصل.

لكن السؤال المهم الذي يجب طرحه : ما هو نوع المعلومات التي ينبغي للسلطات العامة أن توفرها على الموقع الرسمي للتصويت الإلكتروني؟

يبدوا أن الإدارة ينبغي أن تتيح للمواطن ثلاثة أنواع من المعلومات[3]:

النوع الأول: المعلومات الرسمية يجب تبدوا أكثر وضوحا، ويجب أن تكون نفسها لكل المواطنين الذين يحصلون عليها حتى عن طريق البريد الإلكتروني، امتثالا لمبدأ الحرية والمساواة.

---

(1) - Réné Tregouet et autres, ***La e-démocratie : enjeux et perspectives***, volume 01, Club.Sénat.fr, Paris, 2002, P. 54.

(2) - Andreas Auer & Alexander H. Trechsel, ***Voter par Internet : Le projet e-voting Dans Le Canton de Genève dans une perspective socio-politique et juridique***, Maison de Publication Helbing & Lichtenhahn (Bâle/Genève/Munich), 2001, P. 54.

(3) - ***Ibid.*** P. 59.

أما النوع الثاني: فيقدم في شكل وصلات إلى مواقع سياسية أخرى. هذه المصادر التي تتيح الفرصة للمواطنين لتشكيل وجهات نظر معمقة.

وثمة **نوع ثالث** من المعلومات والذي يعتبر في غاية الضرورة، وهي التفاعلات الناجمة عن منتديات المناقشة التي سوف تنشا عند كل اقتراع، هذا المصدر من المعلومات مهم، لأنه يسمح تشكيل الرأي مباشرة عن قضايا الاقتراع وبعض القضايا السياسية والاجتماعية الأخرى، ويبدو أنه لا بديل عن الرأي الذي ينشأ عن التشاور الم باشر مع المواطنين الآخرين، وحتى و لم يكن مباشرة بل من خلال الكمبيوتر.

المطلب الثالث: التصويت الإلكتروني وتقليص كلفة الانتخاب.

إن أهم أوجه التفاوت بين التصويت التقليدي والتصويت الالكتروني تبرز في كلفة الانتخاب، حيث تتضمن اليوم عملية تمويل الان تخابات كلف إنسانية واقتصادية ووقت أطول يجعل الأمر أكثر صعوبة. ونتيجة لذلك فإن عقلانية التصويت الإلكتروني تبرز في جعل العملية الانتخابية أقل تكلفة وأسهل من حيث التنظيم والوقت.

يتجلى قلق الكلف الانتخابية، أولا من الناحية الاقتصادية، ونتيجة لذلك ش كل استخدام شبكة الإنترنت والرسائل القصيرة (SMS)، نتجت وفرة في تكاليف الانتخابات، فإجراء انتخاب لـــ 40 مليون شخص يتطلب من الناحية العملية 8000 طن من الورق في المتوسط، وأكثر من 90 % منها يلقى بها. ففي فرنسا، على سبيل المثال، فإن التخلي عن بطاقة الاقتراع يوفر للدولة من الناحية الاقتصادية من 10 إلى 15 مليون أورو[1]. وتنظيم الانتخابات في باريس، بشكل خاص، التي تضم 914 مركز انتخابي تتطلب 4500 شخص وعشرة أيام لترتيب هذه المراكز مما يكلف البلدية أكثر من 1.8 مليون أورو[2].

وفضلا عن ذلك، يمكن أن ينظر للتصويت الالكتروني كحل جوهري من حيث المبدأ، في حساب تكلفة الوقت والطاقات اللازمة لتسجيل الناخبين وإجراء عملية التصويت. بالنسبة لوسائل التصويت الأخرى مثل البريد التوكيلي، وحصر تنظيم الانتخابات في عطلة نهاية الأسبوع بدلا من يوم عمل.

ويعتقد في هذا السياق، بأن إجراءات التسجيل في أغلب الأحيان، كانت مانعا مهما للمشاركة، فعلى عكس العديد من البلدان مثل بريطانيا والسويد وكندا التي يقع فيها التسجيل على مسؤولية الحكومة من خلال الإحصاء السنوي للمواطنين المؤهلين للتصويت فإن العديد من البلدان الأخرى مثل

---

(1) - Theiry vedel," *les usages politiques de l'Internet", **Op.Cit***., P.22.
(2) - Réné Tregouet et autres, ***Op.Cit***., P. 55.

الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ومواطنو البرازيل يجب عليهم التقدم إلى التسجيل في وقت متقدم جدا للانتخابات، الأمر الذي يجعل هذه الممارسات تقييدية ويمكن أن تؤثر على مستويات المشاركة[1].

وضمن نفس النظرة، فإن عامل الوقت مهم في الميل إلى التصويت الإلكتروني ، فعادة تجري أغلب البلدان انتخاباتها في يوم واحد، في عطلة نهاية الأسبوع، الذي يجعل الأمر أكثر سهولة على الناس في الانتقال إلى المركز الانتخابي. غير أن الأمر يصبح أكثر صعوبة في بلدان أخرى تنظم انتخاباتها في أكثر من يوم، في الهند، على سبيل المثال، هناك أكثر من 600 مليون ناخب وحوالي 800 ألف مركز انتخابي، مما يجعل حدوث الانتخاب خلال شهر عبر كامل البلاد[2]. من هذا المنظور ليس هناك شك في أن إجراء الانتخاب وفرز الأصوات لا يكون إلا من خلال تبسيط وتسريع تطبيق التصويت الإلكتروني.

وفي نفس السياق، فقد قام ك انتون "جونيف" بسويسرا بتأسيس نظام مركزي للفرز الإلكتروني، أقل كلفة وأكثر ثقة، لفرز الأصوات المبعوثة بالمراسلة يقوم على تكنولوجيا المسح الضوئي . وقد كانت النتائج إيجابية للغاية مع هذا النظام، حيث يمكن لهذا النظام أن يحسب أكثر من 100.000 بطاقة بريدية بُعث بها خلال ساعات قليلة. ومن خلال هذا النظام أصبح كانتون جونيف، رغم حجمه، واحد من الأوائل في نشر النتائج على شبكة الإنترنت[3].

وأخيرا يجب أن لا ننسى، أن اعتماد التصويت الإلكتروني يرافقه انخفاض في تكاليف المشاركة من جانب الناخبين، من حيث الوقت والج هود الإجرائية، فبدلا من الذهاب إلى مراكز الاقتراع يوم الاقتراع، بإمكان الناخبين التصويت على شبكة الإنترنت من أماكن عملهم أو بيوتهم لما يوفره الإنترنت من سرعة المعالجة. وفقا لذلك تبين البحوث التي أجريت في كندا * مثلا أن 89 % من الكنديين تدعم التصويت الإلكتروني وأنه سيكون أكثر ملائمة من الذهاب إلى صناديق الإقتراع[4].

وفي مقابل كل هذه المزايا، فإن معارضو التصويت الإلكتروني يتصورون معوقات كبرى أما التصويت الإلكتروني[5].

---

(1) - Pippa Norris, "*E-Voting as the Magic Ballot*?", John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 2002, P.08. Available at: <**http://ssrn.com/abstract_id=336542**>. Visited in: 06-11-2007.

(2) - ***Ibid,*** P.10.

(3) - Andreas Auer & Alexander H. Trechsel,***Op.Cit.,*** P.60.

* عرفت الانتخابات الفدرالية الكندية تناقص مستمر في معدلات المشاركة، هذا المعدل الذي كان: 75 ٪ في عام 1988 ، انخفضت إلى 70 ٪ في عام 1993 إلى 67 ٪ في عام 1997 و 61 ٪ في عام 2000. أنظر:

- Germain Aubame, Christine Bertin et autres, ***Rapport de séminaire sur la cyberdémocratie,*** Département d'administration publique, Université de Moncton, Campus de Moncton, 2003, P.33.

(4) - ***Ibid.,*** P. 34.

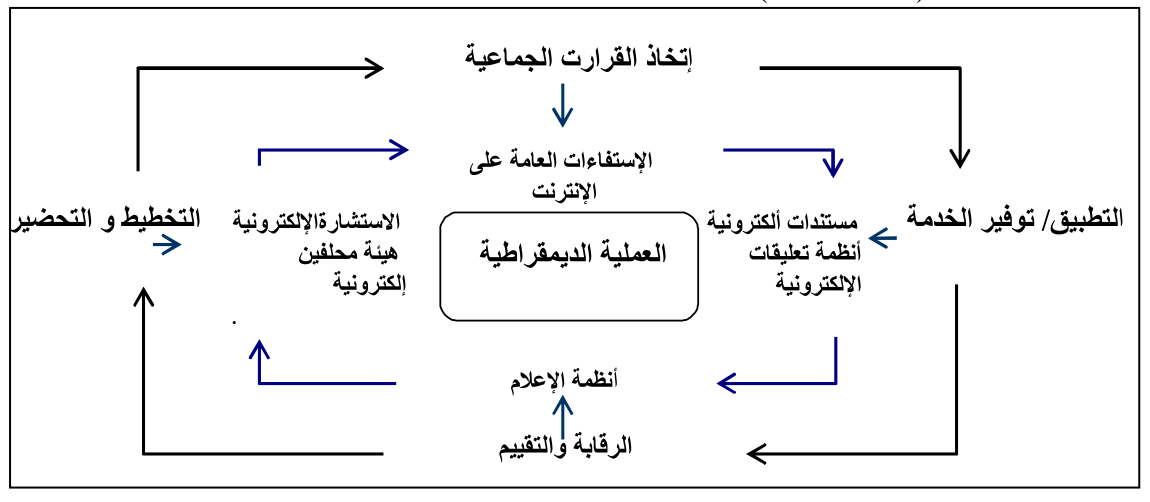
(5) - Theiry vedel, *"les usages politiques de l'Internet"*,***Op.Cit.,*** P. 23.

فبالرغم من الضمانات التي تقدمها الشركات التي تبيع أنظمة التصويت الإلكتروني، إلا أن خبراء الإعلام الآلي يجادلون بأنه لا يمكننا ضمان النزاهة المطلقة للتصويت على الإنترنت. نتيجة احتمال وقوع هجمات على الشبكات التي تربط كل ناخب بالحاسوب المركزي للانتخاب . وحتى عندما يتعلق الأمر أيضا بتركيب ماكينات التصويت يخمن البعض ب أن برامج هذه الماكينات يمكن تعدل لتغيير نتائج الانتخاب. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مثالا واضحا، في هذا السياق، حيث تعرضت هذه الماكينات في الكثير من لأحيان إلى عمليات النصب.

أما المسألة الثانية، وهي أكثر جوهرية، وتتعلق بالسرية في التصويت عبر الإنترنت، حيث تطرح عدم سرية الانتخاب (المضمونة عن طريق العازل في الانتخاب التقليدي)، حيث يصبح الناخب عرضة للتأثير من طرف محيطه العائلي.

من خلال كل ما سبق، يمكن أن نخلص إلى أن إعادة اختراع الديمقراطية في عصر المعلومات، يتطلب مجموعة من ال وسائل الإلكترونية (كالتصويت الإلكتروني والمنتديات والعرائض ...إلخ) التي تستخدم في كل مراحل صنع السياسات من التخطيط والمناقشة إلى تقييم النتائج المترتبة عن القرارات، من خلال شراكة بين أصحاب القرار السياسي و الإدارة و المواطنين . ضمن هذا المنطق تصبح الديمقراطية الإلكترونية مجموعة من الوسائل التقنية في خدمة مجموعة من الوظائف في العملية الديمقراطية.

الشكل رقم09: الديمقراطية لإلكترونية: الوظائف (الحلقة الخارجية) والأدوات الإلكترونية (الحلقة الداخلية).



المصدر: -Patrice Flichy, ***Op.Cit.***,P.08

المبحث الخامس : تحديات تطبيق الديمقراطية الإلكترونية.

لقد أصبحت الديمقراطية الإلكترونية، ولو بنسب أقل، حقيقة واقعة في الكثير من الدول الديمقراطية على ا لمستويات الوطنية والإقليمية والحكومات المحلية . ويبدو أن جميع الراغبين في استغلال التكنولوجيات الجديدة والعمل على سد الفجوة التي يمكن أن تنشأ بين الدولة ومواطنيها، عملوا دائما على إيجاد طرق جديدة للإعلام والتشاور وتعبئة المواطنين للمشاركة في العملية السياسي ة؛ فمنتديات المناقشة على الإنترنت سمحت للمواطنين بإجراء نقاشات مباشرة مع السياسيين، كما أن نظم المعلومات الجديدة جعلت الأنشطة السياسية أكثر شفافية من أي وقت مضى، بالإضافة إلى أن توفر إمكانية إجراء الانتخابات والاستفتاءات على الإنترنت ، منح المزيد من الفرص لمواطنين للمشاركة مباشرة في عملية صنع القرار.

وفي مقابل هذه الرؤى التفاؤلية، والحديث عن ثورية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وتأثيرها في شكل السياسة والديمقراطية، يطرح سؤال جوهري هو : كيف يمكننا أن نتصور الديمقراطية الإلكترونية إذا كان جميع المواطنين لا يملكون الوصول إلى الإنترنت؟

المطلب الأول: الديمقراطية الإلكترونية والفجوة الرقمية.

يمكن القول، أن الحديث عن مفهوم الفجوة الرقمية قد بدأ في نهاية التسعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية، في قسم التجارة والاقتصاد والإحصائيات.

وقد ُقدمت الفجوة الرقمية كوجه للتعبير عن عدم المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا ت الإعلام والاتصال، وهي في النهاية ترجمة صريحة للفجوة الاجتماعية والثقافية أيضا[1].

يمكن القول في البداية، أن الفجوة الرقمية هي مؤشر يعكس تباين الموارد في العالم خاصة بين الشمال والجنوب . ويظهر عدم التكافؤ في التكنولوجيا بين الشمال والجنوب، حيث أن الاقتصاديات الصناعية في الغرب تتحرك بسرعة في إدخال تقنيات المعلومات الجديدة بينما أخفقت الكثير من الدول في عمل ذلك، إلى وقت قريب، أكثر من نصف الإنسانية لا تستعمل الهاتف، ولعل أبلغ تفس ير لهذا الاختلاف هو أن الهواتف الموجودة في مقاطعة "مونتريال" بكندا لوحدها أكثر من بنغلادش في مجملها[2]. ووفقا لذلك قدم " فرندا" "Franda " أن " الإنترنت لم يقدم أي شيء للعالم الفقير [...] لكن ساهم في توسيع الفجوة بين الأجزاء الأفضل والأسوأ حالا في العالم، لأنه مكن بعض الأمم من خلق مصادر جديدة للثروة ودبلوماسية دولية وسلطة سياسية بالنسبة للآخرين"[3].

---

(1)- Paul Prévost .Marie-Ève Fortin et autres, ***Op.Cit.***,P.244..

(2) - Helen V. Milner, "*The Digital Divide: The Role of Political Institutions in Technology Diffusion"*, **Comparative Political Studies**, Volume 39 N°. 02 March 2006, PP.176-1 77.

(3) - ***Ibid.***, P. 177.

ويبدو ضمن هذا الطرح أيضا أن التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي كان عاملا مهما في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال . ولقدُ لخص ذلك بوضوح في تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات في عام 2006، حيث أن 93 % من المشتركين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال يعيشون في منطقة آسيا والأمريكيتين، وعلى الرغم من التوسع في خدمات الهاتف النقال في إفريقيا قد أعطى دفعا قويا للاقتصاد، إلا أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلوم ات والاتصال بقي في نسب منخفضة جدا[1] (**أنظر الملحق رقم 03**). ولا شك أن إحدى الأسباب الرئيسية لذلك، هي ارتفاع تكلفة الحصول عل أجهزة الكمبيوتر، بالإضافة إلى مسألة التراخيص كأول عقبة أمام الإدماج الرقمي في الكثير من البلدان الإفريقية، نتيجة القرارات الإدارية ، بالإضافة إلى الكثير من الضرائب التي لا تزال مفروضة على أجهزة الكومبيوتر ومعدات الاتصال والهواتف النقالة.

ولكن أهمية النقاش حول الفجوة الرقمية لا تنحصر في البلدان المتقدمة مقابل البلدان المتخلفة، بل أيضا على المستوى الوطني بين سكان الدولة الواحد ة، فقد كانت الفجوة الرقمية دائما لصالح الأغنياء على حساب الفقراء. حيث صيغت هذه الفكرة بشكل واضح عام 1970 للمرة الأولى من قبل " Phillip Tichenor" و " George Donohue" و " Clarice Olien" من جامعة مانيسوتا في مقالتهم " تدفق الإعلام الجماهيري وتفاضل نمو المعرفة"، حيث ربطوا الإعلام الجماهري والحصول على المعلومات بالمنزلة الاجتماعية والاقتصادية، وأن الطبقات الاجتماعية الأغنى تكتسب المعلومات بطر يقة أسرع من الطبقات الاجتماعية ذات المنزلة الأوطأ [2]. ومن ثمة أصبح ينظر للفجوة الرقمية، على أنها أداة لتسهيل المشاركة للأغنياء والمتعلمين، في مقابل خلق حواجز جديدة أمام مشاركة الأشخاص الذين لم تتوفر لديهم فرص الحصول على التكنولوجيا السليمة، وخصوصا أولئك الذين لا يستخدمونها في حياتهم اليومية، والذين استبعدوا فعلا من العملية السياسية بسبب الفجوة الرقمية [3]. ففي أواخر عام 2003 كان نصف المنازل في دول الإتحاد الأوروبي غير متصل بالإنترنت، والنسب أعلى بكثير في الدول النامية لأسباب اقتصادية واضحة.

---

(1) - Ariane Collin, "*Fracture numérique*", Encyclopedie de la francophonie. Disponible sur : <**http://agora.qc.ca/francophonie.nsf/Dossiers/Fracture_numerique**.>. Accédé Le : 17-04-2009.

(2) - Heinz Bonfadelli, "*The Internet and Knowledge Gaps: A Theoretical and Empirical Investigation*", **European Journal of Communication**, Vol 17(1), SAGE Publications, London, 2002, PP. 66-67.

(3) - Lawrence Pratchett, *Forum du Conseil de l'Europe pour l'avenir de la démocratie*, Stockholm, Sigtuna, Suède 13–15 juin 2007, P.04. Disponible sur : <**www.regeringen.se/content/1/c6/08/34/76/c4499f5c.pdfh**>. Accédé le: 24-10-2007.

وعلى خط مواز، فإذا كانت تغذية النقاش الديمقراطي على شبكة الإنترنت تستند إلى معلومات، وبالتالي القدرة على البحث واختيار وتقييم المعلومات. ومن الواضح أيضا أن هذه المعلومات ليست موزعة بالتساوي بين المواطنين، فإن التعبير عن طريق الإنترنت في حاجة ملحة إلى القدرة الواسعة من التحكم في قواعد اللغة . ومن ثمة فإن النقاش العام حول المستويات المتباينة للاتصال بالإنترنت، يكشف عن مشكلة أكثر تعقيدا من هذا النقاش نفسه، وهي إزالة الموانع الاجتماعية، فتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال لا يتعلق ببساطة بسلك جاري وتزويد المواطنين بالحاسبات، بل بمسألة ضمان أن الناس عندهم المهارات الضرورية لاستعمال التقنية[1].

من هذا المنطلق، يبدوا أننا سنواجه مستوى إضافي من استبعاد المواطن من العملية الديمقراطية، يرتبط بالمستوى الاجتماعي والتعليمي. ومن ثم ليس من المستغرب القول أن التعبير عبر الإنترنت يبقى فعلا في يد القلة للانخراط في العملية الديمقراطية [2]، وهذا ما سيؤدي إلى رفض المنطلقات البس يطة للحكومة الديمقراطية المتعلقة بتمكين الفقراء والمشاركة بالتساوي في النشاط العام.

وعلى أية حال، يمكن تقديم قراءتين بارزتين في تفسير الفجوة الرقمية، القراءة الأولى وتتعلق بطبيعة الحكومات فبعض الحكومات تعوق، أحيانا، تنمية الإنترنت بوصفه مصدرا ل ضعف قوتها . ويترجم هذا بتحول اهتمام الكثير من العلماء إلى عوامل أخرى مثل دور المؤسسات والنخب الحاكمة والسياسات العامة، ومن منطلق أن المخزون العالمي للمعرفة يمكن استعماله من طرف الكل، لكن الاختلافات في تبني التقنية تكمن في الرأسمال الإنساني[3].

ومن ثم، فإن أهم الشروط الملموسة لزيادة نسبة تبني التقنية يعتمد أيضا، على السياسيين وتفضيلاتهم في الحكم، لذا سنشاطر ما يراه "ويلسن" " wilson" أن البلدان التي لها بيئات تروج للاستقرار واحترام القانون والحقوق الديمقراطية، فإن انتشار تقنيات المعلومات والاتص ال بها سيكون أسرع من تلك البيئات التي تروج للحكم المطلق[4]. (**أنظر الشكل رقم 10**) وضمن المعنى نفسه، يجادل علماء آخرين مثل " Lessig" بأن الإنترنت كانت وسيلة للسيطرة المثالية على المجتمع، وهنا يشير " Mulvenon" أن الصين، على سبيل المثال، كانت ناجحة في من ع الإنترنت من التأثير على السياسة، حيث استعملتها الحكومة لتغطية البلاد بدعايتها الرسمية وتعزيز سيطرتها على السياسة. ففي عام

---

(1) - Mack Shelley. Lisa Thrane and others, "*Digital Citizenship: Parameters of the Digital Divide*", **Social Science Computer Review**, Vol. 22 N°. 2, Summer 2004, P.259.

(2) - Anne Le Bot, Entre idéalisme, ***Indifférences et cynisme, Y a-il- une place pour la Démocratie Electronique territoriale***, Mémoire de Master II web éditorial, Université de Poitiers—UFR Sciences humaines et arts, Juin 2008, P.31.

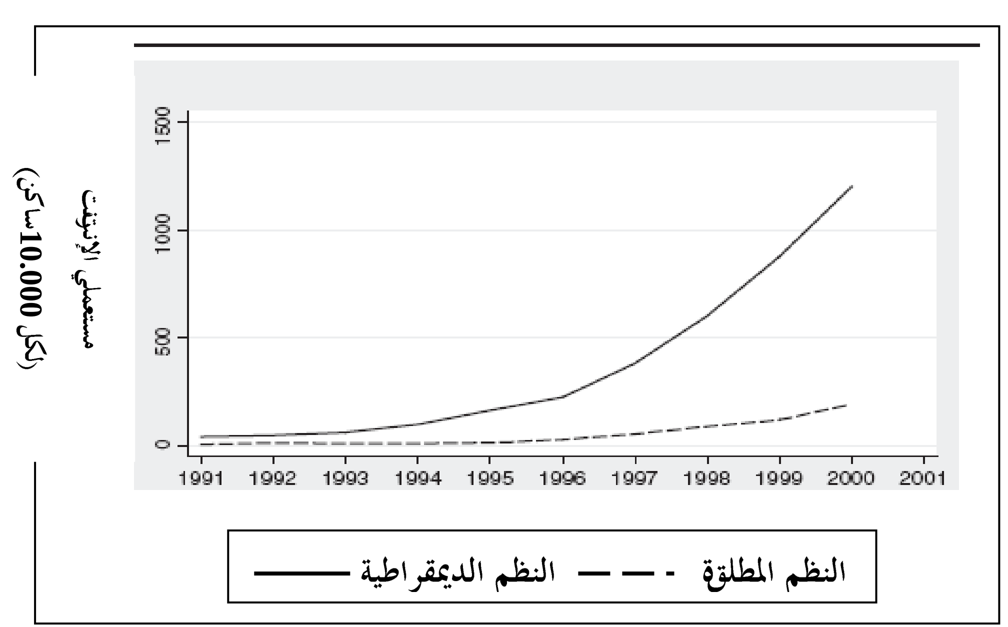
(3) - Helen V. Milner, ***Op.Cit.,*** P.179.

(4) - ***Idem.***

2000 مثلا كان عدد مستعملي الإنترنت 2% في الحكومات المطلقة " Autocracies " من ضمن 10.000 ساكن(1).

من وجهة النظر هذه، يمكن القو ل، أن الحكومات الاستبدادية تخاف من الإنترنت بل قد تحسن استخدمه للأغراض الخاصة.

الشكل رقم 10: متوسط مستعملي الإنترنت حسب نوع النظام.



المصدر : مقتبس من: - Helen V. Milner, ***Op.Cit.***, P.182.

واستكمالا لهذا التحليل، يبن تصنيف البنك العالمي لعام 2000 لمستخدمي الإنترنت حسب مستوى الدخل وطبيعة كل نظام، أن الديمقراطيات ذات الدخل المتوسط كان عندها 6 % من مستعملي الإنترنت و 30 % في الديمقراطيات الغنية كانت على ارتباط بالإنترنت بينما الحكومات الغنية المطلقة فكانت النسبة 17% فقط(2).

إن ما يطرحه هذا التحليل هو تأكيد لفكرة " Manuel Castells " أن الإنترنت يمكن أن تكون مستعملة من قبل المواطنين لمراقبة حكوماتهم، بدلا من استعمالها من قبل الحكومات لمراقبة مواطنيها(3).

أما القراءة الثانية حول الفجوة الرقمية، فتتعلق بالمواطنين والتفكير في الحصول على الإنترنت، على أنه مشكلة ظرفية تختفي تدريجيا تحت تأثير سياسات الحكومة المشتركة، مثل تطوير المعدات المدرسيةِ وانخفاض أسعار الربط الشبكي.

---

(1)- ***Idem***.
(2) - ***Ibid.***, P.181.
(3) - Vassilis Goulandris; ***Op.Cit***., P.126.

وأخيرا يمكن القول، أنه حتى ولو تم تحقيق النجاح في ضمان وصول الجميع إلى الإنترنت، إلا أن الفجوة الرقمية ستتجسد في شكل آخر، ويتعلق ذلك باحتكار البرمجيات القيمة والجديدة، أو بعض التطبيقات المضافة، خاصة في إدارة المعلومات الكثيرة والمتزايدة[1].

المطلب الثاني: الديمقراطية الإلكترونية وتحديات المواطنة الرقمية.

إن الحديث عن علاقة الإنترنت بالديمقراطية، كثيرا ما ارتكز على مفهوم المواطنة أو المواطن الجيد " Le bon citoyen"، أو المواطن المفرط النشاط فهو ذلك الخبير الا ستشاري الدائم الذي يشارك بانتظام في المناقشات والمشاورات عبر مصادر متعددة، وهو الذي يرسل بانتظام رسائل إلى المسؤولين المنتخبين.

هذه الرؤية للمواطنة، دون مبالغة، تثير اهتمام الناس بالسياسة والعمل على زيادة المشاركة السياسية، غير أن الكثير يرى بأن الا ستخدامات السياسية للإنترنت طرحت مسألة أكثر تعقيدا ترتبط بالعلاقة بين المواطنة والمعلومات.

من هذا المنظور، فإذا كان من المفترض أن الوصول المتزايد إلى الإنترنت وتوفر المعلومات، يؤدي آليا إلى مجتمع أكثر اطلاعا، فإن ذلك يتطلب من جهة ثانية قدرة الموا طنين على فرز وتقييم هذه المعلومات، غير أن الانتشار الواسع للإنترنت ينظر إليه بأنه قد جعل من هذه العملية أكثر تعقيدا لدى المواطن من خلال تقديم بيانات غير محدودة من مصادر مختلفة النوعية والاعتماد على نفس المستوى، ونتيجة لذلك أصبح المواطن في حاجة للمعلومات عن المعلومات التي يتلقاها[2]. وهذا ما جعل "بيرسي سميث" " Percy Smith" يرى بأن توفير المعلومات غير كاف، بل قد يكون مؤذي للديمقراطية، حيث يصبح الناس غير قادرين على الاستعمال الفعال للمعلومات المتوفرة، مما يدفعهم للاعتماد على الآخرين لتقييم المعلومات المتاحة[3].

وهذا يقودنا إلى فكرة أخرى، هي أن الإنسان يسعى دائما إلى توفير الطاقة في التعامل مع هذه المعلومات. وفي هذا السياق ، فقد أثبتت أغلب الدراسات الاستقصائية، أن جزءا كبيرا من المواطنين يتحدد تصويتهم على جزء صغير من المعلومات المتاحة.

ومن جهة أخرى، فإن المواطنين قلما يستخدمون الإنترنت لأغراض سياسية، حيث تكون استخدامات شبكة الإنترنت، في غالب الأحيان، لأغراض خاصة . ووفقا لتقرير المستقبل الرقمي لعام 2004، الذي تنتجه جامعة كاليفورنيا في لوس انجلوس "UCLA " بالولايات المتحدة الأمريكية، أن

---

(1) - Thierry Vedel, "*Internet et démocratie"*, **CAES magazine,** N° 73, Hiver 2005, P.10.
(2) - Thierry Vedel, *Les nouvelles dimensions de la citoyenneté, **Op.Cit.,***P.85.
(3) - Rabia Karakaya Polat, ***Op.Cit.,*** P. 438**.**

الأنشطة الأكثر شعبية على الإنترنت والرسائل الفورية تتعلق بالسفر وتتبع بطاقات الائتمان ولعب المباريات، وأن الاستخدام السياسي للإنترنت لا ينمو، بوجه خاص، إلا في فترات الانتخابات(1).

وفي مقابل ذلك، فإن العقود الأخيرة قد شهدت أيضا، تحولا هاما في توجهات المواطن إلى الجانب الاستهلاكي "Citoyen consommateur"، حيث لم يعد المواطن الفاعل في المجتمع السياسي والمساهم في التعبير عن الإرادة العامة بعيدا عن المصالح الأنانية ضمن المجال العام، بل إن تنوع الأدوار الاجتماعية التي أصبح يشغلها المواطن في القطاع الخاص جعلت المواطن يتحول إلى وكيل اقتصادي بالمعنى الكامل(2). وضمن هذا السياق، فقد أدى تطور شبكة الانترنت إلى تعزيز معدلات الاستهلاك بطرق مختلفة، حيث أدت مشاريع الحكومات الإلكترونية من خلال الشبكات إلى تبسيط المعاملات مع الإدارة. من خلال شبكات الإدارة، وتطبيق الأحكام الإدارية على الإنترنت، فأصبحت الدولة آلة لإنتاج الخدمات، تعمل وفق منطق الأعمال التجارية وتمنح المواطن حقوق المستهلكين فقط.

والراهن أيضا، أن الدولة أصبحت تشتغل تحت سيطرة منطق العولمة، التي أثرت على عمل المجال العام، حيث أصبحت الدولة تخدم، في الكثير من الأحيان المصالح الخاصة التي تشكلت في المجال الخاص. كأنها محكومة بالمنطق الفردي للحاجات، في حين أن الدعاية للحكومة الإلكترونية كانت تروج دائما إلى تحسين الخدمة المدنية والبناء الاقتصادي والاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع المحلي(3).

وبوجه عام كيف يمكن الاعتقاد بأن المواطنة في عصر المعلومات الرقمية، التي تعتمد على النموذج الاقتصادي، أن تتجه إلى مساواة سلوك المواطنين.

وفي ختام هذا الفصل، يمكن القول أن تطبيق سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة الإنترنت، حتى وإن كانت تبدو أنها سوف لن تؤثر بشكل عميق في تغيير هياكل وطرق عمل مختلف النظم السياسية ، إلا أنها سوف تؤدي أيضا إلى تطوير أشكال التعبير ومضمون المواطنة، انطلاقا من أن العملية الديمقراطية ليست هدف بشكل محسوس، يتم انجازه بوضوح ، لكنها عملية مستمرة لزيادة المشاركة بشكل مستمر من خلال تحسين أجهزة التداول لكل الفواعل الاجتماعيين والسياسيين.

---

(1) - *Ibid.,* P. 439.
(2) - Thierry Vedel, ***Op.Cit.,***P.85.
(3) **- *Idem.***

الفصل الثالث:

الديمقراطية الإلكترونية: بين النموذج الإستوني وتحديات التطبيق في الجزائر

لقد تعددت الكتابات منذ السبعينيات في وصف طرق تنظيم المجتمعات، بدءا بالموجة الثالثة للديمقراطية إلى " ثورة المعلومات". وفي الحقيقة أن تطور المعلومات قد أعطى أيضا الكثير من الدول فرصة للنمو الاقتصادي الأكبر، وإعادة ترتيب القطاع العام، كما أن الأفراد قد أدركوا أن تحسين نوعية الحياة يكمن في التقنيات الجديدة المتقدمة.

وليس هناك شك في أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال، في البلدان المتقدمة والمتخلفة، وحتى في بلدان صغيرة محدودة الموارد، أصبحت المتغير الرئيسي في تطوير اقتصاد أساسه المعرفة، اقتصاد يعتمد أوليا على استعمال الأفكار بذلا من القدرات الطبيعية، وعلى تطبيق التقنية بذلا من تحويل المواد الأولية أو استغلال اليد العاملة الرخيصة . كما أصبحت هذه التقنية أيضا، كتفضيل لضمان شفافية العملية الديمقراطية وخلق فضاء ومجال عام للمجتمع المدني عبر الإنترنت، وإدراج المواطنين في الحياة العامة من خلال تطوير الإدارة العامة، حيث أصبحت المشاركة الإلكترونية الطريقة المبتكرة في تحديد السياسات العامة، والارتباط السياسي والمدني الفعال.

ومن ثمة فإن هذا الفصل، يهدف إلى تحليل الديمقراطية الالكترونية في إستونيا، كإحدى الدول المتقدمة في تطوير إستراتجية لمجتمع المعلومات والمعرفة عموما، وتطوير أدوات المشاركة الالكترونية . كما سيقدم نظرة عامة عن الحالة الحالية لتقنيات المعلومات والاتصال في الجزائر وفرص تطبيق الديمقراطية الإلكترونية.

المبحث الأول: إستونيا ومرحلة الانتقال إلى مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.

إستونيا بلد صغير يقع على الحافة الشمالية لأوروبا الشرقية، يتوسط فنلندا وروسيا ولاتفيا (**أنظر الملحق رقم 04**)، تتربع على مساحة 45000 كيلومتر مربع، و 1.4 مليون نسمة. تحصلت هذه الجمهورية البلطيقية على استقلالها من الإتحاد السوفيتي عام 1992 وانضمت إلى الإتحاد الأوروبي في ماي 2004[1].

وتعتبر إستونيا جمهورية برلمانية، تنحصر السلطة التشريعية فيها في البرلمان المسمى " بالجمعية الرسمية" " Riigikogu " يضم مائة عضو وواحد منتخبون على أساس نظام نسبي تشُكل فيه نسبة خمسة في المائة عتبة المشاركة في النشاطات البرلمانية. رئيس إستونيا منتخب لمدة خمسة سنوات من قبل البرلمان، أما الحكومة فتشُكل السلطة التنفيذية المُمَثلة من طرف الوزير الأول المعين من طرف الرئيس[2].

يمكن وصف إستونيا اليوم، من البلدان التي حققت جزء أعظم من مجتمع المعرفة من خلال خطة تنمية أفقية الموسومة بــ" إستونيا أساسها المعرفة"، تتعلق بتطوير وتطبيق المعلومات والاتصال في كل مؤسسات الدولة. وتكمن أهم الأهداف الإستراتجية من خلق نموذج مجتمع أساسه المعرفة في[3]:

- تطوير الرأسمال البشري.
- تنظيم القطاع العام بشكل أكثر كفاءة.
- صنع سياسات من أجل تنمية طويلة المدى في إستونيا.

إن إحدى الدلالات التي ارتبطت بتحقيق بناء تحتي في مجال استعمال تقنية المعلومات في المجتمع الإستوني، كانت بانطلاق "شبكة العمود الفقري" " Backbone network" في أكتوبر 1998، إحدى أهم تطورات الحكومة الإلكترونية في إستونيا، والخطوة الأولى لتطوير البناء التحتي في إستونيا بربط كل المكاتب الحكومية في مختلف أنحاء البلاد، ودعم الوصول الآمن للإنترنت والإنترانت الحكومية. وتتابعت تطورات بناء الحكومة الإلكترونية في إستونيا بشكل خاص في:

---

(1)- Alec Charles," E-society and E-democracy: the Example of Estonia" , P.04. Available at: **<bibliotecavirtual.clacso.org.ar/ar/.../15Charles,%20Alec.pdf>.** Visited in: 30-01-2008.

(2) - European Commission, "*eGovernment in Estonia*", European Communities 2007, P. 01. Available at: <**documentostics.com/documentos/e-gov_estonia.pdf>.** Visited in: 17-03-2009.

(3) - Jüri Engelbrecht, Estonian Research and Development and Innovation Strategy 2007-2013 "Knowledge-based Estonia", Translated by Kaisa Jĝi and Reesi Lepa, Estonian Ministry of Education and Research, Tartu 2007, P. 06.

-سجل الاقتناء العام الرسمي " The Public Procurement State Register"، انطلق في 2001، وهي بوابة تدعم العروض الإلكترونية من الشركات والأفراد الذين يرغبون في الحصول على عقود عمل في القطاع العام.

-المركز التقني لإعلام المواطن " Citizen's IT Center"، بدأ في 2003 وهو بوابة تشكل نقطة وصول إلى كل المعلومات العامة والخدمات على الإنترنت.

-"نظام الطريق "إكس" "X-Road " X-Road system " The"، يمكّن من الاتصال بين قواعد البيانات الحكومية، ويسهل عمليات البحث في قواعد البيانات الوطنية على الإنترنت . كما يضمن النظام، الاتصال المزدوج للمستعملين من خلال طرح مسائلهم واستلام الردود.

إن جميع هذه المظاهر لمختلف التطورات التي عرفها مجتمع المعلومات في إستونيا، ارتبطت بصورة وثيقة بعاملين كان أولها خارجي، تمثل في تأثير دول الشمال. والآخر داخلي من خلال تحديث قطاع التعليم.

المطلب الأول: تأثير دول الشمال.

عرفت إستونيا بعد استقلالها السياسي والاقتصادي عدة تحولات مستمرة كان أولها، الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، أما التحول الثاني فتعلق بالتحول إلى الأخذ "بالنموذج التكنو اقتصادي الجديد "The new techno-economic paradigm"* الذي تعرفه كل البلدان المتطورة.

وطبقا لتقرير المصرف الأوروبي لإعادة البناء والتنمية لعام 2001، فإنه يمكن النظر لإ ستونيا كمثال لنموذج الاقتصاد التحرري الجديد في أوروبا الشرقية على وجه الخصوص ، هذا المثال الذي تميز بخصخصة واسعة النطاق على خلاف بقية البلدان التي بقيت تواجه مشاكل اجتماعية حادة في تبني النموذج " التكنو اقتصادي الجديد "(1).

وما دام، قطاع الاتصالات مهم لتحسين تنافسية الاقتصاد ونوعية الحياة، فقد وجهت إستونيا الانتباه الكبير إلى تطوير مجتمع المعلومات، حيث كانت في بداية التسعينيات، أي بعد استقلالها، تتمتع ببنية تكنولوجية غير كافية، ولكي تدعم هذا التطوير وقعت عدة اتفاقيات امتياز لجذب الاستثمارات الهامة. وكان من أهم نتائج هذه التحديات، هو نجاح إستونيا في جذب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث أصبحت من البلدان المركزية في دول أوروبا الشرقية (**انظر الملحق رقم 05**). وقد

---

* ينظر هذا النموذج إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المستندة على مجموعة من التقنيات التنظيمية المتشابكة، التي عرفت في بداية التسعينيات، أنها تحمل إمكانية هائلة أيضا في مجال الإنتاج كتخفيض الكلف وتغيير رأس المال بنفس الطريقة التي تملكها المواد الأساسية الأخرى مثل (القطن والفحم والحديد والنفط).**أنظر:**

- Tarmo Kalvet, ***ICT, Innovations and Innovation policy: The Case of Estonia,*** Archimedes Foundation and PRAXIS Center for Policy Studies, 2001, P. 06.

(1) - ***Ibid,***P. 13.

كانت السمة الرئيسية لهذه الاستثمارات هو تكيف إستونيا مع النموذج التكنو اقتصادي الجديد لدول الشمال بسبب الرابطة الثقافية والموقع الجغرافي، هذا التكيف الذي أثر بشكل إيجابي على إستونيا[1].

ويعتبر المشروع الأكثر تأثيرا في سوق الاتصالات الإ ستونية، ذلك المشروع الحكومي لإعادة هيكلة وتنظيم شركة الاتصالات الإ ستونية "Eesti Telekom " الذي بدأ عام 1991. وفي عام 1997 تبنت الحكومة قرار إعادة تنظيم اتصالات إستونيا بعرض أولي لبيع 49 % من الأسهم. ونتيجة لذلك أصبحت أسهم شركة الاتصالات الإستونية مُمتلكة كالتالي[2]:

- 49 % ممتلكة من طرف شركة " Telia AB " السويدية و "Sonera Holding B.V" الفنلندية.
- 27.3 % من طرف حكومة الجمهورية الاستونية.
- 23.7 % من طرف مستثمرين آخرين.

عمومًا، لقد كان القرب من الدول الاسكندينافي ة المتقدمة في التقنية العامل المهم في التنفيذ السريع للتقنيات المبتكرة وحسن الاتصال اللاسلكي في إستونيا، وعصرنة البناء التحتي لقطاع الاتصالات (**أنظر الجدول رقم 04**)، حيث تصنف إستونيا في الوقت الحاضر من بين الأعلى عشر دول في العالم في خطوط الهاتف.

وكان أول نتائج هذه الاستثمارات الارتباطات اللاسلكية التي توفرها شبكات الهاتف الجوال عن طريق الإنترنت (GPRS) في كامل أنحاء البلاد تقريبا.

الجدول رقم04: تطور الاتصالات الوطنية في إستونيا.

	12/ 2000	12/ 2001	12/ 2002	12/ 2003	12/ 2004
خطوط الهاتف الثابت (في المائة)	35.9	34.9	34.2	32.8	32.9
عدد مشتركي الهاتف النقال (في المائة)	40.8	54	65	77	93

المصدر: مقتبس بتصرف من:

- Ministry of Foreign Affairs, ***"Estonia Today information society",*** Press and Information Department, Islandi väljak 1, Tallinn, Estonia, Fact Sheet May 2005. Available at: < **www.vm.ee**>.

(1) - Mari Kalkun and Tarmo Kalvet, ***Digital Divide In Estonia and How to Bridge It,*** Emor and PRAXIS Center for Policy Studies, Tallinn, 2002, P. 25.

(2)- Tarmo Kalvet, ***Op.Cit.***,P.24.

يتضح من خلال الجدول أن خطوط الهاتف الثابت، عرفت تراجعا بارزا بسبب تحول عدد من المستهلكين إلى الهاتف الجوال، ويرجع هذا التحول إلى الإمكانيات الجديدة التي عرضت عن طريق الهاتف الجوال.

المطلب الثاني: تحديث قطاع التعليم.

لقد اضطرت إستونيا إلى تحديث قطاع التعليم، الذي أصبح مطلبا اجتماعيا نتيجة مجموعة من المتغيرات:

- التغيرات السريعة في المجتمع.
- تطور تقنية المعلومات والاتصال.
- حاجة المجتمع الإستوني لبناء وضمان الديمقراطية ضمن سياق العلاقات الدولية والتكامل الدولي.

وإذا نظرنا إلى هذا القطاع في عام 1995، يتضح أن المدارس الإستونية لم تكن مجهزة بأجهزة تقنية المعلومات الحديثة مثل الحواسيب الشخصية والطابعات والنواسخ الضوئية والاتصال بالإنترنت . وبمجيء عام 1996 انطلق البرنامج الوطني المسمى " قفزة النمر* " "Tiger Leap Program" من قبل الرئيس "Lennart Meri" بهدف حوسبة المدارس وبدأت ثورة المعلومات في المدارس الإستونية بل في المجتمع الإستوني كله.

وقد وضع البرنامج الأهداف التالية[1]:

- مساعدة الحكومات المحلية، لتطوير بناء تحتي تقني للمدارس.
- مساعدة المعلمين الإستونيين لاكتساب مهارات الحاسوب الأساسية وتوجيههم إلى الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصال في مجال التعليم.

وبتخصيص 10.5 مليون أورو من الميزانية الوطنية، بين سنتي 1997-2000، مدعومة من الحكومات المحلية بـ 05 مليون أورو، دُرّب أكثر من 17000 معلم في إستونيا على المستوى الأولي في مهارات الحاسوب، وخلق 39 برنامج تعليم أصلي جديد[2].

---

* تعود فكرة برنامج" قفزة النمر" إلى السفير الاستوني السابق بالولايات المتحدة الأمريكية " Hendrik Ilves" (رئيس الجمهورية الحالي)، ووزير التربية والبحث "Jaak Aaviksoo " (وزير الدفاع الحالي)، حيث تبادلا وجهات نظر حول تقنيات المعلومات والاتصال الجديدة على أنها لا تغير طريقة الحياة فحسب، وإنما تمثل نموذج لنظام تربوي متكامل أيضا.**أنظر**:

- Talvi Märja, ***Development and state of art of adult learning andeducation (ALE):*** National Report of Estonia, Association of Estonian Adult Educators ANDRAS, Tallinn, 2008, P. 75.

(1)- Andre Krull, ***ICT Infrastructure and E-readiness Assessment Report***, PRAXIS Center for Policy Studies, 2003, P. 33.

(2) - ***Ibid***, P.35.

غير أن، المبادرة التي كانت أكثر تأثيرا في تحديث قطاع التعليم كانت في 2001. عندما قامت عشر شركات في إستونيا بتأسيس مؤسسة عالمية رائدة " Look@World"، بهدف زيادة مستعملي الإنترنت، ورفع مستوى معيشة الاستونيين ومنافسة الاقتصاد الإ ستوني في أوروبا . ضمن هذه النظرة تبرعت هذه الشركات بأكثر من 40 مليون "كرون" إستوني (حوالي 2.5 مليون يورو)، لتدريب 100.000 شخص على الحاسوب وبدء مشروع المدرسة الإلكترونية، ونتيجة لذلك فقد كانت النتائج جد إيجابية حيث تم افتتاح تقريبا 500 نقطة عامة للاتصال بالإنترنت في إستونيا، كما ساعدت هذه الأموال على تركيب قارئات بطاقات الهوية الوطنية في الكثير من النقاط العامة للاتصال بالإنترنت[1].

من خلال التطبيق الواسع النطاق لتقنيات المعلومات والاتصال، ما كانت هناك مدارس أساسية أو مدارس ثانوية عليا بدون حواسيب، ففي عام 2000 نحو 75 % من المدارس أصبحت على اتصال دائم بالإنترنت، ونحو 88 % من الأطفال في الريف أصبح بإمكانهم استعمال الإنترنت في المدارس ، بالإضافة إلى المكتبات العامة. وكنتيجة لهذا البرنامج اكتسب التلاميذ الإستونيون مهارات الحاسوب وأصبح الإنترنت أكثر شعبية.

ومن وجهة النظر هذه، يعتبر موقع الويب " Miksike" مثالا كافيا لتوضيح تطور قطاع التعليم في إستونيا، حيث يقدم الموقع 25000 من الأعمال والمجالات وفقا للمعايير التربوية الرسمية ومجموعة من خدمات التعلم التي تسهل على المتعلمين بناء معرفتهم ، فضلا عن ذلك فإن 50 % من المدارس الإ ستونية تستعمل الموقع مرتان في الأسبوع على الأقل [2]، وهذا يدعم نشاطات التعلم الإلكتروني بشكل سريع.

أما المثال الآخر، فيتعلق بالجامعات الإستونية مثل جامعة "تارتو" "University of Tartu"، وجامعة "تالين" التقنية "TallinnTechnical University"(www.ut.ee) والمدرسة التجارية الإستونية (www.ebs.ee)، وجامعة تالين التربوية (www.tpu.ee)، التي تعتبر من المؤسسات التربوية التقنية المتخصصة في التدريب وإدارة تقنيات المعلومات والاتصال[3].

وفي النهاية يمكن القول، أن تحديث قطاع التعليم في إستونيا زاد من عدد الطلاب الكلي، حيث يمكن أن نُميز في هذا السياق، العدد العالي من الطلاب في المجموعة العمرية 25-64 سنة، حيث يوجد ضمن هذه الفئة، عدد عالي من الناس يكتسب لدرجات التعليم العالي، ففي السنة الدراسية 1994-1995 كان عدد الطلاب الكلي 25.483 طالب، ليرتفع بين 2005-2006 إلى ما مجموعه

---

(1)- Talvi Märja, ***Op.Cit.***, PP. 73-74.
(2) - European Commission, *SIBIS Country Report Estonia*, 2003, P.27.
(3) - Ministry of Foreign Affairs, ***Op.Cit.***

68.287 طالب[1] (**أنظر الملحق رقم 06**)، ومقارنة بالسنوات الماضية نلاحظ أن قطاع التعليم في إستونيا نمى بأكثر من 30.000 طالب.

وبالإضافة، إلى المستوى العالي لمهارات اللغات الأجنبية التي تميز قطاع التعليم في إستونيا، فإن أقوى السمات التي يمكن أن يشار إليها هنا هي المهارات العالية أيضا في تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت إحدى الميزات المميزة للمجتمع الإستوني، وفي ظل انفتاح الإستونيين على الأفكار والتقنيات الجديدة جعلت عمل النظام الرسمي قادر على التكيف من خلال اتخاذ قرارات سريعة في فترات زمنية قصيرة.

ويمكن إرجاع ذلك، إلى السياسة العامة التربوية لإستونيا التي كانت خاضعة لعملية تجديد مستمرة، وتحفيز البالغين على التعليم، و يمكن اعتبار الخطوة الأكثر أهمية في حقل تعليم البالغين تلك القاعدة التشريعية التي وضعها البرلمان الإستوني (Riigikogu) في نوفمبر 1993، وجددها في سنوات 1998، 1999، 2002، حيث أكد هذا الإطار التشريعي على[2]:

- نموذج خاص لتعليم البالغين، مستند على الحاجات التطورية للمجتمع.
- منح إجازة تربوية لكل شخص بالغ يشارك في التدريب والتعليم.
- تخصيص منح في الميزانية للتدريب أثناء الخدمة للمعلمين والمدراء العامين.

(1) - Talvi Märja, ***Op.Cit.,*** P. 05.
(2) – ***Ibid.,***PP.08-09.

المبحث الثاني: مجتمع المعلومات في إستونيا: أفضل الممارسات.

المؤكد في مجتمع المعلومات، أن أغلب المعلومات مخزنة في شكل رقمي عالمي، وأن توفير المهارات لاستعمالها تخلق الشروط المسبقة لزيادة الرفاهية وتحسين نوعية حياة المواطنين، وتعتمد رفاهية المواطنين على كم حاجاتهم التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تنظيم الحياة العامة . ووفقا لذلك، قامت سياسة المعلومات الإستونية على ثلاثة مبادئ رئيسية[1]:

- إدخال الخدمات الإلكترونية في كل الوكالات الرسمية عن طريق التدريب الخاص، وزيادة الوعي في المجتمع ككل.
- إبقاء مستوى استخدام تكنولوج يا المعلومات والاتصال في مستوى لا يقل عن متوسط الاتحاد الأوروبي، لضمان كفاءة الاقتصاد والمجتمع الإستوني عموما.
- زيادة تصدير قدرة قطاع المعلومات والاتصال الإستوني.

ومن ثم، فإن مجتمع المعلومات في إستونيا قد استند على ثلاثة أبعاد أساسية هي البعد المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي. وتعكس هذه الإستراتجية النهج الواضح لبناء تحتي وطني عام ، في خلق دولة إلكترونية في إستونيا.

المطلب الأول: البنية التنظيمية لمجتمع المعلومات في إستونيا.

توضح البنية التنظيمية لمجتمع المعلومات في إستونيا أولا، أن وزارة الشؤون الاقتصادية والاتصالات، هي المسؤولة بشكل عام عن تنسيق خطط تنمية سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في حقل أنظمة المعلومات الإدارية الرسمية من خلال:

- وضع ميزانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تشريع نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- التعاون الدولي في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

وخلال أكتوبر 2003، عين مستشار لوزير الشؤون الاقتصادية والاتصالات، بهدف تقوية التنسيق المركزي وتسهيل الاتصال بين الوزارة والدوائر السياسية، بالإضافة إلى زيادة وعي الجمهور

---

(1)- Ivar Odrats-, ***Information Technology in Public Administration of Estonia Yearbook 2006,*** Translated by Karin Rits, Kadri Põdra and Mare Koit, Ministry of Economic Affairs and Communications, Tallinn 2007, P. 05.

حول مجتمع المعلومات، لأن تركيب الحكومة في إستونيا غير مركَّز حيث أن معظم أنظمة المعلومات تصدر عن المدراء في الوزارات وحكام المقاطعات [(1)]. استنادا إلى هذا فإن الحكومة تهتم بالجانب الاستراتجي العام لمجتمع المعلومات.

ثانيا: يشكل المركز التقني للمعلومات، وكالة هامة لدعم تنمية الأنظمة المشتركة في الإدارة الإستونية وتطبيق بناء الحكومة الإلكترونية، كما يروج المركز لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الحكومة ويدعم التدريب في الحكم الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية.

ولعل الصورة الحقيقية لدور المركز برزت أكثر بحلول أكتوبر 2003، حيث أعيد تنظيم المرك ز بإضافة جسم مسؤول عن الربط الشبكي وترتيب البيانات في الإدارة العامة، بالإضافة إلى تطوير مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصال الوطنية الكبرى. ومن هنا أصبح المركز يضم ثلاثة أقسام:

- قسم البيانات والاتصالات.
- قسم التطوير.
- قسم الإدارة.

غير أنه، لا يمكن فهم الدور الحقيقي للمركز إلا من خلال ذكر مهامه الرئيسية بعد إعادة التنظيم والتي يمكن حصرها في التالي:

- إدارة المشاريع، ويتضمن ذلك تحضير مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصال للمؤسسات العامة، وتدقيق وتنظيم أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصال المحلية والوطنية.
- مراقبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وجمع وتحليل البيانات لتطوير أنظمة المعلومات الرسمية.
- تطوير شبكات الحاسوب وترتيب اتصال البيانات في الإدارة.
- حل مشاكل أنظمة تكنولوجي المعلومات والاتصال في المكاتب الرسمية المختلفة.
- تطوير السمات القانونية لتقنية المعلومات.
- ترقية تكنولوجيا المعلومات ونشر مختلف النشاطات ضمن المجالات.

وعلى صعيد آخر وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة "سوروز" "Soros" ومعهد المجتمع المفتوح، أسست استونيا منظمة لا ربحية في 2002 تدعى أكاديمية الحكومة الإلكترونية تساعد على قيام وتمكين مجتمع تشاركي.

إن الهدف الرئيسي لأكاديمية الحكم هو تدريب ونصح الزعماء في استعمال تقنية المعلومات والاتصال لزيادة الكفاءة الحكومية وتحسين العملية الديمقراطية . وفي هذا السياق، وفي مقابلة مع أخبار "البي بي سي" " BBC" صرح "أنت سيلد" "Ants Sild" مدير برنامج بالأكاديمية بالقول: " الذي

---

(1) - ICA Country Report Estonia, September 2004, P.04. Available at: <**www.riso.ee/et/.../ICA_Country_Report_2004_Estonia.doc**>. Visited in: 17-03-2009.

نُعلمه في الغالب[...] هو أن تفهم أهدافك من الحكومة، وأن تفهم التقنية التي تساعد على نيل تلك الأهداف"[1].

وقد تمثلت إحدى النشاطات الرئيسية للأكاديمية في تدريب المسؤولين على المستوى العالي وممثلي القطاع الثالث والترويج للربط الشبكي عن طريق جلب الخبراء، و لم تكن هذه الأهداف على المستوى المحلي بل مست الكثير من دول أوروب ا الشرقية وآسيا والشرق الأوسط . فخلال السنوات 2003-2005 قدمت الأكاديمية التدريب لأكثر من 400 مشارك من 26 بلد مثل ألبانيا وأرمينيا وأذربجان وكرواتيا وجورجيا.

المطلب الثاني: بطاقة الهوية الرقمية (ID-CARD).

لإدراك الفوائد الحقيقية من تطبيق الخدمات الإلكترونية من ناحية الوقت والمال، يعد مشروع بطاقة الهوية الرقمية الذي بدأ في إستونيا عام 1998 كوثيقة تعريف طبيعية تقدم وظائف إلكترونية بالارتباط على الإنترنت في عموم البلاد، مثالا حقيقيا لذلك.

لقد بدأت المناقشات في عام 1998 حول جعل بطاقة الهوية الرقمية آلة إلزامية لتأصيل الناس في إستونيا، غير أن هذا المفهوم قد اكتنفه الكثير من الغموض والتردد وعدم اليقين في البداية، انطلاقا من أن كل المحاولات في كافةأنحاء العالم قد فشلت، و لم تنجح الكثير من البلدان في وضع التشريع الكافي لجعلها أداة في متناول كل المواطنين[2].

وعلى خلاف هذه البلدان مضت إستونيا في تطوير بطاقة الهوية الرقمية، انطلاقا من المبدأ، بأن بطاقة الهوية لا يمكن أن تحتوي أي بيانات غير ضرو رية لتعريف الشخص، هذه المعلومات يمكن أن تكون مخزنة في أنظمة المعلومات الأخرى . وقد كانت نهاية 2003، مؤشر لنجاح هذه الخطوة عندما بدأت إستونيا تتمتع بمنافع هذه المبادرة التي أسس لها البرلمان الإستوني عام 2001 بإقرار بطاقة هوية إلزامية لكل السكان الإستوني ين، ولكل الأجانب المستقرين بشكل دائم في إستونيا مع إقرار عقوبات لعدم امتلاك هذه البطاقة. ففي شهر سبتمبر 2004 كانت 582.231 بطاقة هوية قد أصدرت وهذا ما يترجم بأن حوالي 44 % من السكان يمتلك بطاقة الهوية الرسمية . وبحلول 2006 أصدرت إستونيا 1,001,731 بطاقة هوية، وهكذا أصبح 87 % من السكان الإستونيين، في الفئة العمرية من 15-74 سنة، يمتلكون بطاقة هوية[3]. وهذا ما جعل التجربة الإستونية فريدة في هذا المجال ليس فقط في أوروبا ولكن في كامل العالم، حيث ذكرت المفوضية الأوروبية في مارس 2005، بأن إستونيا كانت الدولة

---

[1] - Alec Charles, ***Op.Cit***., P. 07.

[2] - Meelis Atonen, *It In Public Administration Of Estonia: Yearbook 2003, Istonian Informatic Centre.* Available at: <**http://www.riso.ee/en/pub/2003it/p11.htm**>. Visited in: 17-03-2009.

[3] - Ivar Odrats, ***op.cit***., P.23.

الأوروبية الجديدة التي إحتلت مكانا في المستويات العليا للبلدان، التي دعمت الخدمات الحكومية على الإنترنت.

وبالتالي يمكن الحديث عن بناء تحتي وطني، من خلال التوقيع والتحقق الرقمي الذي طبق كضرورة في خلق البلاد الإلكترونية الحقيقية، حيث أصبحت تكنولوجي ا المعلومات والاتصال في إستونيا عمل يومي روتني.

تخطيط البطاقة:

تظهر البطاقة كالتالي:



الشكل رقم 11 : الجانب الأمامي لبطاقة الهوية الإستونية.

المصدر: مقتبس من:

ASSertifitseerimiskeskus ,***The Estonian ID Card and Digital Signature Concept : Principles and Solutions,***ver 2003 ,P.06.Available at : **<www.id.ee/.../The_Estonian_ID_Card_and_Digital_Signature_Concept.pdf>.**



الشكل رقم 12 : الجانب الخلفي لبطاقة الهوية الإستونية.

نفس المصدر والصفحة

يحتوي الجانب الأمامي للبطاقة على التوقيع وصورة حامل البطاقة والبيانات التالية[1]:

- اسم حامل البطاقة.
- رمز شخصي (رمز هوية وطني) لحامل البطاقة.
- تاريخ ميلاد حامل البطاقة.
- جنس حامل البطاقة.

[1] - ***Idem.***

- جنسية حامل البطاقة.
- تفاصيل الإقامة ومعلومات أخرى اختيارية.
- رقم البطاقة.
- نهاية صلاحية البطاقة.

أما الجانب الخلفي من البطاقة فيتضمن البيانات التالية:

- مسقط رأس حامل البطاقة.
- تاريخ صدور البطاقة.
- بيانات حامل البطاقة وفق صيغة القارئ الآلي (ICAO)

يتضح أن بطاقة الهوية الرقمية في إستونيا، ليست فقط وثيقة هوية بلاستكية للتحقق من هوية مالكها، ولكن تحتوي أيضا ملف بيانات شخصي وشهادتين واحدة للتحقق والأخرى للتوقيع الرقمي.

ولا شك، أن إحدى الدلالات لتوسيع هذه الخدمة الإلكترونية جاءت سنة 2003، عندما بدأت العديد من الوكالات الرسمية باستعمال التوقيع الرقمي في عملها اليومي . وتمثل في هذا السياق، الوكالات الضريبية مثالا لذلك حيث زودت صفحتها الرئيسية (http://www.emta.ee/?lang=en) بالتوقيع الرقمي بالنسبة للأشخاص أو الشركات، بإرسال الوثائق إلى نظام تنظيم الوثائق على لوحة الضريبة الموجودة على الصفحة الرئيسية.

ولقد ازدادت أهمية التوقيع الرقمي، حين تبنت محكمة "تالين" "Tallinn" قرارا مهما حيث أعتبر التوقيع الرقمي، وللمرة الأولى، نظير للتوقيع المكتوب باليد على الورقة . وقد أعطى هذا القرار دعم عملي مهم لعمل لنظام المحاكم في إستونيا، وضمن هذا السياق بدأت وزارة العدل بتدريب شامل للتمكين من قراءة الوثائق الموقعة إلكترونيا، وتبادلها مع المحامين. وقد كانت النتائج ايجابية حيث رحبت المكاتب القانونية بهذا النظام[1].

وبمقارنة التجربة الاستونية بحالات مماثلة في معظم البلدان الأوروبية، فإن الوثائق الموقعة إلكترونيا لم تقبل كدليل في الكثير من الحالات في هذه الدول.

وفي الأخير، فإن 90 % من السكان الإستونيين يمتلكون بطاقة الهوية الرقمية على نحو سهّل إدارة الشأن العام والخاص بشكل آمن في أنظمة المعلومات. غير أن أغلبية السكان ما زال يستعمل بطاقة الهوية كوثيقة هوية بلاستكية بدون معرفة إمكانية استعمالها الإلكتروني . ولتوسيع استخدام البطاقات الإلكترونية وضعت إستونيا إستراتجية بدأت في عام 2006، كان الهدف منها هو جعل إستونيا البلد الأكثر أمنا في مجتمع المعلومات بحلول 2009. وكان أحد أهداف المشروع، توسيع نطاق استخدام

---

(1) - ICA Country Report, ***Op.Cit.,*** P.09.

بطاقة الهوية الرقمية، بحيث لا يقل عن 400.000 مستخدم واستخدمها للتحقق والتوقيع الرقمي [1]، وذلك من خلال:

- أولوية تطوير وترقية بطاقة الهوية بالمقارنة بالأشكال الأخرى للتحقق الرقمي.
- تسهيل توفر قارئات بطاقات الهوية الرقمية للسكان عن طريق تحمل التكاليف.
- رفع الوعي العام عن أمن تكنولوجيا المعلومات، وتحسين المهارات المتعلقة باستخدام بطاقة الهوية الإلكترونية، من خلال التدريب والاستشارات وحملات التوعية.

المطلب الثالث: نظام "الطريق إكس" (X-Road).

لقد طورت هندسة الحكومة الإلكترونية في إستونيا في إطار مشروع "الطريق إكس" " X-Road"، هذا المشروع الذي أطلق في البداية لربط قواعد البيانات الرسمية الإ ستونية بمصدر بيانات عام أو مشترك سهَل الوصول عبر الإنترنت . ومن ثم فمشروع "الطريق إكس"، هو وسيط بين مختلف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات.

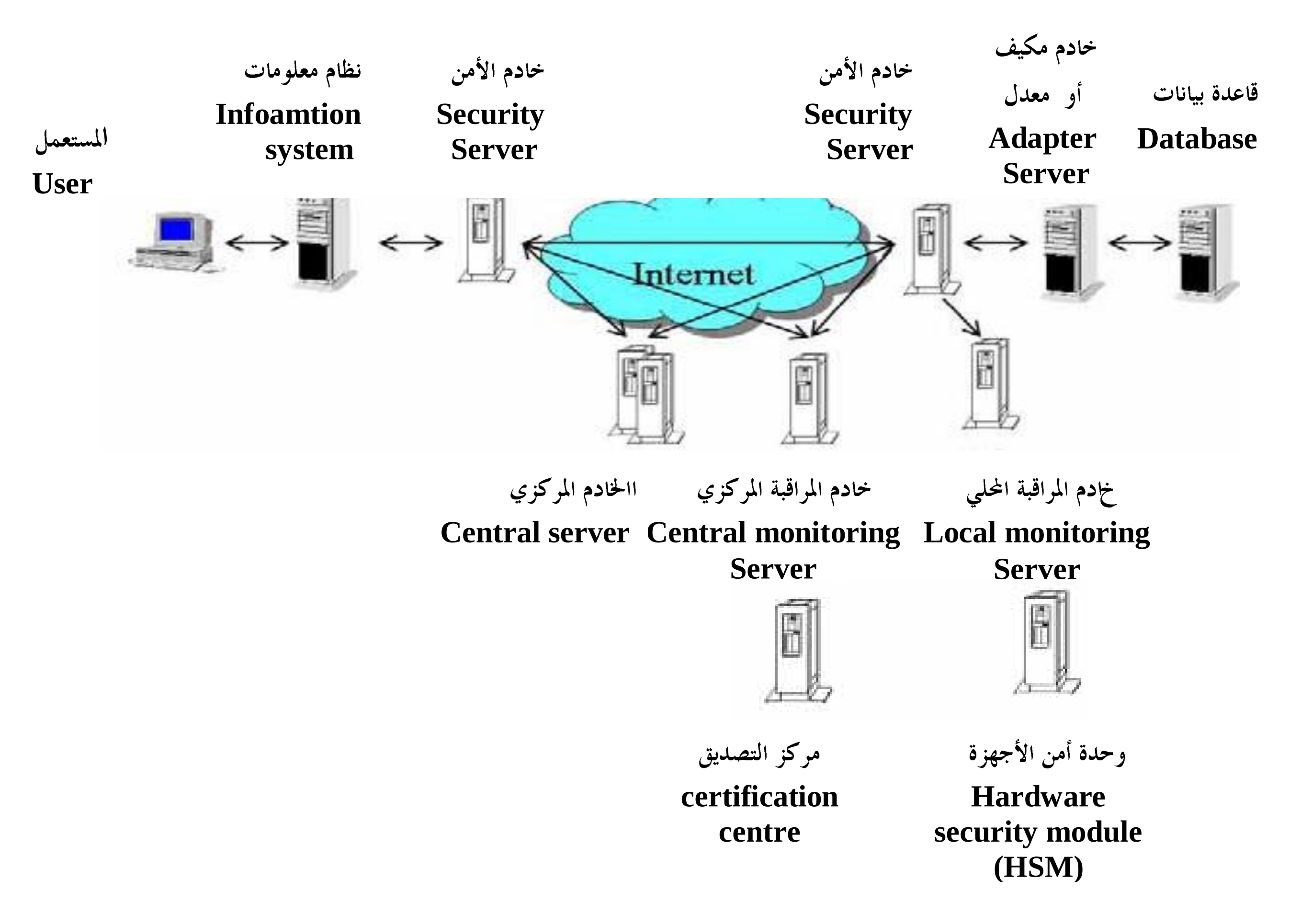
بعد البداية الناجحة لإرسال قاعدة بيانات عن طريق الأسئلة والأجوبة، وُسّع محيط استعمال " X-Road" لإرسال كل أنواع الوثائق الإلكترونية في صيغة " XML " بشكل آمن على الإنترنت، ومن ثم أصبح نظام "الطريق إكس" "X-Road" الهيكل التنظيمي لكل خدمات الحكومة الإلكترونية في إستونيا (**أنظر الملحق رقم 07**).

إن الهدف من نطام "الطريق إكس" "X-Road" لا يكمن في انتقال البيانات والمعلومات ضمن نظام ضخم لإدارة البيانات فحسب، بل يسمح أيضا للمس ؤولين والأشخاص القانونيين والطبيعيين بالبحث في قواعد البيانات الوطنية على الإنترنت من خلال (http://x-tee.riik.ee)، مع ضمان الأمن الكافي لمعالجة هذه البيانات وتبادلها، حيث أصبحت معظم البيانات تحو ل في شكل مشفر، الشيء الذي أثر بشكل ايجابي على تطوير أنظمة المعلومات في إستونيا، حيث أصبح تبادل المعلومات أكثر تنوعا، بالإضافة إلى النمو الهائل في حجم تبادل البيانات، وكذلك في عدد الاستفسارات اليومية.

ومن ثم، فإن "الطريق إكس" هو مشروع لبناء بنِية تحتية تسمح بالوصول إلى البيانات الواردة في سجلات الدولة، دون المساس بأمن هذه البيانات (**أنظر الشكل رقم 13**).

[1] - Ivar Odrats, ***Op.Cit.,*** P.41.

الشكل رقم 13 : هندسة نظام "الطريق إكس" " X-Road"



المصدر: مقتبس بتصرف من:

- Lembe Käärmann, ***X-Road regulations: Document history,*** Translated By Eric Reppo, AS Mandator Estonia, 2006, P. 08.

-خلفية الحاجة لـــ "الطريق إكس":

تضع مختلف المنظمات العديد من السجلات ويتم تمويلها بشكل منفصل، ويكون معظمها صغير للغاية ووفق نظام أمني ضعيف جدا بالنسبة للمتطلبات الأمنية العالية، لنقل البيانات عبر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، خاصة عندما يتعلق الأمر بالبيانات الشخصية، وفي أغلب الأحيان، عندما يتعلق الأمر بالبيانات التي تستخدم في صنع القرارات ذات القيمة العالية.

واستنادا إلى ذلك، فقد أعطت إستونيا في بناء مجتمع المعلومات، من خلال نظام "الطريق إكس" " X-Road" الأولوية لثلاث أبعاد أساسية(1):

---

(1) – Cybernetica, *X-Road for International Information Exchange*, PP.01-02. Available at: <**www.ria.ee/public/x_tee/X_road_overview.doc**>. Visited in: 21-04-2009.

– القيمة الاستدلالية، وصحة وسلامة المعلومات.

– الوفرة.

– السرية (تقييد البيانات الشخصية الحساسة).

1– القيمة الاستدلالية:

من أجل الحفاظ على وضوح وسلامة البيانات، أصبحت كل البيانات خاضعة لتوقيع طرف ثالث، وهو الوكالة المركزية "للطريق إكس "، التي تعمل بوصفها سلطة تصديق على البيانات.

2– الوفرة:

لكي يضمن نظام "الطريق إكس " الوفرة العالية للمعلومات، فقد قام على أساس توزيع أقل ما يمكن من الخدمات المركزية، وفق نظام خدمة التخزين المؤقت (DNS)، وهو خادم يضمن توفر المعلومات حتى في حالة انقطاع الشبكة.

وعلاوة على ذلك، فإن وحدة المعالجة المركزية مشتركة بين كل الزبائن بطريقة عادلة، فعند إرسال زبون واحد لعدد كبير من الرسائل يستمر خادم "Server " "الطريق إكس " بانجاز طلباته. لكن وبمجرد إرسال زبائن آخرين لرسائل، ستحصل على الأولوية على الزبون الذي أرسل للعدد الكبير من الرسائل.

3– السرية:

إن أغلب البيانات المتبادلة عبر "الطريق إكس " ليست لها بعض القواعد الخاصة التي يجب أن تتبع، فكل البيانات مشفرة وفق نظام " SSL" المستعمل كآلية ضد المهاجمين الخارجيين.

ولعل أن أهم عامل في نجاح "الطريق إكس" أنه أسس على مبدأين أساسيين وهما : مبدأ الاتفاقيات الثنائية، ومبدأ الاتفاقيات المتعددة الجوانب، التي تمنح كل منظمة حق الوصول واستعمال بعض الخدمات من المنظمات الأخرى، مع التزام كل منظمة بالاستعمال الشرعي للخدمة وفق العقود الموقعة بين هذه المنظمات، مع ضمان هذه الخدمات للمواطنين وفق الوسائل التقنية التي تراها مناسبة.

وبحلول 2006، فقد كان العمل الذي قام به صندوق التأمين ا لصحي الإستوني مؤثرا على نحو خاص، في هذا السياق، فقد أدى العمل بنظام "الطريق إكس" إلى جلب 20.000 شركة ومنظمة إستونية إلى استعمال الخدمات الإلكترونية في مجال التأمين الصحي[1].

وفي الوقت نفسه، طورت الشرطة الإستونية عدد من الخدمات الجديدة ، ضمن النظام نفسه، من خلال مشروع " الشرطة الإلكترونية" "e-police "، ولعل الشيء الأكثر جاذبية في هذا المشروع هو سيارة الشرطة الإستونية التي أصبحت تقدم خدمات للسائقين الإستونيين في العاصمة " تالين" كما

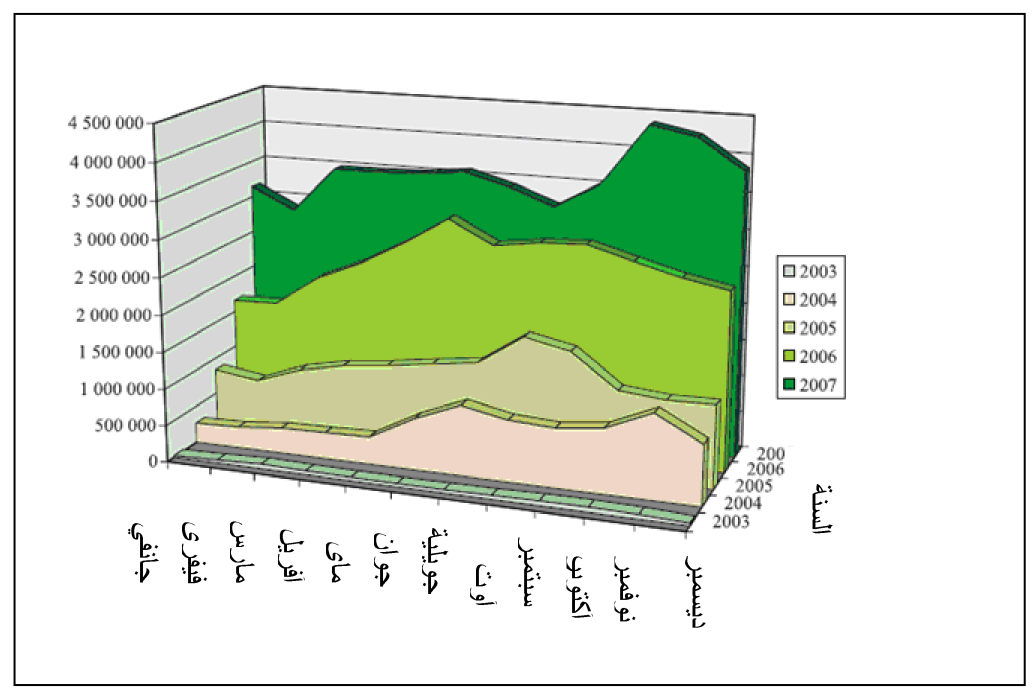
---

(1) - Ivar Odrats, ***Op.Cit.,*** P.27.

في المناطق الريفية الأخرى، حيث كانت بطاقة الهوية الإستونية كافية لذلك، لتدقيق بيانات السيارات في أي مكان عبر الإنترنت.

وبنهاية 2006، كانت 29 مليون خدمة قد حولت عبر نظام " الطريق إكس " (مثل الاستفسارات وتحويل المعطيات وتبادل الوثائق ...إلخ)، بينما كانت سنة 2007 أكثر نشاطا في استخدام النظام (**أنظر الشكل رقم 15**)، فعلى سبيل المثال، في شهر فيفري 2.87 مليون خدمة قد استعملت و 4.37 مليون في شهر أكتوبر[1].

الشكل رقم 14: **إحصائيات استخدام نظام " الطريق إكس" في الفترة الممتدة بين 2003-2007.**



المصدر: مقتبس بتصرف من: - Ahto Kalja**,** ***Ibid.*** P.21**.**

[1]- Ahto Kalja, The X-Road: a key interoperability component within the state information System, in **Ivar Odrats,** ***Information Technology in Public Administration of Estonia,*** Translated by Karin Rits and Kadri Põdra, Ministry of Economic Affairs and Communications of Estonia, TALLINN, 2008, P.21.

المبحث الثالث: تحليل مسار الديمقراطية الإلكترونية في إستونيا.

قبل تحليل مسار الديمقراطية الإلكترونية في إستونيا، من المهم الإشارة لخلفية عامة حول الديمقراطية في هذه الجمهورية الصغيرة.

في البداية، يمكن الوقوف عند ثلاثة مشاكل واجهت الديمقراطية الإستونية تتلخص في:

- ضعف تركيبة المجتمع المدني.
- الإقبال المنخفض في الانتخابات، خصوصا المحلية (47.4 % عام 2005).
- السمعة المنخفضة للأحزاب السياسية.

ولكي تتغلب إستونيا على هذه العقبات، وضع البرلمان الإستوني مشروع لتطوير المجتمع المدني المعروف بـــ" EKAK". ومن بين الأهداف المنصوص عليها بشكل واضح في " EKAK" ترقية تدخل المواطن في عملية إتخاذ القرارات السياسية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، لرفع نسبة المشاركة وزيادة الإقبال على التصويت[1].

وتحقيقا لهذه الأهداف قدمت الحكومة الإستونية مجموعة من الخطوات لتغيير الآراء السلبية ومشاعر اللامبالاة نحو الديمقراطية.

المطلب الأول: بوابة الديمقراطية المباشرة (TOM).

إن بوابة الديمقراطية المباشرة "Direct democracy portal " " توم" "TOM"، هي إختصار لعبارة " Täna Otsustan Mina " التي تعني " **اليوم أقرر**"[2].

في بداية 2001 أطلقت المستشارية الرسمية الإستونية المشاركة على الإنترنت المعروفة ببرنامج "توم" "TOM" على الموقع (https://www.eesti.ee/tom/ideas.py/avaleht)، بهدف تحسين مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات، بالسماح لهم بالتعليق على قوانين الحكومة الأولية وتقديم أفكارهم الخاصة حول قوانين جديدة، بعبارة أخرى تمكين المواطنين من المشاركة في العملية التشريعية الوطنية، ومن هذا المنظور، وعلى خط موازٍ، فإننا نشهد أن كل مبادرات المشاركة الإلكترونية حول العالم حتى الآن لم تتعدى المستوى المحلي، الإقليمي أو البلدي.

وقد يكون في هذا السياق، نموذج منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التصوري لتصنيف أنواع الارتباط أو الانخراط الإلكتروني، ملائما لتحليل بوابة "توم" "TOM" كشكل مثالي لاستعمال تقنيات المعلومات والاتصال والترويج لمشاركة المواطن النشيط، وتزويده بالمعلومات وآلية الاستشارة.

(1) - Michael N. Peart and Javier Ramos Diaz, ***Op.Cit.,*** P.11.

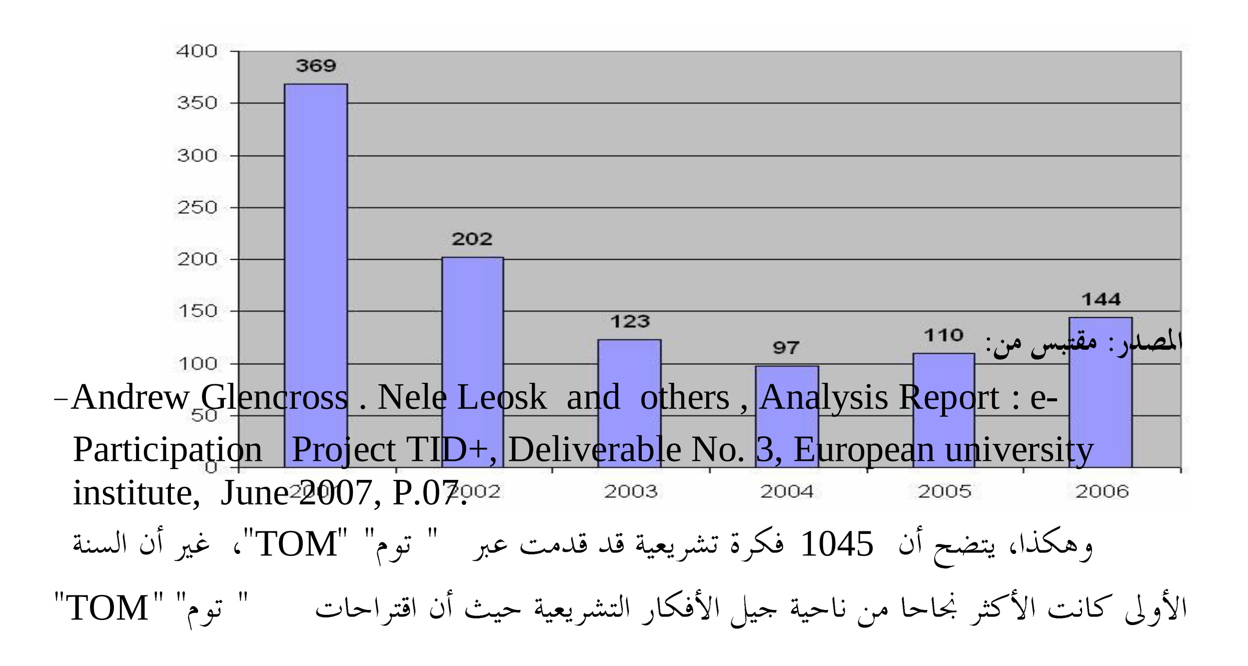
(2) - Rain Rannu, ***E-democracy: a case of Estonia,*** Bachelor of Art's Thesis,University of Tartu, Faculty of Social Sciences, Department of Public Administration, Tartu 2002, P.38.

هذه القاعدة التي تفترض علاقة شراكة بين المواطنين والحكومة، لصد الثقة العامة المنخفضة في الديمقراطية التمثيلية وتوقع تزايد المشاركة الشعبية في الحكم.

ولا يمكن تفنيد هذه النظرة، دون الإشارة إلى أن مشروع "توم" "TOM" أكثر طموحا من نموذج العريضة الإلكتروني ة في المملكة المتحدة (http://petitions.pm.gov.uk/)، والبرلمان الاسكتلندي (http://epetitions.scottish.parliament.uk/)، وهذا التمييز يكمن في أن " توم" "TOM" لم يكن وسطا لجمع التوقيعات فحسب، فهو أداة للمناقشة والاقتراحات التشريعية خلال عشرة أيام، بعد فترة الإستلام، على فكرة تكون قد اقتُرحت وإذا كان الاقتراح مدعوم من قبل الأغلبية (أغلبية بسيطة خمسون زائد واحد) ، يقبله القسم الحكومي المعني للرد الحكومي الرسمي، خلال شهر، على العمل بالاقتراح أو عدم الأخذ به[1].

وربما، كان عدد الأفكار التشريعية المقترحة من طرف المواطنين من 2001 حتى نهاية 2006 (**أنظر الشكل رقم 15**)، مدعما لتلك النية من إطلاق "توم" كمنتدى لمناقشة المواطنين لا قتراحات تشريعية بالمقارنة مع الطبيعة السلبية للالتماس الإلكتروني.

الشكل رقم 15: عدد الأفكار التشريعية المقترحة سنويا لـــ "توم""TOM" بين 2001–2006



المصدر: مقتبس من:

-Andrew Glencross . Nele Leosk and others , Analysis Report : e-Participation Project TID+, Deliverable No. 3, European university institute, June 2007, P.07.

وهكذا، يتضح أن 1045 فكرة تشريعية قد قدمت عبر " توم" "TOM"، غير أن السنة الأولى كانت الأكثر نجاحا من ناحية جيل الأفكار التشريعية حيث أن اقتراحات " توم" "TOM"

---

[1] - Andrew Glencross, "*E-Participation in the Legislative Process: Procedural And Technological Lessons from Estonia",* European University Institute, P.03. Available at: < ***http://tidywork.pbwiki.com***>. Visited in: 31-03-2009.

التشريعية سقطت من القمة (369) في 2001 إلى الربع تقريبا، 97 اقتراح في 2004، ليرتفع فيما بعد إلى 144 بحلول 2006.

وخلال فترة خمس سنوات، من إطلاق "توم" بلغ متوسط العدد اليومي للزيارات من 150 إلى 200 زيارة باليوم، هذا العدد الذي يبلغ الذروة إلى حوالي 300 زيارة في حالة التي يكون فيها مؤلف الفكرة التشريعية عبر توم قد أرسلها عبر وصلات إلكترونية أخرى كمنتديات المناقشة . وباستعمال الإحصائيات العامة للموقع الإستوني (http://tnsmetrix.emor.ee) يصنف " توم" بجانب موقع وكالة الأنباء البلطيقي أو بعض محطات الإذاعة العامة التي تبث باللغة الروسية[1].

تظهر هذه البيانات من خلال، المبادرة الإستونية "توم" " TOM " أن قنوات المشاركة الإلكترونية تعطي المواطنين قدرة غير مسبوقة في التعبير عن أصواتهم، ومع ذلك فإن النظر إلى هذه البيانات أيضا على المدى البعيد، يُظهر أن الموطنين بدؤوا يشعرون بخيبة أمل، بسبب توقعاتهم بعدم قدرة "توم" على جعل أصواتهم مسموعة حيث تظهر البيانات أن 1 % من الأفكار المقترحة عبر "توم" تم تنفيذها

ويمكن تفسير ذلك، بأن برنامج "توم""TOM" في السنة الأولى من انطلاقه حضي بتغطية إعلامية وفيرة، من خلال حضوره البارز على بوابة إستونيا الأكثر شعبية (delfi.ee) [2]. وثمة تفسير آخر، قد يكون سببا من أسباب تراجع عدد الأفكار التشريعية عبر "توم" في السنوات الماضية، ويتعلق بالنسخة الحالية لبوابة "توم" المتميزة بعدم القدرة على تصنيف المقترحات التشريعية حسب الموضوع حيث تظهر في شكل قوائم. حيث يخلق غياب تصنيف الموضوع عدة مشاكل منها، عدم قدرة المواطنين على التعقيب على المواضيع ذات الاهتمام، وتكرار الاقتراحات، مما يعيق عملية الرد من طرف الحكومة أيضا.

وفي الأخير، يمكن القول أن بوابة " توم" "TOM" أدت إلى عدد من التغيرات يمكن اعتبارها ثانوية في القانون والحكم الإ ستوني، كان أولها اقتراح تقديم الساعات في الربيع وتأخيرها في الخريف، من أجل توافق إستونيا مع توقيت جارها الشمالي فنلندا حفاظا على المشاريع التجارية في شمال غرب إستونيا التي تتاجر مع الفنلنديين. أما التغيير الآخر فتعلق بتعديل قانون امتلاك الأسلحة الخطرة من خلال استثناء سمح لطلاب جامعة "تارتو" " Tartu " (أقدم مقر للتعليم رفيع المستوى في البلاد) لحمل السيوف في المناسبات الشعائرية[3].

وهذا ما يُؤكد الحقيقة، أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لوحدها ليست شرط كافي لإنجاز التحول في الممارسات الديمقراطية، لكنها تهدف إلى تعزيز وتغذية العملية الديمقراطية.

---

(1) - ***Ibid.***,P. 11.
(2) - ***Ibid.***,P.04.
(3) - Alec Charles, ***Op.Cit.,*** P. 08.

وفي الأخير، يمكن القول أنه بالرغم من أن "توم" بوابة تابعة لمستشاريه الدولة، فإنه حقق شرط الاستقلالية و لم تخضع لأي تأثير مباشر من قبل أي وزارة، حيث لم يعرف "توم" أي مشاكل من طرف الوكالات الحكومية أو الأحزاب السياسية، في محاولة استخدام سلطتهم والتأثير من خلاله.

غير أنه، ينبغي التأكيد على أن بوابة "توم" "TOM" كانت منتدى للتمكين من المناقشة أكثر، وهكذا وحتى تكون التسمية أكثر دقة فإن تسمية " توم" ينبغي أن تكون " **اليوم أناقش**" بدلا من " **اليوم أقرر**".

المطلب الثاني: منتدى تشريع القوانين " Themis"*.

لقد ازداد في السنوات الأخيرة ، الحديث حول تضمين المنظمات الغير حكومية في عملية صياغة القوانين وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية على قواعد قانونية صلبة، ضمن هذا السياق، عملت إستونيا، منذ استقلالها، على خلق شبكة لمؤسساتها وتطوير نظام تشريع يزود الجمهور ومنظمات المجتمع المدني بالوصول المنتظم للمشاركة في عملية صياغة القوانين، هذه المجموعات التي كانت لا تمتلك، في غالب الأحيان، مصادر معلومات للتعقيب على النشاط الحكومي وصياغة القوانين بطريقة مستمرة، وقد عرفت إستونيا هذه المشكلة منذ البداية حيث أن ثقة المواطنين كانت منخفضة نسبيا في الحكومة[(1)].

ويبدو أن مشروع منتدى مناقشة القوانين " Themis" المدعوم من قبل برنامج الشراكة الأمريكية البلطيقية* "BAPP"، الذي طور بمركز القانون الإ ستوني، يهدف إلى التغلب على العوائق المذكورة سابقا، من خلال التأ سيس لنظام يسمح للمواطنين والمنظمات الغير حكومية، بالمشاركة في العملية التشريعية بالاطلاع على مسودات القوانين الأكثر أهمية والتعليق عليها على الإنترنت.

إن البداية الأولى لمنتدى تشريع القوانين كانت في سبتمبر 1998، عندما أحدث قسم المعلومات بمركز ا لقانون الإ ستوني، قائمة بريد إلكتروني، سمحت للمحامين والمواطنين من تبادل المعلومات ومناقشة المشاكل القانونية . وقد تضمنت القائمة قائمتين ثانويتين؛ خصصت الأولى لمن يرغبون في الحصول على المعلومات فقط، أما الثانية فخصصت لمن يهتمون بالمناقشة في صيغة (سؤال/جواب)، وقد كانت هذه الأخيرة مجالا لعرض مواضيع أدت في أغلب الأحيان إلى صياغة

---

* لقد استلهَم اسم منتدى مناقشة القوانين، اسمه الحالي من اسم آلهة العدالة " Themis " المشهورة في الأساطير الإغريقية، التي تعصب عيونها وتحمل زوج الميزان بيدها.

(1) - US Agency for International Developement and the Open Society Institute, ***Baltic – American Partnership Fund***, Annual report 2001, P.11.

* أدى برنامج الشراكة الأمريكية البلطيقية " "BAPP" " "Baltic-American Partnership program" إلى تأسيس صندوق الشراكة البلطيقي الأمريكي " BAPF " عام 1998 من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية والدولية " United states agences for international developement" "USAID"، ومعهد المجتمع المفتوح " OS I"، بهدف تطوير المؤسسات الديمقراطية واقتصاد السوق، وتحسين القدرات الفردية للمشاركة العملية في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي، ومن الأهداف الطويلة المدى التي وضعها المؤسسون:
- خلق بيئة قانونية وتنظيمية مساعدة للمجتمع المدني.
- التطوير المؤسساتي للمجتمع المدني. **أنظر: نفس المرجع**.

قوانين. ولعل أبرز النقاشات التي دارت، في هذا السياق، تلك التي كانت حول قانون الالتزامات الإستوني، ونتيجة كثرة التعليقات أعلن عن افتتاح منتدى لبدأ مناقشة إلكترونية حول المشروع الأولي لقانون الالتزامات الإستوني، وتعتبر هذه الخطوة بداية منتدى تشريع القوانين" Themis "، على الرغم من أن الانطلاق الحقيقي للمشروع لم يكن إلا أواخر ربيع 2000[1].

وفي مارس 2001، اتخذت خطوة مهمة في إحداث منتدى لتشريع القوانين، حيث افتتح مركز القانون الإستوني صفحة ويب جديدة (www.lc.ee/themis)، أو منتدى لمناقشة القوانين الأولية، وقد كانت هذه البوابة أكثر فائدة إذا ما تمت مقارنتها بقائمة البريد الإلكتروني السابقة كونها سهلة الوصول لكل شخص ، بالإضافة إلى أنها تسمح ،في ا لوقت نفسه، لأولئك الذين لا يملكون الوقت لزيارة صفحة الويب، بالمشاركة عن طريق البريد الإلكتروني . بعبارة أخرى أن كل الرسائل والمعلومات الموجودة على صفحة ويب المنتدى ترسل إلى صناديق البريد الإلكتروني " Mailboxes" لكل المسجلين في المنتدى[2].

كيف يعمل المنتدى " Themis " ؟

تطلق على المنتدى مناقشة تلك القوانين الأولية الأكثر أهمية للمجتمع كمناقشة القانون الأولي لحماية المستهلك، على سبيل المثال، حيث يوفر المنتدى مذكرات توضيحية حول مسودات القوانين، حتى يمكن لمستعمليه التعبير عن آرائه م، ثم تجمع الاقتراحات و التعليقات المفيدة إلى المؤسسات الرسمية المعنية (الوزارات والبرلمان).

تعتبر نشطات " Themis" حتى الآن إيجابية حيث أن المؤسسات الرسمية أصبحت أكثر انفتاحا على أراء منظما ت المجتمع المدني والمواطنين مقارنة بالسنوات القليلة الماضية، حيث أن العديد من مقترحات تعديل القوانين التي أدرجت على المنتدى أضيفت لمسودات هذه القوانين، كما أن المواطنين أصبحوا أ كثر شجاعة في إظهار أرائهم الشخصية.

المطلب الثالث: التصويت الإلكتروني.

---

(1) - Ulo Siivelt and Ingeri Luik, "*The "Themis" Forum: Interactive Lawmaking in Estonia* ", European Foundation Centre, Brussels – Belgium, 2003. Available at: <**www.efc.be/cgi- bin/articlepublisher.pl**?>. Visited: 21-04-2009.

(2) ***- Ibid.***

تستخدم العديد من البلدان ماكينا ت التصويت الإلكتروني في المراكز الانتخابية، لكن هذا لم يكن خيار إستونيا، حيث توجهت نحو ما يمكن تعريفه بالتصويت عن بعد أو عن طريق الإنترنت، انطلاقا من الافتراض أن إستونيا تؤمن على نحو واسع لكي تكون رائدة في الحكم الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية . فاستعمال القنوات الرقمية يتوسع بثبات، تقريبا نص ف العائلات تمتلك الحاسوب، وأكثر من 5/4 موصولة بالإنترنت، لذا كانت الخطوة منطقية للأخذ بالتصويت الالكتروني[1].

إن هذه النظرة الأكثر تفاؤلا، كانت المبرر الكافي لإمكانية تطبيق التصويت الإلكتروني الذي نوقش بشكل نشيط منذ 2001، وجاءت الخطوة الأكثر جرأة بحلول سنة 2002 بوضع القاعدة التشريعية لإجراءات التصويت الإلكتروني في إستونيا.

- **القاعدة التشريعية**[2]:

طبقا لتشريع الانتخابات الإستوني، يتم التصويت الإلكتروني أثناء فترة متقدمة من أربعة إلى ستة أيام قبل يوم الانتخاب الفعلي. ومن ثم فإن التصويت الإلكتروني يخضع للمطلبات التالية:

- تمييز الناخبين بإعطاء التوقيع الرقمي.
- بعد تعريف الناخب بقائمة المرشحين في الانتخابات في منطقة سكنه، تعطى له الفرصة على الشبكة لفحص القوائم الوطنية للمرشحين.
- يشير الناخب على الشبكة إلى المرشح الذي يريد التصويت عليه، مع تأكيد التصويت.
- أي ملاحظة حول التصويت تعرض على الناخب على صفحة الويب.

غير أنه هناك بعض المبادئ الخاصة بالتصويت الإلكتروني الإستوني تتمثل في[3]:

- استعمال بطاقة الهوية الرقمية "ID-Card " لتعريف الناخب.
- إمكانية إعادة التصويت الإلكتروني، حيث يمكن للناخب أن يدلي بصوته عدة مرات.
- أولوية التصويت التقليدي، أي أن الناخب إذا ذهب إلى مركز الانتخاب يوم التصويت وصوت، فإن تصويته الإلكتروني سيحذف.
- في حالة اكتشاف هجمات كبيرة ضد التصويت الإلكتروني، فإن اللجنة الانتخابية قد توقف التصويت وتلغي نتائجه.

---

(1) - Ülle Madise et Tarvi Martens1, *"E-voting in Estonia 2005. The first practice of country-wide binding Internet voting in the world"*, National Electoral Committee and Tallinn University of Technology, Tallinn, Estonia, P.16.
Available at: <**www.e-voting.cc/files/madise_martens_estonia2005_13-26/**>.
Visited in: 17-03-2009.

(2) - Epp Maaten, ***Towards remote e-voting: Estonian case***, Elections Department Chancellery of the Riigikogu (Parliament), Tallinn, ESTONIA P. 84.

(3) - ***Ibid.***, P.85.

- **المسائل القانونية وعملية تطوير التصويت الإلكتروني في إستونيا:**

على الرغم من أن أغلبية البرلمان (Riigikogu)، كانت لصالح تقديم التصويت الإلكتروني، إلا أن هذا المشروع قد لقي معارضة سياسية هامة حول النسخة الأولية لقانون التصويت الإلكتروني، لإمكانية تغيير التصويت الإلكتروني لعدد غير محدود من المرات، إضافة إلى الاقتراع الورقي يوم التصويت الفعلي.

وقد رفض الرئيس الإستوني وقتئذ " أرنولد روتال""Arnold Rüütel" هذا المبدأ، الذي قد يصيب إحدى الشروط الأساسية للانتخاب، كمبدأ الاتساق في المشاركة في عملية التصويت ومبدأ المساواة العامة. وقبل أشهر من الانتخابات البلدية عام 2005، تقدم رئيس إستونيا بمجموعة من البنود إلى المحكمة العليا للمراجعة الدستورية، تجادل بأن إمكانية تغيير الأصوات الإلكترونية تعطي أفضلية للناخبين الإلكترونيين "e-voters" بالمقارنة مع الناخبين الغير إلكترونيين أو الناخبين بالمركز الإنتخابي. وقد تم حذف هذا البند من القانون، لأن ذلك كان سيمنح فائدة حقيقية للناخبين الإلكترونيين لأنهم كانوا يملكون الفرصة لتغيير تفضليهم الانتخابي، بعد استلام معلومات إضافية حول المرشحين . بعد هذا التغيير أصبح كل الناخبين الذين يستعملون إمكانية الانتخاب المسبق يخضعون لنفس الشروط[(1)].

ومع ذلك، على الرغم من تكرار التصويت الإلكتروني، إلا أن ذلك لا يؤثر على نتائج التصويت إلى درجة أعظم مقارنة بطرق التصويت الأخرى. فطبقا لقانون الانتخاب الإستوني كل ناخب له صوت واحد حتى ولو أعطى الناخب عدة أصوات إلكترونيا فإن الصوت الأخير هو الذي سيؤخذ في الحسبان.

وثمة فكرة أخرى، يمكن أن تدعم التصويت الإلكتروني أكثر وتندرج في المعنى القانوني للتصويت الإلكتروني وتسهيل المشاركة لكل الناخبين على حد سواء . فعلى سبيل المثال بطاقة الهوية الرقمية "ID-Card " ضرورية للتصويت الإلكتروني وإلزامية لكل سكان إستونيا, بمعنى آخر، ليس هناك أي عقبات قانونية للتصويت الإلكتروني تحد أي مواطن من الإدلاء بصوته إلكترونيا وتغييره أثناء الاستفتاء المسبق.

ومهما كانت الاختلافات حول طرق التصويت الإلكتروني في إستونيا، إلا أنها كانت متوجهة بما فيه الكفاية إلى زيادة المشاركة وفق الحلول التقنية الجديدة.

وقد انطلق التصويت الإلكتروني في إستونيا في انتخابات المجالس الحكومية المحلية، وقد بدأ التصويت في 10 أكتوبر 2005 في التاسعة صباحا لينتهي في 12 أكتوبر 2005 في الثامنة مساء على الشبكة من خلال الصفحة (www.valimised.ee.). وقد كان الإقبال على التصويت الإلكتروني

---

(1) - Ulle Madise and Tarvi Martens, "*E-voting in Estonia 2005: "The first practice of country-wide binding Internet voting in the world "*, *,In:* Robert Krimmer, ***Op.Cit***., P.20.

2% من عدد الناخبين الفعلي. وقد خمنت هذه النسبة كنتيجة جيدة [1]، ذلك أن التصويت الإلكتروني من المحتمل أنه سيجلب أولئك الناس الذين لا يشاركون أساسا في عملية التصويت.

ومما يزيد من تأكيد هذا التقييم أن زيادة المشاركة قد تكون محتملة أكثر، مع إلغاء التصويت بالبريد الذي لم يسمح به في الانتخابات المحلية عام 2005. لذا فإن معظم الإستونيين الذين يعملون أو يعيشون في البلدان الأجنبية، يمكن أن يدلوا بأصواتهم فقط عن طريق التصويت الإلكتروني.

الجدول رقم 05: الإحصائيات العامة للانتخابات الحكومية المحلية الإستونية لسنة 2005.

عدد الأشخاص المؤهلين للتصويت	1.059.292
عدد الأصوات	502.479
الأصوات الصحيحة	496.345
الأصوات الملغاة	6.134
الإقبال	% 47
العدد الكلي للأصوات الإلكترونية	9.681
عدد لأصوات المعدلة إلكترونيا (أكثر من صوت واحد لكل ناخب)	364
عدد الناخبين الإلكترونيين	9.317
عدد الأصوات الإلكترونية المؤهلة للحساب	9.287
عدد الأصوات الإلكترونية الملغاة	30
نسبة الأصوات الإلكترونية من بين كل ألأصوات	% 1,87
عدد الناخبين الذين استعملوا بطاقة الهوية الرقمية ID-card لأول مرة للتصويت الإلكتروني	5.774
نسبة عدد الناخبين الذين استعملوا بطاقة الهوية الرقمية ID-card لأول مرة للتصويت الإلكتروني	% 61

المصدر: مقتبس بتصرف عن نفس المرجع السابق.

يتضح من خلال الجدول أن تطبيق هذه القناة الجديدة من التصويت، يرجع إلى عامل مهم يتعلق بالبنية التحتية التكنولوجية الموجودة في إستونيا، من خلال التوزيع العريض لبطاقات الهوية الإلكترونية المجهزة برقاقة الحاسوب المقروءة.

(1) – ***Ibid***., P.21.

إن تطبيق التصويت الإلكتروني في إستونيا عام 2005 في الانتخابات المحلية بدون أي عقبات، مهد الطريق لاستعمال التصويت الإلكتروني في الانتخابات التشريعية عام 2007. فبعد ،عدة سنوات من النقاش السياسي والقانوني بالإضافة إلى التطورات التقنية التي حصلت؛ حيث أصبح المواطنون الإستونيون مجهزون ببطاقة الهوية الإلكترونية سمحت لهم بالإدلاء بأصواتهم عن طريق الإنترنت، حملت إستونيا التصويت الإلكتروني إلى الانتخابات البرلمانية الوطنية في مارس 2007، حيث زاد استعمال هذه القناة الإبداعية في التصويت، فقد استعمل التصويت الإلكتروني من قبل 30.275 ناخب أي ما يعادل 5.4 % من الناخبين المشاركين، بينما كان الإقبال العام في هذه الانتخابات 61 %.

التصويت الإلكتروني كنمط لزيادة المشاركة في الانتخابات الوطنية(التشريعية) في مارس 2007:

إن تحليل هذا العنصر سيستند على نتائج دراسة لمسح هاتفي * أجري بين 978 ناخب إستوني قبلت أصواتهم ضمن نتائج انتخابات مارس 2007، وقد شملت العينة 367 ناخب إلكتروني و 365 ناخب تقليدي (الناخبون الذين أدلو بأصواتهم في المركز الانتخابي) و 246 ممتنع عن التصويت . إن الملاحظة الأولى، ضمن نتائج هذا المسح، تتعلق بمتغير التوزيع الجغرافي للمستجوبين طبقا لنوع السكن (حضري أو ريفي) (**أنظر الجدول رقم 06**) ، الذي يسمح بقياس درجة تقدم تطبيق التصويت الإلكتروني في إستونيا.

الجدول رقم 06: نمط المشاركة السياسة حسب المناطق السكنية في الانتخابات البرلمانية الإستونية عام 2007.

نوع المنطقة	نسبة نمط المشاركة السياسية(بالمائة) الأصوات تبعا لـــ : التصويت في المركز الانتخابي	التصويت الإلكتروني
حضرية	66.8	69.8
ريفية	33.2	30.2

المصدر: مقتبس بتصرف من المرجع السابق، ص 27.

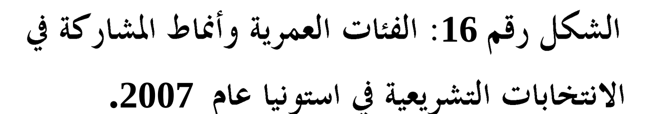
يبدوا أن، الفرضية التي تفيد بأن التصويت الإلكتروني هو الشكل الأكثر استعمالا في الدعاية والمشاركة بين الناخبين الحضريين مقارنة بنظرائهم الريفيين الذين يفضلون الاعتماد على طرق التصويت التقليدية، لم تجد أي برهان في التجربة الإستونية ، إذ ليس هناك اختلاف في نمط المشاركة العام

* حيث زودت اللجنة الانتخابية الوطنية فريق البحث ب 1000 من أسماء الناخبين الإلكترونيين وأرقام هواتف هؤلاء الناخبين، غير أن تفاصيل الناخبين كانت مجهولة جدا، وتم في النهاية أخذ 367 من الناخبين الإلكترونيين كعينية للدراسة بشكل عشوائي.**أنظر:**

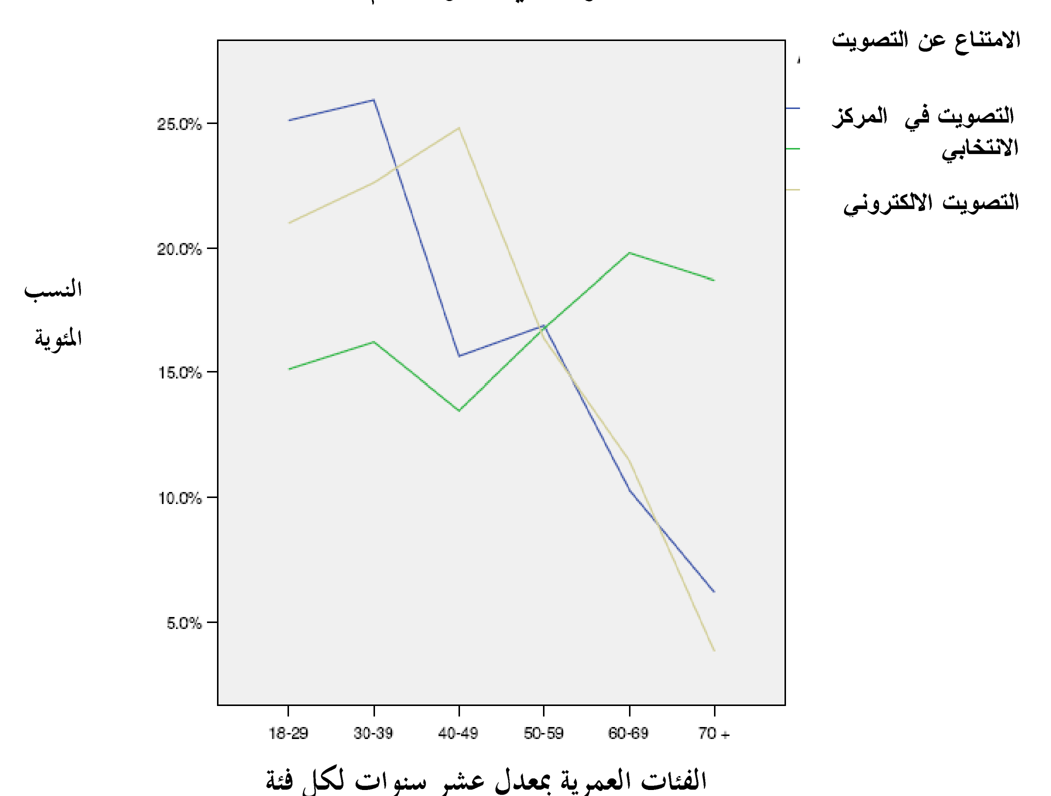
- Alexander H. Trechsel and Fabian Breuer et others, ***Internet voting in the March 2007 Parliamentary Elections in Estonia,*** Report for the Council of Europe, Robert Schuman Centre for Advanced Studies In collaboration with, European University Institute, Florence, 2007,P.07.

واستعمال التصويت الإلكتروني[1]، بمعنى آخر ليس هناك اختلاف رئيسي بين المناطق الحضرية والريفية . وبالتالي، فإن الأسباب الأكثر أهمية في عدم استعمال التصويت الإلكتروني ترتبط أكثر، بغياب الاتصال بالإنترنت أو قلة معرفة الحاسوب.

أما فيما يتعلق بالملاحظة الثانية، فإن تطبيق التصويت الإلكتروني في إستونيا كان له تأثيرا واضحا على السلوك الانتخابي، خاصة على الفئة العمرية للشباب (**أنظر الشكل 16**)، وفي هذا السياق، يشير الشكل التالي أن منحيات ا لاتجاه نحو التصويت الإلكتروني قد زادت لدى الشباب مقارنة بالتصويت في المركز الانتخابي، حيث يمكن أن نستنتج أن الإنترنت سيكون لها تأثير واضح على مشاركة الناخبين الأصغر سنا، بينما هو أقل تأثيرا على الناخبين ألأكبر سنا.



الشكل رقم 16: الفئات العمرية وأنماط المشاركة في الانتخابات التشريعية في استونيا عام 2007.



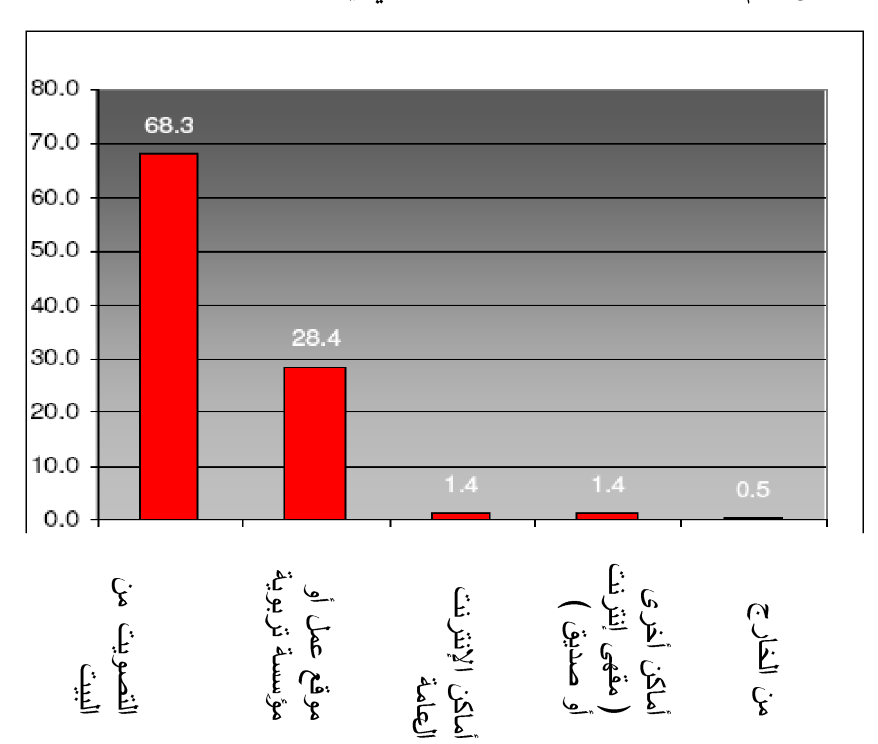
المصدر: نفس المصدر السابق، ص 31.

و في الوقت ذاته فإذا كانت فعالية اعتماد التصويت الإ لكتروني تقاس من خلال تسهيل المشاركة، فإن هذه الفعالية، ازداد أهمية في إستونيا، من خلال التصويت من البيت الذي أصبح أكثر بروزا على خلاف عام 2005، حيث كان 54.4 % (**أنظر الشكل رقم 17**). فقد شهدت انتخابات

[1] – ***Ibid.,*** P.28.

عام 2007 نسبا محدودة جدا (2.8 %) من الناخبين الإلكترونيين الذين أدلو بأصواتهم من أماكن أخرى مثل: مقاهي الإنترنت وأماكن الإنترنت العامة[1].

الشكل رقم 17: أماكن التصويت الإلكتروني في الانتخابات التشريعية 2007.



المصدر: نفس المصدر السابق ص 28.

تكشف هذه البيانات بشكل واضح أن اعتماد التصويت الإلكتروني في إستونيا سهل المشاركة عموما، وجعل عملية التصويت أكثر بساطة، وفي هذا السياق، وحسب نتائج المسح السابق فإن نسبة 85 % من الناخبين الإلكترونيين ذَكرت أن سبب اختيارها للتصويت على الإنترنت، هو أن هذا النمط من التصويت عملي وسريع أكثر[2].

و بالإضافة إلى تكيف الناخبين والأحزاب السياسية في إستونيا مع التصويت الإلكتروني، فقد أصبح الإنترنت كمصدر لتدفق المعلومات السياسية، حيث أصبحت الأحزا ب في إستونيا تدفع بالمعلومات إلى الناخبين على الإنترنت، كما أن العديد من الناخبين يستعملون الإنتر نت كوسيلة أساسية للحصول على المعلومات المتعلقة بالانتخابات (**أنظر الملحق رقم 08**).

---

[1] – ***Ibid.***, P. 27.
[2] - ***Ibid.***,P. 37.

وعندما نفحص الناخبين بعناية ، نجد أن الناخبين على الإنترنت أكثر المستهلكين للمعلومات على الإنترنت مقارنة بالناخبين في المركز الانتخابي، حيث يؤكد المسح السابق أن 20 % على الأرجح قد قرأت عن الانتخابات واستعملت الإنترنت كمصدر للأخبار السياسية[1].

أما المعلومات على الإنترنت حول المرشحين والأحزاب السياسية فقد استعمل من قبل 30 % من الناخبين بشكل واضح في البحث عن معلومات تمكنهم من اختيار مرشحيهم يوم الانتخابات[2].

غير أن الشيء المثير للانتباه، ضمن هذا التحليل ، هو أن حوالي 30 % من الذين امتنعوا عن التصويت قد استعملوا الإنترنت للحصول على المعلومات حول الحملة الانتخابية، وهذا مؤشر إيجابي حيث أن التقنية بإمكانها خدمة العملية الديمقراطية من خلال جلب هذه الفئة إلى التصويت.

وأخيرا يمكن القول، أن البيانات السابقة، وبالإضافة إلى أهميتها الإحصائية فإنها تعبر عن علاقة سببية بين الثقة في السياسيين ومتغير النتيجة، حيث يمكن القول أن اعتماد قناة التصويت الإلكتروني في إستونيا، أفادت أكثر من التصويت في المراكز الانتخابية في زيادة الثقة في السياسيين.

يضاف إلى هذا، أن الانتخابات البرلمانية لعام 2007 في إستونيا باستخدام التصويت الإلكتروني شكلت تجربة فريدة من نوعها في العالم، بحيث أنها تسمح لنا أن نذهب بكثير إلى أبعد من التعليق على المستوى الكلي للنتائج التي نشرتها السلطات، إلى تحديد أثر المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية والتقنية ذات الصلة بالتصويت الإلكتروني.

المبحث الرابع: الانتقال السياسي في الجزائر: من سمات النظام المطلق إلى النظام الديمقراطي.

---

(1) – ***Ibid.***, P.24.
(2) - ***Idem.***

ربما كان حزب جبهة التحرير الوطني، والنموذج التطويري الاشتراكي إحدى السمات المميزة للنظام الجزائري بعد الاستقلال . عقدان بعد نهاية حرب الاستقلال بدأ الإيمان يقلل في هذا النظام وفي النخبة الحاكمة بجدية، هذا البناء الإيديولوجي المدعوم بالمثل الثورية العليا، استبدل مبكرا بمو اقف أكثر واقعية في الثمانينات في مواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، حيث تحول الشعب إلى نماذج أكثر تحررية، وكانت النماذج الإسلامية والديمقراطية التحررية في مقدمة الحديث[1].

المطلب الأول: اضطرابات أكتوبر 1988: سمة لعهد جديد.

على أية حال، قبل 1988 كان يستحيل التعرف بدقة على حركة اجتماعية أو سياسية، تتمتع بالإمكانية الإيديولوجية والتنظيمية لتحدي النظام الحاكم؛ الحركة البربري ة التي أظهرت نفسها بقوة في ربيع 1980، كانت قد حوصرت، من جهتها الاتحادات العمالية كانت تحت الرقابة الحكومية، أما الأصوات الديمقراطية فقد انحصرت في دوائر صغيرة، في الغالب، من المثقفين والطلاب وبعض المجموعات، حتى الحركات الإسلامية، حسب الاختصاصيين، مثل " François Burgat" الذي درس نشاطاتها في الجزائر في الثمانينات، فقد قَلّل من قيمة قدرة هذه الحركة للصعود كتحدي سياسي جدي في البلاد[2].

وفي أواخر الثمانينات، تدهورت الحالة الاقتصادية في الجزائر على نحو خلق الشروط المواتية لتطور حركات الاحتجاج الاجتماعي، وفي بضعة سنوات منذ نهاية ازدهار النفط في 1985 انخفضت عائدات التصدير إلى نسبة أكثر من 40 بالمائة، هذا النقص قوّض بشدة الن ظام الاقتصادي المدعوم، وبحلول 1988 وصل نمو البلاد إلى مستويات أوطئ (3.6 بالمائة)، وفي صيف 1988 زاد سعر المواد الغذائية في السوق السوداء كما أن دعم الدولة للسلع أصبح نادرا. ومع بداية السنة الدراسية في أكتوبر 1988، أدى الارتفاع الحاد في أسعار المواد المدر سية إلى تزايد العبء على العوائل الفقيرة في الجزائر . ومنذ ذلك الحين بدأ الحديث عن مشكلة التوزيع في الجزائر، حيث أصبح الناس في الجزائر يتوقعون انفجار احتجاج عنيف، الذي لم يكن مفاجأة عظيمة، حيث وقعت عدة احتجاجات في عدة ضواحي من الجزائر العاصمة، توجهت فيما بعد إلى المركز تحولت بسرعة إلى اضطرابات حطمت فيها وسائل الراحة العامة[3].

---

(1) - Frédéric Volpi, ***Islam and Democracy : The Failure of Dialogue in Algeria***, Pluto Press, London, 2003, P. 37.

(2) – ***Idem.***

(3) – ***Idem.***

وفي ظل فشل قمع هذه الاضطرابات، أصبح قلق النظام جدي، وقررت قيادته تغيير المسار وتبني نظرة أكثر صلحا نحو المتظاهرين . وفي بادرة استرضاء بدأ الجيش بتنظيم قوافل الغذاء، وإعادة تجهيز الأسواق المركزية المنهوبة بكمية كبيرة من المواد الغذائية، التي كانت نادرة سابقا.

وفي الوقت ذاته، استمر الرئيس السابق "الشاذلي بن جديد " في مخاطبة الأمة عبر التلفزيون الوطني، بذكر الأزمة الاقتصادية، وتقديم التأمينات، بأن الحكومة ستضمن توفير السلع المدعو مة بشكل أكبر. غير أن تركيزه انصب بشكل شديد على العقبات السياسية التي كانت، في رأيه، أساس كل الصعوبات التي واجهت البلاد وقد صرح قائلا[1]:

" اقتناعي بأنه، قد حان الوقت لتقديم إصلاحات ضرورية في المجال السياسي، ومراجعة بعض البنيات المؤسساتية والمؤسسات الدستورية لتكييفها مع المرحلة القادمة[...] في هذا الشأن، مشروع محضر سيكون خاضع لقرار الشعب [...] ستزيل الاحتكار الحالي للمسؤولية وسنسمح للمؤسسات الرسمية للدولة، البرلمان أو غيره، للعب دورهم في التوجيه والمراقبة في الدولة". الرسالة الرئيسية للرئيس، وكما فهمها الجزائريون أيضا أنه قدحان الوقت لدمقرطة النظام السياسي والمؤسسات السياسية في البلاد. خطاب الرئيس، وعلى الرغم من خصائصه المبهمة أو الغير محدودة بالأحرى، لعب دور حاسم في التحول نحو الدمقرطة، حيث أكد أن مشاكل البلاد السياسية بدلا من العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي سببت اضطرابات أكتوبر . فالحالة الاقتصادية الغير مناسبة وسلوك الجهاز الرسمي، القضايا التي كانت في صميم الاحتجاج الشعبي، ذكرت على نحو قليل من قبل الرئيس.

وفي مدة قصيرة جدا، تم تصميم الإطار الدستوري لتقديم التعددية السياسية، بإنتاج الدستور الجزائري الجديد في 23 فبراير 1989 الذي خول خلق جمعيات ذات طابع سياسي . وقد جعل القادة الإسلاميون من إعادة تعريف قواعد اللعبة السياسية، حتى قبل التصديق، حقيقة . فقبل خمسة أيام من التصديق على الدستور وفي مسجد باب الواد في الجزائر أعلن " عباسي مدني" و"علي بلحاج " عن تأسيس جمعية سياسية وهي، جبهة الإنقاذ الإسلامية، الحزب الذي انطلق بصفة رسمية في 10مارس[2].

التعددية السياسية في الجزائر عززت أيضا بإصلاح جبهة التحرير الوطني، وبعد دستور البلاد الجديد تبنى الحزب قطع روابطه بالمؤسسة العسكرية، ففي مارس 1989 انسحب الضباط العسكريون من مقاعد اللجنة التنفيذية للحزب.

ومن الترتيبات المؤسساتية الجديدة التي عرفتها البلاد أيضا، مصادقة البرلمان، المُدار من قبل جبهة التحرير الوطني، في سبتمبر 1989 على الاعتراف بالوجود القانوني للأحزاب الإسلامية والبربرية. هذا القرار الذي شكل تحت ضغط من الرئيس، اعتبر بادرة سياسية هامة بالنظام الجزائري، أكثر من أي

---

(1)- ***Ibid.,*** P. 43.
(2)- ***Ibid*** ., P.46.

قاعدة دستورية رسمية، لأن العملية الديمقراطية في الجزائر أثناء هذه الشهور الأولى من عملية الانتقال السياسي، كانت في حاجة إلى بعض الثقة، التي يجب أن تحقن في النظام الاجتماعي وال سياسي. حيث بدا الناس أكثر حرية للكلام وزاد عدد حركات الاحتجاج بشكل مثير.

يصور الانتقال الديمقراطي في الجزائر، بشكل واضح عدة معضلات، تبدو أكثر تعقيدا من الانتقالات السياسية التي تتضمن أنظمة مطلقة، حركات إسلامية مجتمع مدني مشتت، ففي 1988 تحت ضغط الشارع، النظام الجزائري حاول حل الأزمة الاقتصادية والاجتماعية باقتراح برنامج التحرير السياسي، وشكل بذلك أحد الانتقالات الديمقراطية الفريدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكن هذا الجهد الأصيل في خلق إجماع جديد حول الحكم وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، وقع في مشكلة حيث عمليات الدمقرطة هيجت التوترات الاجتماعية والمعارضة . هذا الأثر الجانبي قد يصيب كل الانتقالات السياسية وقد لخص بشكل أفضل من قبل " ألكسيس دي توكفيل " " Alexis de Tocqueville " بأن اللحظة الأكثر خطورة في الحكومات السيئة، عادة عندما تبدأ بإصلاح نفسها"[1].

المطلب الثاني: السمات العامة للدمقرطة في الجزائر.

إن النهج السابق الذي أدى إلى ضعف الأداء والمردودية الاقتصادية للدولة. وكان من مظاهر هذا الضعف تعرض البنية الاقتصادية للتبعية بسبب الاعتماد المطلق على الريع النفطي، ونتيجة لتر اجع أسعار النفط على المستوى العالمي، أصبح التوتر الحالة الملازمة للوضع الاقتصادي الجزائري، وقد ارتبط ذلك بصورة وثيقة بارتفاع معدلات التضخم ومعدل البطالة حتى تجاوز نسبة 25 % وتراكمت الديون فبلغت حوالي 26 مليار دولار[2]، وكانت النتيجة الرئيسة في معظم هذه التحولات هي اتساع الهوة بين النظام السياسي والمجتمع، حيث كانت المقدمة المنطقية للكثير من الأحداث المعارضة للنظام التي كان أبرزها أحداث أكتوبر 1988.

ونتيجة لذلك، جاء الإصلاح الدستوري في فبراير 1989 وإنهاء نظام الحزب الواحد وتجديد النظام السياسي من خلال نظام تعدد الأحزاب.

الإصلاح الدستوري وأثره على البناء الديمقراطي في الجزائر.

شهدت الجزائر إصلاحات دستورية في إطار عمليات الانتقال الديمقراطي والانفتاح السياسي والتي يمكن التطرق إليها من خلال مؤشرات تبين مدى نضج العملية السياسية واستقرار المبادئ الديمقراطية:

---

(1) – *Ibid.*, P. 128.

(2) – العياشي عنصر، "*سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر*"، **المستقبل العربي** ، السنة 17، العدد : 191 جانفي 1995، ص ص 83-84.

1 -**المؤشر الدستوري والسياسي :** وبداية مع دستور 89 الذي تضمن أهم التعديلات لتحقيق جملة من الأهداف[1]:

-إعطاء ضمانات لا بد منها لممارسة الحريات الفردية والجماعية المختلفة الأشكال لممارسة الشعب للسلطة السياسية.

-ترسيخ تنظيم السلطة والفصل بين مختلف فروعها (التشريعية والتنفيذية والقضائية).

وضمن هذا السياق ، فقد حصر "برد فورد يلمن " "Berd ford yelmén" التغيرات التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة في خمسة متغيرات[2]:

أ- التنظيم الحزبي : من خلال اعتماد التعددية الحزبية (حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع الحزبي المادة 40 من دستور 89).

ب- الثقافة السياسية: بظهور نخب سياسية جديدة وطموحة كنتاج للتعددية السياسية.

ج- ثقافة سياسة جديدة قائمة على التعددية تقر بمبدأ الحوار والتفتح على الغير والحق في الاختلاف.

د- تنامي المجتمع المدني من خلال الدور المتزايد للتنظيمات المختلفة أضفت حركية انعكست على عمل الصحافة الحرة، التي انتشرت بكثرة . ومما يدعم هذه الحركية النزعة القوية إلى تكوين الجمعيات. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حوالي 288 جمعية تم تكوينها في السنتين الأوليتين (1990و 1991) من التسعينيات، ويبدو هذا الأمر طبيعيا بالمقارنة مع الفراغ الكبير الذي كان سائدا في مجال الجمعيات[3].

ويمكن تلخيص بنية المجتمع المدني في التجربة الجزائرية مند الاتجاه نحو التعددية في سمتين بارزتين:

- تتعلق السمة الأولى، " بحيوية المجتمع المدني، [...] سواء قيست هذه الحيوية بتعدد تنظيماته، أو كثافة أنشطتها أو انخراط أعضائها في مشكلات المجتمع وقضاياه "[4]. وضمن هذا السياق، ندرج على سبيل المثال، تعاطي تنظيمات المجتمع المدني مع العنف، وانتهاكات حرية الرأي والتعبير، حيث لعبت "منظمات حقوق الإنسان، وبخاصة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان ونقابتي الصحفيين والمحامين، دور بارز في ما يتعلق بمعارضة انتهاكات

---

[1] - عمر فرحاتي و أحمد فريحة، "**مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر**"، كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر في الجزائر، جامعة بسكرة، ديسمبر 2005. ص 40.

[2] - المرجع نفسه، ص 41.

[3] - عبد النور ناجي، ***النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية***، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006، ص152.

[4] - أيمن ابراهيم الدسوقي، " المجتمع المدني: الحُجرة- الحصار- الفتنة"، المستقبل العربي، السنة 23، العدد259، سبتمبر،2000 ص63.

الحريات العامة والقوانين "[1]، بالإضافة عن الندوات العديدة والإضرابات العديدة التي نظمتها نقابة الصحفيين للدفاع عن حرية الصحافة ووقف مدبجة الصحفيين[2].

- أما السمة الثانية فتتعلق بمبدأ الاستقلالية من حيث الذمة المال ية، الشيء الذي أثر على فعالية الكثير من تنظيمات المجتمع المدني.

هـ- الشروع في اعتماد نموذج جديد في الاقتصاد على الأسس الليبرالية.

2 -المؤشر الانتخابي:

تعد الانتخابات الترجمة الحقيقية للمبادئ الدستورية في الواقع ومن ثم فإنها تشير إلى الدور الفعلي الذي يلعبه ا لشعب في اللعبة السياسية . وقد شهدت الجزائر على امتداد التجربة ثلاث أنواع من الانتخابات:

أ- الانتخابات المحلية:

وكانت أول هذه الانتخابات في 12جوان 1992 شاركت فيها العديد من التشكيلات السياسية الجديدة، أهم ميزة ميزت هذه الانتخابات أنها جاءت وفقا لنظام انتخابي جديد فتح المجال للمنافسة السياسية، كما تدعمت ببعض الضمانات الدستورية نصت عليها المادة 49 حيث يحق لكل مترشح أو ممثله المؤهل قانونا في نطاق دائرته الانتخابية أن يراقب جميع عمليات التصويت وفرز الأوراق وتعداد الأصوات بالقاعات التي تجري بها الانتخابات، وان تسجل في المحضر كل الملاحظات.

للإشارة فقد أفرزت هذه الانتخابات فوز حزب معارض لأول مرة ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (بنسبة 55.25 % وبذلك تحصلت على الأغلبية المطلقة في 853 بلدية وكذا 32 مجلس شعبي ولائي). تلتها بعد ذلك الانتخابات المحلية الثانية سنة 1997، بعد مرحلة فراغ، إضافة تغييرات كبيرة مرة بها التجربة أهمها:

-حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، علما أن هذه الانتخابات قد جرت وفقا لقانون جديد غير نمط الاقتراع وقد أفضت نتائجها إلى فوز التجمع الوطني الديمقراطي بالأغلبية.

أما الانتخابات الثالثة فكانت في أكتوبر 2002، وعرفت بدورها مشاركة سياسية قياسية للأحزاب السياسية، والتي توجت بفوز جبهة التحرير الوطني ثم تلتها الانتخابات الأخيرة في نوفمبر 2007 تميزت بمشاركة حزبية واسعة، بالإضافة إلى عدم مشاركة بعض الأحزاب المعارضة (الإصلاح) أفرزت فوز حزب جبهة التحرير الوطني [3].

---

(1) - *المرجع نفسه*،ص ص 76-77.

(2) - *المرجع نفسه*، ص 77.

(3) - عمر فرحاتي و أحمد فريحة، **مرجع سابق**، ص ص 42-43.

ب- **الانتخابات التشريعية:**

عرفت الجزائر في مسارها الديمقراطي أربع انتخابات تشريعية كانت بدايتها مع ديسمبر 1991(بفوز الجبهة الإسلامية لإنقاذ بـــ 188مقعد) والثانية سنة 1997 والثالثة سنة 2002 والرابعة في ماي 2007. وكما سبق الذكر فقد عرفت هذه الانتخابات مشاركة قياسية للأحزاب السياسية أفرزت في أولها فوز الحزب المعارض (الجبهة الإسلامية للإنقاذ) وحزب جديد في الثانية، مع عودة نتائج الاستحقاقات لصالح الحزب العتيد في الثالثة والرابعة منها.

ج- **الانتخابات الرئاسية:**

شهدت الجزائر منذ الانفتاح السياس ي سنة 89 أربع انتخابات رئاسية بداية مع سنة 1995 شاركت فيها أربعة أحزاب سياسية وشخصية مستقلة وانتخابات ثانية سنة 1999، وانتخابات ثالثة سنة 2004 ثم الانتخابات الأخيرة في أفريل 2009.

يبرز من خلال المؤشر الانتخابي وجود تغير في العمل الانتخابي ترجم من خلال مشاركة تعددية في هذه الانتخابات.

تبين هذه المؤشرات، السيرورة التي مرت بها عملية الانتقال إلى الديمقراطي في الجزائر، حيث يمكن أن نلاحظ بأن هناك انفتاح للنظام السياسي وأنه هناك تحول نحو التأسيس للمشاركة وحماية حقوق الإنسان، وبالرغم من ذلك يمكن استنتاج ما يلي[1]:

- مع وجود النصوص الدستورية والضمانات القانونية إلا أن المتفحص لدستور 89 أو 96 يلاحظ إحالة تنظيم ممارسة الحقوق المختلفة للقوانين.
- القيود الكثيرة المفروضة على نشأة الأحزاب السياسية وبصفة خاصة، أثناء التعديل الدستوري 96، "قانون الأحزاب سنة 1997".
- استمرارية تبعية السلطة القضائية للسلطة التنفيذية بالرغم من وجود نص دستوري 89-96 على ضمان استقلاليتها.
- تقليص دور المؤسسة التشريعية في اقتراح القوانين، وتقييد الرقابة.
- عدم خروج التقنيات الدستورية في كل دستور 89-96 عن تبعات النظام السلطوي ويظهر ذلك من خلال السلطات الواسعة لرئيس الجمهورية في تعيين الحكومة وحل البرلمان، إضافة إلى وجود ثغرات كانت سببا في خلق أزمة دستورية سنة 1991 وبداية 1992.

أما على المستوى الانتخابي، فإن عدم مسايرة قوانين الانتخابات للتحول، مما أفرز تشكيك دائم بنزاهة، الانتخابات (قضية الوكالة، المحاضر، الصناديق المتنقلة).

- الإقصاء الذي شمل بعض القوائم، باستخدام آليات قانونية.

---

(1) - عمر فرحاتي و أحمد فريحة، *مرجع سابق*، ص 46.

-استخدام العنف أدى إلى توقيف وإلغاء الانتخابات التشريعية.

إن جميع هذه المظاهر المتعلقة، بتبني العقائد الرسمية للديمقراطية الدستورية التحررية من؛ انتخابات مستندة على الاقترا ع العام، الأحزاب السياسية التنافسية والحريات المدنية ...إلخ التي تبنتها الجزائر ضمن موجة الدمقرطة الثالثة التي حدثت في الربع الأخير من القرن العشرين مثل بقية الأمم الإفريقية النامية والديكتاتوريات التي كانت سائدة في أمريكا اللاتينية، يشير في المقابل إلى أن ديمقراطيات القرن الواحد والعشرين بدأت تغادر النموذج التقليدي نحو أشكال جديدة للديمقراطي ة تتميز بالطرق التشاركية في صنع السياسة . وقد شكلت سهولة وصول العامة إلى الشبكات الإعلامية، إحدى الأسباب الرئيسية لهذا التحول، حيث اعتُبرت لدى الكثير أنها ستكون باعثا جديدا " لدمقرطة الديمقراطية" على حد تعبير " Giddens". ضمن هذه الفكرة التي أصبحت متأصلة في الفكر الديمقراطي، ما هو موقع الجزائر ضمن هذا السياق الاجتماعي والتقني الجديد؟

المبحث الخامس: فرص تطبيق الديمقراطية الإلكترونية في الجزائر.

لقد بين الفصل السابق، أن الإنترنت أصبحت إحدى أهم وسائل الاتصال لتقديم المعلومات للمواطن، وخلق تفاعل أكثر سهولة بين الحكومة والمواطن وبقية الفواعل في المجتمع تحت مفهوم "الديمقراطية الالكترونية". غير أن تبني هذا المفهوم بشكل كامل، يتباعد من حيث مستوى التطبيق من بلد إلى آخر، وقد بين هذا الفصل من ناحية أخرى عوامل نجاح إستونيا، كبلد حديث الاستقلال وحديث العهد بالديمقراطية أيضا، في تبني النموذج الرقمي للدولة، وقد كانت النتائج جد ايجابية خاصة في تحقيق أحد أهم منطلقات الديمقراطية الإلكترونية المتمثلة في التصويت الإلكتروني، حيث كان أحسن نظام تصويت على مستوى العالم على حد تعبير " جونسون كيتكات" "Jason Kitcat *"، الناقد المتحمس لأنظمة التصويت الإلكتروني بجامعة " Sussex "؛ حيث أقر بأن نظام التصويت الإلكتروني في إستونيا كان الأكثر أمنا حتى الآن[1] . وضمن هذا السياق، يبدو أن هذا النموذج ملائم لقياس فرص الجزائر أيضا، كبلد حديث الانتقال إلى الديمقراطية، في تبيني مفهوم الديمقراطية، على وجه الخصوص، في التفاعل بين الحكومة والمواطن تحقيقا لفكرة "مركزية المواطن في العملية الديمقراطية" التي كانت نقطة البداية في إشكالية هذه الدراسة.

المطلب الأول: الإنترنت والاستعداد التقني في الجزائر.

انطلاقا من ضرورة تطوير مجتمع المعلومات كشرط لتطبيق الديمقراطية الإلكترونية، فلنحدد في البداية البنية التحتية للجزائر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وبعد ذلك سوف تتحدد معالم تطبيق الديمقراطية الإلكترونية في الجزائر.

من وجهة النظر هذه، وكما سبق أن رأينا، كيف أن إستونيا قد استوعبت معايير الانتقال إلى مجتمع المعلومات، من خلال الأخذ بمبادئ اقتصاد ما بعد الصناعة أو ما يعرف اليوم باقتصاد المعرفة، والذي تم من دون صعوبات، فإن الوضع في الجزائر يختلف اختلافا جوهريا حيث لا يمثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلا 1 % من الناتج المحلي[2].

---

* مستشار وباحث على الإنترنت بجامعة "Sussex " بالمملكة المتحدة، وفي منتدى مناقشة على الإنترنت، يؤكد " Kitcat" أن استعمال استونيا لمفتاح عام في بطاقات الهوية الرقمية خطوة ايجابية لحل الكثير من القضايا التي واجهت البلدان الأخرى.

[1]- Alun Thomas, ***A comparative analysis of electronic elections conducted between 2000–2005,*** western Australian electoral commission, 2007, P.41.

[2] - Nadia Chettab, ***Economie, Tic Et Bonne Gouvernance En Algerie,*** Université Badji Mokhtar, Annaba, P.04. disponible sur : < **www.drdsi.cerist.dz/SNIE/chettab.pdf**>. Accédé le: 09-05-2009.

مما لاشك فيه، أن المؤسسة الوطنية لنظم المعلومات قد سيطرت منذ الثمانينات، على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الج زائر، غير أن محاولة الجزائر الاندماج في الديناميات العالمية، فتح المجال لتراجع هذه السيطرة لصالح العديد من الشركات الخاصة التي أصبحت تعمل على بيع المعدات وتطوير البرمجيات وتدريب المستخدمين.

غير أن النشاط في مجال الحوسبة في الجزائر لا يزال ينحصر في الن شاط التجاري وليس الصناعي، حيث تفتقر الجزائر إلى تصنيع حقيقي لمنتجات جزائرية توزع في السوق المحلية، حيث بلغ حجم الواردات حوالي 50.000 ألف حاسوب سنويا، وتمثل المصادر الرئيسية لمعظم هذه المنتجات شركات أسيوية بسبب تكلفتها المنخفضة[1].

ومما له أهمية ،في هذ ا السياق، هو استمرار الموردين المحليين في إمداد السوق المحلية، رغم قيود التأخير في تسليم المعدات نتيجة الإجراءات الجمركية التي يمكن أن تستمر لأكثر من ستة أشهر.

ولفهم التطورات التي عرفها مجتمع المعلومات في الجزائر، يمكن عرض ثلاثة معايير أساسية، كثيرا ما تستخدم في تقييم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أي دولة وهي : التوزيع، والتعليم ودرجة الوصول إلى الإنترنت.

– **التوزيع**: تعد الجزائر من بين البلدان التي تعرف ضعفا في مجال الحوسبة، حيث ظلت تفتقر إلى توزيع واسع النطاق لمعدات الكومبيوتر، فمعدل الانتشار على أقصى تقدير لم يتجاوز 12 % يوفره عدد محدود من تجار التجزئة، وربما كانت القيود المفروضة على شركات تطوير البرمجيات وارتفاع السعر الرسمي للحاسوب (خمسة أضعاف معدل الدخل الشهري)، إحدى الأسباب القوية وراء هذا الضعف[2].

– **درجة الوصول إلى الإنترنت**: يمثل عام 1993 تاريخ دخول الجزائر إلى شبكة الإنترنت، وحتى عام 1997 كان استخدام الشبكة يقتصر على المؤسسات المتخصصة، وفي ديسمبر 1997 تم تمديد الشبكة للأفراد حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر حوالي 400.000 مستخدم.

بعد إدخال الإنترنت في الجزائر، كان مركز الأبحا ث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST) الهيئة العامة الوحيدة المسؤولة عن التزويد بالإنترنت حتى اليوم من حيث القدرة وعدد المشتركين، في حين أن الوقت الحالي يشهد عددا متزايدا من الشركات العاملة في السوق الجزائرية من أهمها : " "Servnet" "Solinet" EEPAD"، ومن المهم هنا التأكيد على أن هذا التطور كان انعكاسا لعملية الإصلاح والتحرير التي أطلقتها السلطات الجزائرية في قطاع الاتصالات السلكية لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل عام . ففي جويلية 1998 اعتمدت الحكومة مرسوما لمقدمي

---

(1) - Didier Le Peutrec et Jean-Paul Paoli, "*Nouvelles technologies de l'information en Algérie*", Ambassade De France En Algérie, avril 2005. P.01.

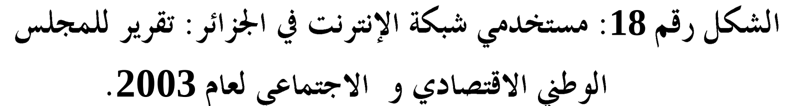
(2) - Didier Le Peutrec et Jean-Paul Paoli, ***Op. Cit***. P. 01-02.

خدمات الإنترنت من طرف القطاع الخاص (**أنظر الملحق رقم 09**)، هذا القرار الذي طال انتظاره لإتاحة المجال أمام مستعملي الإنترنت للحصول على وصول أفضل إلى شبكة الإنترنت في ظل عدم القدرة على الاستيعاب الذي أصبح يعرفها مركز الأبحاث في الإعلام العلمي والتقني (CERIST)[1]. في حين أن شروط الاستغلال، فقد حددت بموجب مرسوم آخر، صدر في أكتوبر 2000 حيث حددت المادتين 02 و 04 منه أن وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية هي المسؤولة عن الترخيص لإنشاء وتشغيل هذه الخدمات.

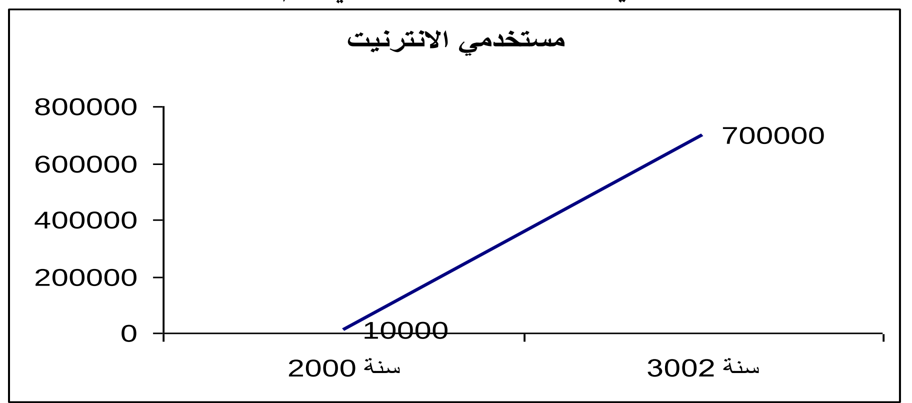
إن أهم النتائج الرئيسية في هذه الإصلاحات، هي تحويل اتصالات الجزائر من إدارة كلاسيكية إلى شركة ذات أسهم مع فتح مجال المنافسة في مجال الهواتف النقالة بمنح الترخيص لمشغل أجنبي من القطاع الخاص (شركة أوراسكوم).

هذه الخطوات مكنت من تحرير القطاع الخاص، لاسيما الشركات عبر الوطنية التي تنظر إلى الجزائر على أنها من الأسواق الكبيرة والغير تنافسية، وبالتالي فهي إيجابية للغاية، غير أن حصة الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال منخفضة، حيث بلغت 6,5 عام 2000.

ومع ذلك، فإن هذا لا يعني الحكم على الإنترنت في الجزائر بالثبات في المستويات السابقة وعدم التطور، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في عدد مستخدمي الإنترنت(**أنظر الشكل رقم 18**).



الشكل رقم 18: مستخدمي شبكة الإنترنت في الجزائر: تقرير للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي لعام 2003.



المصدر: عبد القادر حلادي و سليمة كويسي ، "**تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في الجزائر وضعية و آفاق**"، اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول العربية من إ 13- 15 مارس، مسقط، عمان. على الموقع: <**www.shatharat.net/vb/showthread.php?t**>

[1] *-Ibid .*

المطلب الثاني: موقع الجزائر من مجتمع المعلومات.

إن الوقوف على واقع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر، يشهد مجالات عديدة، وفي هذا المستوى يصبح حصر مجالات التطبيق، ضمن هذا السياق، أمرا ملموسا . وعلى ذلك فإن التحليل سيتجه إلى بعض القطاعات تبعا لمتغير حركيتها وسرعة استجابتها ولو بصورة جزئية . وسوف نأخذ ضمن هذا الموضع مشروع ربط قطاع العدالة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال كوسيلة للوصول إلى عدالة في متناول المواطن بأكثر فعالية و سرعة. و منح القاضي الوسائل التقرية لإتمام مهامه على أحسن وجه. أما الثاني فيشمل مؤسسات التعليم والمؤسسات المخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي، بما في ذلك مراكز البحوث والبحث والتطوير لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، حيث نجد هذا التركيز ذاته، إذا ما نظرنا إلى حالة استونيا فيما سبق.

– قطاع العدالة و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال:

إن برنامج إصلاح العدالة أدى إلى إعادة تنظيم الإدارة المركزية، باستحداث مديرية عامة جديدة مكلفة بالعصرنة، ويتعلق الأمر بالدرجة الأولى بمواكبة قطاع العدالة لعصر تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وخاصة الإعلام الآلي ليس فقط، كمتغير وسيط من أجل إدخال الآلية في الأعمال والإجراءات والملفات القضائية، بل يفترض أن تصاحبه جهود منظمة لمراجعة وإعادة النظر في الهيكلة و المناهج الحالية، لتتمكن فعلا من إعطاء أكثر فعالية لهذه التعزيزات التكنولوجية الحديثة وذلك من أجل شفافية وحسن سير المرفق العام[1].

وربما كان، انجاز أرضية للإنترنت (ISP) منذ نوفمبر2003، أحد العناصر التي تترجم التحول نحو هذا النهج السابق، حيث تم تزويد قطاع العدالة بممول للدخول إلى عالم الإنترنيت ذات نوعية رفيعة خاصة بالقطاع، تلبي الأهداف الخاصة با لإدارة و الهيئات القضائية، و تسمح له بإنشاء و تسيير ذاتي لاتصالاته الإلكترونية و تعميم الوصول إلى المعلومة لكل موظفي العدالة.

وقد شهدت أواخر نوفمبر 2003 أيضا، استحداث موقع إلكتروني (www.mjustice.dz)، " موجه لإعلام المواطن بكل نشاطات وزارة العدل (إعلامه عن مختلف المسابقات التي تنظمها وزارة العدل، نتائج هذه المسابقات، المناقصات، نشاطات الوزير...إلخ) و داخل هذا الموقع توجد أيضا نافذة تسمى (بوابة القانون) مخصصة لممارسي القانون تحتوي على مختلف القوانين والمحاضرات القانونية.."[2].

وعلى صعيد آخر، فإن تطوير الأنترانيت (INTRANET) في قطاع العدالة والموجه بالخصوص إلى الاتصال الداخلي بين موظفي العدالة ، قد ساعد في العمل المشترك بين مختلف المصالح .

---

(1) – أنظر موقع وزارة العدل< **www.mjustice.dz** >

(2) – الموقع نفسه

هذه الوسيلة التي بُدء العمل بها كمرحلة أولى في الإدارة الم ركزية، قبل تعميمها إلى كل الجهات القضائية في 2005.

غير أن ما أصبح مميزا ضمن هذا القطاع، هو نظام صحيفة السوابق القضائية الذي مكّن من خلاله تسليم الصحيفة رقم 03 للمواطن والصحيفة رقم 02 للإدارات العمومية في وقت قصير ومن أي جهة قضائية متواجدة بالتراب الوطني. ويتم كذلك بواسطة هذا النظام معالجة عملية رد الاعتبار بقوة القانون بصفة آلية (1). كما يساعد على المعالجة السريعة و الفعالة للملفات المساجين من طرف قاضي التحقيق أو وكيل الجمهورية خاصة في الأوضاع الحساسة كحالة اتخاذ قرار الإفرا ج المؤقت والحجز تحت النظر.

– تكنولوجيا المعلومات في النظام التعليمي الجزائري.

من بين المشاريع ، التي يمكن أن نشير إليها ، ضمن هذا السياق ، منها ثلاثة رئيسية : الأول هو البحوث ، في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والثاني يركز على التعلم عن بعد، وتشمل غالبية البنية التحتية ا لأكاديمية من أدوات التعلم عن بعد بما في ذلك مؤتمرات الفيديو . والثالث هو مشروع المكتبة الافتراضية. بالإضافة إلى أن أنشطة البحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد استفادت من تمويل استثنائي، وصل إلى 62 % من مجموع الميزانية للعلوم. وعلى وجه التحديد لتقييم درجة من التكامل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظومة العلم ية في الجزائر، ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المؤسسات العلمية.

إن البحث في مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أجرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقا لبيانات من مركز تطوير التكنولوجيات المتقدمة (CDTA)*، يرجع تاريخها إلى ديسمبر 2002، وبرامج البحوث الوطنية المتعلقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال تشمل 158 مشروعا، وحسب(CDTA) أن حوالي 300 مشروع في مجال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات تشغل أكثر من 1000 باحث(3).

التعليم عن بعد هو مثال آخر على دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجزائر. في هذا المجال، وفي منطقة واسعة مثل الجزائر (السهوب الشاسعة والمناطق الصحراوية)، وعدم كفاية كمية ونوعية الدعم التعليمي، والموارد المادية (في المعدات والبنية التحتية). جعل هذه أداة تعليمية شعلة الأمل، حتى لو أنه قد يقال بأن الوساطة الإلكترونية ليست بديلا عن وساطة الإنسان في عمل من أعمال

---

(1) - حوار مع وزير العدل، حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز مع وكالة الأنباء الجزائرية الأحد 25 مارس 2007.

* Centre de Développement des Technologies Avancées.

(2)- **Hocine Khelfaoui,** *Les TIC dans le système algérien d'enseignement et de recherché,* La Revue électronique **Tic & Développement**, vol. 02, 11 mai 2005. Disponible sur : < www.tic.ird.fr/larevue>. Consulté juillet 2009.

التدريس.غير أنه هناك بعض المشاريع الكبرى لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم العالي، مثل جامعة التكوين المتواصل الافتراضية، الموجودة منذ عام 2002.

وبالإضافة لهذا المشروع، حاولت بعض الهياكل منذ سنوات لتصميم التعلم عن بعد عن طريق "محاضرات فيديو". "Vidéo-conférences "، وهناك نظام تم تصميمه من قبل فريق من CDTA، الذي اختبر في اكتوبر 1998. ومنذ ذلك الحين لم يعرف هذا المجال تطورات مهمة.

وبالنظر لوجود المؤسسات العلمية على شبكة الإنترنت، يظهر أن عدد المواقع في الجزائر ارتفع إلى نحو 700 في نهاية عام 2002 (حسب CERIST) وإلى 1113 في جويلية 2004، وفقا لموقع بوابة الجزائر (algeria-guide.com).أي ما يقابل 0.04 مواقع لكل 1000 نسمة. وبالمقارنة مع بلدان أخرى، فإن هذا الرقم لا يكاد يذكر. وألمانيا هي البلد الأكثر حضورا على شبكة الانترنت بـــ 85 موقع لكل 1000 نسمة، تليها النرويج بـــ 66 موقعا. وتأتي فرنسا في المرتبة العشرين بعشرة مواقع لكل 1000نسمة.

بيدو أن هناك جميع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على شبكة الإنترنت . هناك 111 في المجموع (**انظرالجدول رقم 07**).

الجدول رقم 07: عدد المواقع الإلكترونية في الجزائر حسب كل قطاع.

القطاع	المواقع	القطاع	المواقع
الصحافة المكتوبة المرئية والمسموعة	67	**الصناعة والتجارة الخدمات**	408
مؤسسات الدولة والمؤسسات السياسية	112	**التعليم والبحث**	**111**
الجمعيات	101	**الصحة والمستشفيات**	44
الرياضة والترفيه	86	**الفندقة والترفيه**	51
عدد المـــــواقع الكلي			980

المصدر: مقتبس بتصرف عن - Hocine Khelfaoui, ***Op.Cit***.

ومن خلال ملاحظة محتوى بعض المواقع للجامعات الجزائرية، يكشف محتوى هذه المواقع أنها دائما تقريبا تقتصر على عرض موجز للجامعة . وأن المعلومات الموجودة بها نادرا ما يتم تحديثها و لا تقدم سوى قليل من الفائدة للمستخدمين والجمهور عموما. نلاحظ أيضا، أن المعلومات المتوفرة عموما في موضوع البحوث الجارية في المؤسسة أو البرنامج من الحلقات الدراسية في الماضي أو المستقبل . عند وجودها.

وبهدف تبادل المعلومات بين الجامعات والهيئات والمراكز البحثية عبر الوطن، فقد ساهم مركز البحث والإعلام العلمي والتقني منذ بداية 2001، في التأسيس لشبكة علمية على المستوى الوطني يطلق عليها اسم " الشبكة الأكاديمية للبحث " " ARN"* تشتمل على كل على كل الأبحاث العلمية والمذكرات أي التأسيس لمكتبة افتراضية[1].

– الإنترنت في المدارس الجزائرية:

لم تصبح كلمة الإنترنت غريبة في الجزائر على الأطفال الذين لا يزالون في المرحلة الابتدائية أو لكبار السن وحتى ربات البيوت الذين لم يسبق لهم استعمال الكومبيوتر، غير أن الواقع يخفي استخدام هذه الوسيلة الجديدة بشكل واسع.

ومع ذلك، ووفقا لبعض البيانات التي أدلى بها بعض المسؤولين في التعليم الوطني، أن الحكومة قد استثمرت مبالغ طائلة لجعل شبكة الإنترنت في المدارس، وكأداة للتعلم. آخرها تصريح وزير التربية الوطنية " أبو بكر بن بوزيد"، بالندوة الدولية التي عقدت في الجزائر في أفريل 2008، حول استخدام الإنترنت في المدارس. حيث ذكر أن الدولة قد خصصت مبلغ 16 مليار دينار جزائري لتحقيق الهدف المتوقع؛ أي لتزويد جميع المدارس بأجهزة الحاسوب وضمان الربط على شبكة الإنترنت. المسؤول نفسه أشار إلى أن هذا هو إصلاح النظام المدرسي الذي بدأ في السنوات الأخيرة[2].

ومن أهم المظاهر الملموسة لهذا التوجه، اختيار الجزائر لاثنين من الشركات الأجنبية "بل " " Bull" و"سيمنس" "Siemens" لتوقيع عقد لتجهيز المدارس الجزائرية بأجهزة الاتصال، وقد بلغ مبلغ هذا العقد 100 مليون دولار، الذي يفوق بكثير ميزانية القطاع التربوي كله في كثير من البلدان الإفريقية. وكان من أهم نتائج ذلك، أن 90 % من المدارس في مدينة وهران، على سبيل المثال، متصلة بالإنترنت[3].

وثمة مشروع آخر تقدمت به وزارة البريد والمواصلات الجزائرية على نفس المنوال من أجل التحسين بمناقصة وطنية-دولية، نشرت بتاريخ 01 أوت 2001، تخص تقديم حلول ومعدات مالية تدعم السحب والدفع محليا وخارجيا وانصبت أساسا على تنصيب 500 محطة دفع آمنة، في واجهة وكالات البريد للتسديد عن بعد يمكن الوصول إليها عن طريق الحاسبات الشخصية بالإضافة إلى 100 موزع آلي للأوراق النقدية مرتبطة مباشرة مع الشبكة المالية الداخلية (انترانت)[4].

---

* Academic Reshearch Network.

(1) – إبراهيم بختي، "*الإنترنت في الجزائر*"، **مجلة الباحث**، عدد 01/ 2002، جامعة ورقلة، ص 32.

(2) – Salah ziad, *"Algérie L'Internet à l'école : 16 milliards de dinars, et maintenant ?"*, **Le Quotidien d'Oran**, 18-*08-2008*. Disponible sur: <**www.Continentalnews.Fr/Dossier_Impression.Php**?>. accédé le: 09-05-2009.

(3) *-Idem.*

(4) إبراهيم بختي، نفس الرجع، ص 34.

لقد أكد التحليل السابق، بعض المؤشرات لتجسيد مجتمع المعلومات في الجزائر، حيث أن العديد من المؤسسات أصبحت متصلة بالتكنولوجيات الجديدة، بالإضافة إلى حماس الشباب في جميع المسائل المتصلة بالتكنولوجيات الجديدة. غير أن الواقع يبدو أكثر مدعاة للقلق، ففي عام 2002 في تقرير حول التنمية العربية لوحظ بوضوح تأخر الجزائر في هذا المجال، بالمقارنة بجيرانها في المغرب العربي وكذا دول الخليج، حيث بينت الكثير من المنشورات الحديثة حول استخدام شبكة الإنترنت أنها تشكل نسبة 5,7 % من السكان في الجزائر، مقابل 9,2 % في تونس و 15,1 في المغرب[1]. أما في عام 2004، فقد اعتبر التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات* أن أداء الجزائر ضعيفا جدا، حيث جاء ترتيبها في المراتب العشرين الأخيرة (**أنظر الجدول رقم 08**).

الجدول رقم 08 : ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الرئيسية لمؤشر (NRI) لعام 2003-2004.

	الولايات المتحدة الأمريكية	استونيا	مصر	المغرب	تونس	الجزائر
مؤشر (NRI)	01	25	65	64	40	**87**
مؤشر البيئة التكنولوجية	01	25	60	61	36	**94**
مؤشر الاستعداد التكنولوجي	03	22	71	70	42	**80**
مؤشر الاستخدام التكنولوجي	01	27	63	59	45	**89**

المصدر: مقتبس بتصرف من المرجع السابق، ص ص05- 08.

---

[1] - Ahmed Bensaada *"Plaidoyer pour des classes branchées en Algérie "*, **Le Quotidien d'Oran,** Dimanche 08 avril 2007, P.08.

* التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات: من ابرز النشاطات البحثية التي تصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في "دافوس" بسويسرا، يستخدم كمؤشر لقياس مدى استعداد الدول المشاركة فيه، من التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، كما يسمح بفهم مواطن الضعف في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال . يستند التقرير في ترتيبه للدول المشاركة فيه، على تقييم مؤشر الاستعداد أو جاهزية الدولة في مجال التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال (The Networked Readiness Index (NRI))، على ثلاثة مستويات : مستوى الأفراد و مستوى الأعمال التجارية ومستوى الحكومة. ويعتمد مؤشر (NRI) لقياس هذه المستويات على ثلاثة مؤشرات رئيسية أخرى وهي:

- مؤشر البيئة التكنولوجية (Environment Component Index): ويتضمن بيئة السوق، البيئة التشريعية والتنظيمية، بيئة البنية التحتية (كالوقت اللازم للحصول على خطوط هواتف جديدة).
- مؤشر الاستعداد التكنولوجي (Readiness Component Index).
- مؤشر الاستخدام التكنولوجي (Usage Component Index). أنظر:

- Soumitra Dutta. Bruno Lanvin and Fiona Paua, ***The Global Information Technology Report 2003–2004:Towards an Equitable Information Society (GITR***), Oxford University Press,New York, United States of America, 2004, P 04.

وعلى الرغم من أن الكثير من التقارير الرسمية تشير إلى أن مستعملي الإنترنت في الجزائر قد وصل إلى 4.5 مليون، إلا أنه حسب التقرير ذاته فقد ازداد هذا التأخر مع نهاية 2008 وبداية 2009، الذي عكس الأداء الناجح لتونس في دول شمال إفريقيا والتأكيد على الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال بهذا البلد ، و هبوط المغرب إلى المرتبة السادسة والثمانين (86) ومصر إلى المرتبة السادسة والسبعين (76). أما حالة الجزائر، فتبقى الصورة مقلقة بدرجة أكبر بهبوط الجزائر إلى المرتبة الثمانية بعد المائة (108) بعدما كانت في المرتبة الثمانية والثمانين (88)[1] (**أنظر الملحق رقم 10**).

الجدول رقم 09: ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر البيئة والاستعداد والاستخدام التكنولوجي لعام 2008-2009.

	مؤشر البيئة التكنولوجية			مؤشر الاستعداد التكنولوجي على مستوى:			مؤشر الاستخدام التكنولوجي على مستوى:		
ترتيب الجزائر	بيئة السوق	البيئة التشريعية والتنظيمية	بيئة البنية التحتية	الأفراد	مؤسسات الأعمال التجارية	الحكومة	الأفراد	مؤسسات الأعمال التجارية	الحكومة
	120	121	93	100	101	110	**81**	129	**128**

المصدر : **مقتبس بتصرف من:** - Soumitra Dutta and Irene Mia, ***Ibid,*** PP. 11-13.

بالنظر إلى هذه المؤشرات، لاسيما مؤشر البيئة التكنولوجية يتضح أن الجزائر مازالت بعيدة عن توفير المناخ المناسب لبناء مجتمع معلومات بشكل ك امل. أما إذا لاحظنا مؤشر الاستخدام التكنولوجي خاصة على مستوى الأفراد و الحكومة كإحدى أهم الفواعل الرئيسية في تحقيق الديمقراطية الإلكترونية، فإن ترتيب الجزائر أيضا يجعلها بعيدة عن تطبيق هذا المفهوم. أما من وجهة المقارنة بإستونيا في هذا المجال فقد حققت إستونيا المرتبة الأولى بالنسبة لدول أوروبا الشرقية عام 2004، أما عام 2009 فقد حققت المرتبة 18 عالميا حسب مؤشر (NRI).

وبشكل عام، يمكن تلخيص الحواجز الرئيسية في إخفاق الجزائر في تحقيق رقمنة الدولة ومجتمع المعلومات عموما في:

-شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية المحدودة (حيث تبقى نسبة الكثافة وعدد المشتركين متواضعة خاصة فيما يتعلق بالهاتف الثابت (حيث يقدر عدد المشتركين بـــ 3.693 مليون

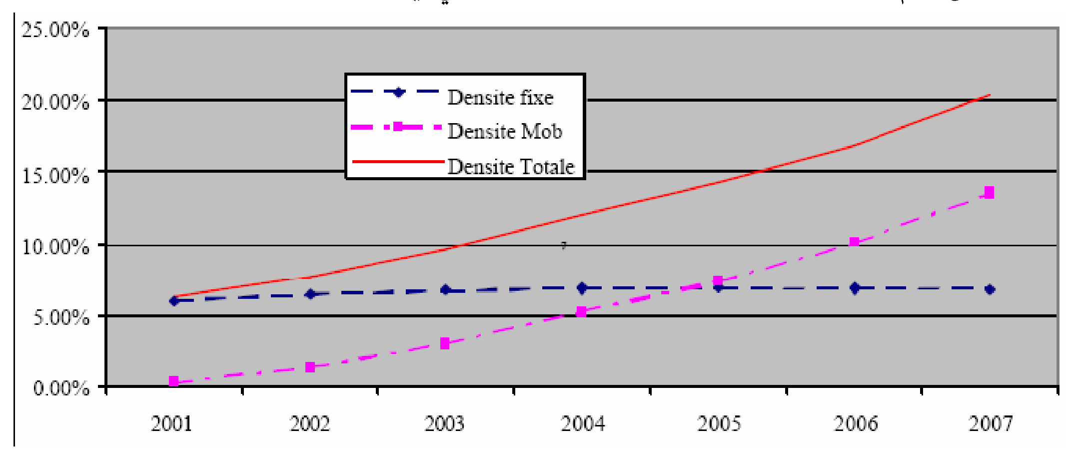
[1] - Soumitra Dutta and Irene Mia, ***The Global Information Technology Report 2008–2009 Mobility in a Networked World***, World Economic Forum and INSEAD, 2009,P 22.

مشترك بنسبة كثافة تصل إلى 10,80 % من السكان فقط الذين يمتلكون الخطوط الثابتة[1] (**أنظر الشكل رقم 19**).

- الإجراءات الإدارية المعقدة في توصيل وسائل الاتصال الجديدة خاصة الانترنت.
- انخفاض معدل الحواسيب الشخصية في المنازل.
- تكلفة معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي لا تزال بعيدة المنال لدى المواطنين. عدم وجود مراكز بحث عاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات السلكية والاسلكية، على الرغم من وجود مركز الإعلام العلمي والتقني، غير أنه لا يخرج عن كونه بنك للمعلومات دون تطوير برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصال بشكل واضح.

وفي هذا المستوى يمكن أن تظهر أيضا، عددا من العقبات المحتملة التي تعارض الإصلاحات التي تشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات . والعقبة الأولى هي مقاومة البيروقراطية نظ رًا لعدم وجود حوافز للتعاون، أو الجهل بالمكاسب المحتملة. والعقبة الثانية تكمن في تصميم نظم غير مرضية. قد تكون من الناحية التقنية والفنية غير مجدية تماما في الممارسة العملية . نتيجة نقص الموارد، بما في ذلك العاملين المؤهلين والمعدات[2].

الشكل رقم 19: النسبة المقدرة لكثافة الاتصال الهاتفي في الجزائر



المصدر: الاتحاد الدولي للاتصالات UIT : < www.itu.int >

وفي مقابل ذلك، يكمن إرجاع تأخر الجزائر في تحقيق مجتمع المعلوما ت، إلى الجانب الاجتماعي، فمن ناحية لا يزال الكثير من السكان يعانون الأمية التي بلغت 28، تشكل النساء نسبة 52 %، حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008[3]، ومن ناحية أخرى، فإن

[1]– حفيظ صواليلي،"*قطاع تكنولوجيا الإعلام متأخر ب 5 سنوات على الأقل*"، ***جريدة الخبر***، العدد 5606، 14 أفريل 2009، ص 05.

[2]- Riadh Bouriche, ***Op.Cit.***, P. 06.

[3]– تقرير التنمية البشرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على الموقع :

http://www.dz.undp.org/evenements/Lancement_NHDR2008.html<>

تاريخ آخر اضطلاع: 09-05-2009.

مستويات الوعي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصال منخفضة جدا، ما يجعل المواطن إلى استخدام هذه التكنولوجيات إلا في حالة الضرورة.

أما على مستوى الحل البديل في تحقيق مجتمع المعلومات في الجزائر، فيترجم بالإستراتجية التي وضعتها الجزائر المعروفة " الجزائر الإلكترونية 2013" " e- algerie 2013"، تهدف إلى خلق نمط تسيير إلكتروني . ومن أجل تحليل هذه الإستراتجيةِ بوضوح، سوف نقدم أهم أهدافها بشكل مختصر، وترتبط أساسا بـــ[1]:

- تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارة العمومية.
- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الشركات.
- تطوير الآليات والإجراءات التحفيزية الكفيلة بتمكين الموطنين من تجهيزات وشبكات تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- دفع تطوير الاقتصاد الرقمي.
- تعزيز البنية الأساسية للاتصالات ذات الدفق السريع والفائق السرعة.
- تطوير الكفاءات البشرية.
- تدعيم البحث (التطوير والابتكار).
- ضبط مستوى الإطار القانوني.

وإذا كان من الصعب مسبقا، معرفة ما سوف تحققه هذه الإستراتجية، وبالرغم أيضا من ازدياد عدد المزودين بالإنترنت حيث يصل إلى حوالي 80 متعامل، لكن يمكن القول ضمن هذا التحليل، أنه يُتوقع بقاء الوصول الجماعي للإنترنت في الجزائر في مستويات منخفضة، خاصة إذا ارتبط الأمر بالقدرة المنخفضة للناس في الحصول على المعدات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال . ويبدوا أن هذه المستويات ستنخفض أكثر في الريف، حيث تتطلب الإنترنت شبكة هاتف كثيفة وموظفو صيانة، ومقاهي إنترنت ...إلخ، في إطار الإستراتيجية الوطنية لبناء مجتمع المعلومات فإن الجزائر مجبرة على إنشاء إطار قانوني وتنظيمي ، لتكون متسقة مع تطور وتيرة التنمية الحالية في الاقتصاد العالمي الجديد القائم على المعرفة وضمان بيئة إلكترونية قائمة على الأمن والحماية والحرية . تتعلق بالتبادل الالكتروني للبيانات، وحماية البيانات الشخصية، والجريمة والاحتيال الالكتروني والملكية الفكرية و التوقيع الرقمي، وأمن البيانات (من خلال التشفير والترميز).

والدولة الجزائرية لكي تكون أيضا، متسقة مع مجتمع المعلومات المعلن، يجب أن تأخذ زمام المبادرة في تحديث إدخال خدمات إلكترونية يمكن الوصول إليها من خلال وسائط الإعلام الجديدة. من خلال

---

[1] – وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، ***الجزائر الإلكترونية 2013***، اللجنة الإلكترونيةِ، ديسمبر 2008، ص ص 08-11.

التحديث الرئيسي للإدارة العامة، على نحو يؤدي إلى مزيد من الشفافية والكفاءة ، والإنفاذ الصارم للقانون والرؤية في المستقبل، وذلك بفضل توافر البيانات الموثوق بها . وقد أظهرت التجربة الدولية أن تعزيز الإدارة الإلكترونية (أو "الحكومة الإلكترونية) يتطلب:

–التعاون النشط بين جميع الوكالات الحكومية حول مشروع الحكومة الالكترونية.

–و جود نظم المعلومات في أداء تلك الحكومات.

يمكننا القول أن تنمية الحكومة الإلكترونية، يجب أن تستوفي ثلاثة شروط أساسية : الحد الأدنى من البنية التحتية التكنولوجية ورأس المال البشري، والاتصال للجميع . لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد لا تكون مربحة إذا كان استخدامها ليشمل كافة قطاعات المجتمع، وهذا من خلال وضع إستراتيجية متماسكة لمجتمع المعلومات والمعرفة[1].

المطلب الثالث: واقع تطبيق الديمقراطية الإلكترونية في الجزائر.

عند دراسة الديمقراطية الإلكترونية في العالم النامي بشكل عام . فإن تحقيق مجتمع المعلومات كشرط لتحقيق مشاركة قوية، يجب أن يؤخذ في الاعتبار.

وبالنسبة للجزائر، فقد كان لفتح المجال أمام شركات الاتصالات الخ اصة بالإضافة إلى الجانب التشريعي الذي عمل على إلى إلغاء الكثير من القيود وتنظيم سوق الاتصالات، عوامل مهمة في زيادة استعمال الإنترنت والهواتف الجوالة في السنوات الماضية. ومع ذلك فإن مجتمع المعلومات في الجزائر لا يزال في مراحله الأولى. غير أن واقع الجزائر في تحقيق مجتمع المعلومات، لا يعني الامتناع عن دراسة فرص الديمقراطيةِ الإلكترونية في هذا البلد.

وبالنظر إلى هذا الواقع، يمكن المجادلة بأن عدم وصول الجزائر إلى تحقيق بناء تحتي لمجتمع المعلومات، يكشف منذ البداية أن تطبيق الديمقراطية الإلكترونية بشكل كام ل أمرا صعبا، مما يستوجب، ضمن هذا السياق، التركيز على الإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية، كما سنشير ضمنا إلى نموذج الديمقراطية التداولية، من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من خلال تحليل البوابة الإلكترونية للبرلمان الجزائري، ومفهوم الإعلام الجماه يري، بتحليل البوابات الإلكترونية لأبرز الأحزاب السياسية في الجزائر.

---

[1]-Riadh Bouriche, ***Op.Cit.,*** P. 07.

1 - **البرلمان:**

يمارس السلطة التشريعية في الجزائر برلمان متكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة ومن واجب البرلمان، حسب المادة 100 من الدستور، " في إطار اختصاصاته الدستورية أن يبقى وفيا لثقة الشعب ويظل يتحسس تطلعاته" [1]

وفي ظل هذه الاختصاصات يمكن للبرلمان أن يتخذ موقع الويب لنشر مشاريع القوانين والتقارير، بالإضافة إلى المعلومات حول الانتخابات ومختلف الإجراءات السياسية واقتراحات أعضاء البرلمان، وبعض المناقشات البرلمانية التي يمكن أن تنشر، وسيكون هذا مهما للصحفيين والأحزاب السياسية والمواطنين.

وانطلاقا من ذلك، تبدو البوابة الإلكترونية للبرلمان الجزائري سهلة الوصول من خلال محركات البحث. تحتوي في صفحتها الرئيسية (http://www.apn.dz) على الكثير من المعلومات الأساسية مثل جداول أعمال الجلسات، ومشاريع واقتراحات القوانين المحالة على اللجان البرلمانية والأسئلة الشفوية، واجتماعات البرلمان بغرفتيه، وهناك أيضا صلات إلى برلمانات أخرى مثل موقع الدورة 46 العادية لمجلس الإتحاد البرلماني العربي (http://www.ipau-46.dz)، كما توفر البوابة خدمة الترجمة لكل هذه المعلومات باللغتين الفرنسية والإنجليزية . بالإضافة إلى أسماء وصور الممثلين المنتخبين، وهذا يمكن أن يكون عامل ايجابي للديمقراطيق الجيدة.

وفي واقع الأمر، فإن تحليل البوابة الإلكترونية للبرلمان الجزائري لا يقتصر على توفير مجموعة من المعلومات الأساسية، بل يضاف إلى ذلك الحديث عن النوعية الديمقراطية للبوابة، ونعني هنا بالنوعية الديمقراطية؛ إمكانيات التفاعل التي تمنحه ا البوابة للمواطن مع ممثليه في المؤسسة التشريعية، ومن هذا المنظور فإذا كانت معظم الأدبيات قد جادلت بأن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تجلب الشفافية أكثر من خلال انخراط المواطن أكثر في العملية السياسية، فإن النظر للبوابة الإلكترونية للبرلمان الجزائري لا تحتوي على دور صريح للمواطن في العمل مع البرلمان، ولعل أبرز ما يبرر هذا الطرح هو غياب منتديات المناقشة.

ومن المفاهيم المفيدة، في هذا التحليل أيضا، أنه إذا كانت الديمقراطية الإلكترونية تنطلق من بُعد جمع المعلومات كقاعدة لتطوير السياسة، والنشر العام لنتائج مشاورات المواطنين، فإنه بالرغم من توفر البوابة الإلكترونية للبرلمان الجزائري على صفحة للاتصال تسمح للمواطنين بالتعليق على الإنترنت (**أنظر الشكل رقم 20**) ، إلا أنها تبدو بسيطة للغاية وليس هناك اتصال واضح يُبيّن استشارات المواطنين و الرد على تعليقاتهم ضمن نظام الاستشارة الإلكترونية.

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري، ***دستور 28 نوفمبر 1996***، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، ص31.

الشكل رقم 20: الاتصال عبر الموقع الإلكتروني للبرلمان الجزائري.

المصدر: http://www.apn.dz

يتضح هذا الوضع وبشدة أكبر على مستوى أعضاء البرلمان، حيث تعرض بوابة البرلمان الجزائري قائمة الممثلين المنتخبين حسب كل تشكيلة سياسية دون عرض خدمة الاتصال عن طريق البريد الإلكتروني. حيث يلاحظ غياب عناوين البريد الإلكتروني للاتصال بكل نائب [1]، وهذا ما يزيد من صعوبة الاتصال وتحقيق مبدأ التداول في صناعة السياسات بين المواطن ونائبه في المؤسسة التشريعية.

ونلاحظ ضمن البوابة نفسها، عدة صفحات تفتقر للمحتوى الجيد، بالإضافة إلى أنها لم تجدد منذ فترات طويلة، ويتعلق الأمر ضمن هذا السياق، بصفحة " مقاطع الفيديو" (الصوت والصور) حيث لا تحتوي الصفحة سوى على جلسة تنصيب السيد " عبد العزيز زياري" رئيسا للمجلس في 31 ماي 2007 [2].

الأحزاب السياسية:

لتقييم تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأحزاب السياسية في الجزائر ، سنركز على قدرتها المعلوماتية من خلال هذه القناة الجديدة، وعرضها لكميات كبيرة من المعلومات للمواطنين، وقدرتها على التعبئة من خلال الحوار التفاعلي مع جمهور أوسع عبر البريد الإلكتروني، وغرف الدردشة و جلسات الأسئلة والأجوبة المنظمة على مواقع الويب.

تبدوا مواقع ويب الأحزاب الجزائرية على الشبكة بسيطة من حيث الشكل، تعبر عن تأخر واضح في استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجانب السياسي.

[1]- أنظر: موقع المجلس الشعبي الوطني الجزائري : <**http://www.apn.dz**>.

[2] – أنظر: الموقع نفسه.

فبالنسبة لموقع حزب جبهة التحرير الوطني (http://www.pfln.dz) يعرض موقع الحزب ثلاث عناوين للبريد الإلكتروني:

- بريد الكتروني خاص بالحزب: (partifln@gmail.com)
- بريد إلكتروني لمنتخبي حزب جبهة التحرير الوطني في المجالس المحلية : (fln.elus.locaux@gmail.com)
- وبريد إلكتروني للتواصل: (flndeveloppementlocal@gmail.com)

وبالنظر إلى المعلومات التي يقدمها الموقع، تتضمن مادة قديمة تشكل مجموعة بيانات كان آخرها بتاريخ 02 نوفمبر 2008، وأخبار عن الحملة الانتخابية للحزب في رئاسيات 2009، أما الصفحات الأخرى فيوجد الكثير منها "قيد البناء "، هذه هي الرسالة التي تظهر عند النقر، ويفتقر موقع الحزب لمنتدى للمناقشة مفتوح للمواطنين.

وبالانتقال إلى موقع حزب التجمع الوطني الديمقراطي، فإنه لا يختلف سابقه من خلال توفره أيضا على وصلات للبريد الإلكتروني تتعلق الأولى بالأمين العام للحزب (secretairegeneral@rnd-dz.com) والثاني بالمكتب الوطني (contact@rnd-dz.com)، ووصلتين تتعلق الأولى بالمجلس الوطني وأخرى بقسم الاتصال. يحتوي الموقع على الكثير من الصفحات التي تتضمن محتوى أهمها : فضاء المرأة" " ومعرض الصحافة".

وعلى نحو مشابه، جاء موقع الجبهة الوطنية الجزائرية (http://www.fna.dz) غير مختلف عن سابقيه حيث يعرض مجموعة من القنوات للاتصال بالحزب مثل البريد الإلكتروني (touatimoussa@yahoo.fr) والهاتف والفاكس ، وكان البرنامج الانتخابي لرئاسيات 2009 السابقة، أهم المواضيع التي تظهر على الصفحة الرئيسية لموقع الحزب.

أما موقع حركة الإصلاح الوطني (http://www.elislah.net) فيبدوا متواضعا من حيث الشكل و المضمون من خلال عرض مجموعة من اللقاءات الصحفية لرئيس الحركة السابق "عبد الله جاب الله". كما يظهر الموقع أيضا أنه من أكثر المواقع ضعفا في جذب الانتباه والاهتمام من جانب المستخدمين.

وإذا ما تأملنا موقع حركة مجتمع السلم (http://hmsalgeria.net) يبدوا أن موقع الحركة أكثرا تنظيما من حيث الشكل والمضمون والتحديث، حيث تحتوي القائمة الرئيسية للموقع على مجموعة واسعة من الصفحات التي تتضمن الكثير من القضايا الوطنية والدولية، ولعل أهم ميزة تميز موقع هذا الحزب عن مواقع الأحزاب الأخرى، هي أن موقع الحزب يعرض كل نشاطات الحزب في شكل فيديو " يوتيوب"، كما أن موقع الحزب يعد الوحيد بين الأحزاب الجزائرية التي توفر خدمة البحث على محرك البحث "قوقل" " google". غير أن أهم شيء يميز موقع حركة مجتمع السلم عن بقية الأحزاب

الأخرى، فقد تضمن موقع الحركة مجموعة من الاستفتاءات الإلكترونية حول مجموعة من القضايا الدولية والوطنية. ومن أهم هذه الاستفتاءات " **هل تؤيد تعديل الدستور؟**" وكانت النتيجة كما يلي[1]:

- لا إطلاقا ب (28.10%).
- نعم على أن لا يقتصر على عدد العهد (35.64 %).
- نعم، فقط المادة 74 التي تحدد عدد العهد (3.09 %).
- نعم على أن لا يمس المادة 74 (27.76 %).

بالنظر إلى هذه النتائج يتضح من خلال هذا المثال البسيط صعوبة التحقق من شفافية نتائج الاستفتاء بالدرجة الكافية، ذلك أن معظم الاستفتاءات عرضت دون تخصيص نظ ام لعرض البيانات الشخصية عن كل مشارك في الاستفتاء، المعروف بالتوقيع الإلكتروني أو الاعتراف الإلكتروني، مثل ما هي الحال في توقيع العرائض الإلكترونية في البرلمان الاسكتلندي . كما أن مسألة درجات الأمن ودقة تشفير المعلومات تبقى مطروحة، وعلى مستوى معظم المواقع ا لجزائرية، بسبب عدم توفر الجزائر على بناء تحتي لمجتمع معلومات يتوفر على أنظمة تسمح بتداول المعلومات والبيانات بشكل آمن مثل نظام الطريق "أكس" في إستونيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن الجزم بأن نتائج الاستفتاء كان لها التأثير الحاسم في توجيه مواقف الحركة في قضية تعديل الدستور، لأن الاستفتاء عرض في شكل بسيط لم يتبع بمنتدى مناقشة خاص بموضوع الاستفتاء على الإنترنت وربطه بمصادر معلومات أخرى لجعل اقتراحات المشاركين أكثر اضطلاعا.

وإذا ما نظرنا من زاوية المعايير المرجعية للوصول وسهولة الوصول إلى الم علومات على المواقع الإلكترونية، التي ذكرناها في الفصل السابق، مثل النصوص البسيطة استخدام لغات مختلفة، خدمات الترجمة والأسئلة و لأجوبة (FAQ)، فإنه يمكن النظر إلى موقع حزب العمال (http://www.ptalgerie.com)، على أنه من أصعب المواقع في عملية الوصول إلى المعلومات السياسية، حيث يظهر الموقع وكأنه خاص بحزب نخبوي، وذلك لأن الموقع قُدم بالكامل باللغة الفرنسية دون عرض لخدمة الترجمة للمعلومات المتوفرة على موقع الحزب. ولا شك أن ما يثير الاهتمام هنا، أن هذا يتعارض مع فكرة أن مواقع الويب أصبحت إحدى التطبيقات الإعلامية الجديدة المتوفرة والسهلة الوصول إلى العامة، حيث أصبحت تستخدمها هذه التنظيمات (الأحزاب) في إخبار المواطنين عن أهدافها.

ومع ذلك، فإن معظم مواقع الأحزاب السياسية في إيصال الرسائل السياسية كانت مفيدة أثناء الحملات الانتخابية خاصة في الانتخابات الرئاسية السابقة، حيث تضمنت معظم المواقع أخبار عن الحملات الانتخابية لرئاسيات 2009، غير أن التلفزيون والأشكال الأخر ى من أجهزة الإعلام، تبقى المصدر المهيمن والمناسب للحصول على المعلومات حول الانتخابات بسبب المستوى الثقافي والاجتما عي

---

[1] – أنظر مقع حركة مجتمع السلم: <**http://hmsalgeria.net**>

للكثير من المواطنين. وبالنظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال كفرص للمشاركة السياسية المتواصلة عبر البريد الإلكتروني وإرسال التعليقات وغرف الدردشة ومنتديات المناقشة فنلاحظ أن معظم مواقع الأحزاب السياسية الجزائرية توقفت عن التحديث بعد رئاسيات أفريل 2009. وضمن هذا السياق أيضا، يبقى التحديث مشكلة تواجه معظم مواقع الأحزاب الجزائرية.

ومن أجل إعطاء صورة أوضح عن القدرة المعلوماتية للأحزا ب الجزائرية، نقدم فيما يلي الترتيب العالمي لهذه الأحزاب حسب موقع " ألكسا* " من خلال حجم نقل المعلومات ودرجة الا رتباط بمواقع أخرى ضمن الشبكة العالمية للإنترنت.

الجدول رقم 10: ترتيب الأحزاب الجزائرية حسب حجم نقل المعلومات ودرجة الارتباط

(إحصائيات من موقع أليكسا العالمي) : 08 جويلية 2009.

	حركة الإصلاح الوطني	حزب العمال	حزب الجبهة الوطنية الجزائرية	حزب جبهة التحرير الوطني	حزب التجمع الوطني الديمقراطي	حركة مجتمع السلم
الترتيب العالمي	13,293,652	5,963,382	4,483,634	2,850,548	2,715,882	153,210
الارتباط*	19	11	09	18	13	76

المصدر: <http://www.alexa.com> **جويلية 2009**.

تبين هذه الإحصائيات أن، حركة مجتمع السلم أكثر الأحزا ب ميلا لجعل موقعها أكثر ارتباطا مع المواقع الأخرى من خلال صفحتها الرئيسية . غير أن معظم الأحزاب الجزائرية تتميز بدرجات ضعيفة من الارتبا ط وعدد الزوار. بالإضافة إلى أن أغلب المواق ع لا تقدم العديد من الميزات التفاعلية للمشاركة في صنع السياسة من خلال تكنولوجيا المعلومات الجديدة التي تروج للحوار، بل تركز بشكل كبير على مواقع الويب كمستودعات معلومات ساكنة.

وإذا ما حاولنا، وضع تقييم عملي للاستخدامات السياسية للإنترنت في الجزائر، فإن ذلك يتضح من خلال درجات تصفح البوابات الحكومية، وضمن هذا السياق، يشكل الاستبيان الذي قام به

* أليكسا للإنترنت مقرها في كاليفورنيا، تأسست في أفريل 1996 من طرف " Kahle " "Brewster وBruce Gilliat"، موقع ينتمي لمجموعة أمازون (Amazon.com) التي حصلت عليه عام 1999 مقابل 250 مليون دولار في سوق الأسهم . موقعه على الانترنت معروف أساسا لتوفير الإحصاءات عن مواقع في الشبكة العالمية حسب الشهرة وعدد زيارات هذه المواقع يتراوح ترتيب ألكسا من 1 إلى 5 مليون. في الغالب من 4 إلى 5 مليون تكون للمواقع الجديدة أو المواقع التي لا تحصل على زوار . إذا كان ترتيب الموقع ضمن 100 ألف، فالموقع يحصل على نسبة جيدة من الزوار . ويجب الانتظار على الأقل ثلاثة أشهر للحصول على ترتيب أكثر دقة، لأن أليكسا تحتسب الترتيب وفق القيمة المتوسطة لثلاثة أشهر. **أنظر**: <**http://fr.wikipedia.org/wiki/Alexa_Internet**>.

* عدد المواقع التي تحمل رابطا مباشرا إلى الموقع المرتب.

الأستاذ" عيسى مراح" عن طريق البريد الإلكتروني مع مئات من المستخدمين المنتظمين للانترنت التي تم تحديدها في منتديات ومجموعات للنقاش كانت في معظمه على "فيسبوك" ""facebook ". وقد تزامن الاستطلاع مع حدثين سياسيين بارزين في الجزائر : تعديل الدستور في نوفمبر 2008 والانتخابات الرئاسية في أفريل 2009. وقد تم الاستبيان بناءً وفقا لاستعراض المواقع الحكومية، تقتصر على تقييماتهم الشخصية للمستخدمين وخصوصا من حيث الارتياح

احتياجاتهم من المعلومات والخدمات والتفسير والنقاش والجدل ، وقدتم التركيز على أربعة معايير ذات العلاقة بالمحتوى من حيث[1]:

- أهمية المعلومات (الأخبار، الفائدة والثراء والتنوع).
- استكمال المواقع (تحديث المعلومات).
- سهولة الوصول إلى المواقع (سهولة الاستخدام، الارتباطات التشعبية والتفاعل).
- جماليات المواقع.

و قد كان الجانب الظاهر لعملية تحليل الردود لمختلف المستجوبين التي كانت مسبوقة ب بعض المقابلات مع مديري مقاهي الإنترنت. أن الاستخدامات المختلفة للإنترنت في الجزائر : تنحصر المناقشات عن طريق (الدردشة والمنتديات)، والبريد الإلكتروني، وقراءة الصحافة الوطنية والدولية ، و هذه الأنواع من الاستخدام، تشير إلى أن المواقع الحكومية نادرا ما كان يتم استشارتها. وقد تم التحقق من هذه الردود في العديد من مقاهي الإنترنت، في اثنين من المدن الكبرى في وسط البلد (بالجزائر وبجاية)، من خلال بعض المشاورات التي تم تحديدها في شريط المحفوظات لبعض المستخدمين حيث أن عمليات البحث تتم بشكل رئيسي عبر محركات البحث خاصة محرك البحث "قوقل"Google"[2].

وفي الوقت ذاته فإن العديد من المواقع، ليست قادرة ضمان سهولة الاستخدام، وخاصة بالنسبة للملاحة والتفاعل التوافقي، على الرغم من عامل التخفيضات المتكررة في الوصول إلى الإنترنت إلا أن المشكلة تبقى مطروحة بحدة في المدن للتمكن من الوصول للمواقع وخاصة أيام العطل الرسمية وعطلات نهاية الأسبوع والليل.

وبالنظر إلى المكون الأكثر تقدما، في مكونات الديمقراطية الإلكترونية الذي يتضمن انتخاب الممثلين السياسيين عبر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال (التصويت الإلكتروني)، فيبدوا أن

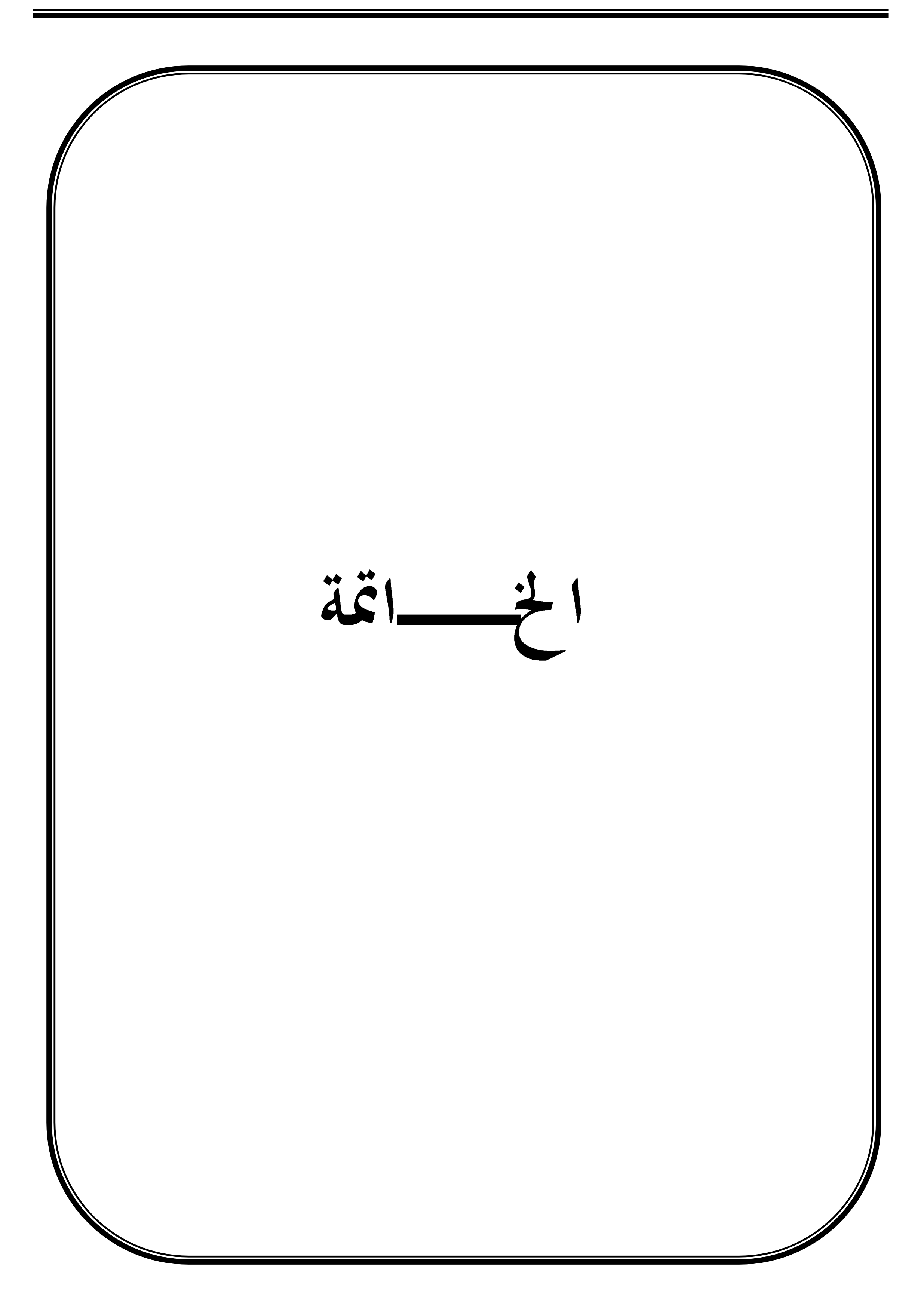
---

(1)- Aïssa Merah, "*Problématique de contrôle des nouveaux médias en Algérie Envisager l'Internet Sans sa dimension communicationnelle*", Université de Béjaïa –Algérie, P.02. Disponible sur : < **www.gdri-netsuds.org/IMG/pdf/Mehra_AISA.pdf**>. Accédé le : 22-10-2009.

(2)- ***Ibid.,***P.06-08.

الجزائر لم تصل بعد إلى مراحل متقدمة في مجتمع المعلومات يكرس لنظام تصويت إلكتروني أكثر أمنا وشفافية.

وبذلك فإن، اعتماد تكنولوجيا الإنترنت، كفلسفة في إعادة بناء الدولة ، وأداة من أدوات الاتصال والمناقشة وتعزيز الديمقراطية في الجزائر. تبقى رهينة العوامل التقنية وسهولة الوصول إليه ا. وتتضح الظاهرة نفسها، كما في الجزائر، على المستوى الكلي في العالم العربي حول مسألة ا ستخد ام الإنترنت، حيث لخص الموضوع ذاته في تقرير حول التنمية البشرية والإنترنت في العالم العربي في 2003، على أنه لا يوجد مشروع موعود لاستغلال شبكة الإنترنت من أجل الشفافية السياسية، وتعزيز القاعدة الديمقراطية.



الخـــــاتمة

إن الديمقراطية الحقيقية قابلة للانجاز فقط، عند مشاركة كل الأفراد في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن ثمة فمفهوم المشاركة مفهوم محوري في الحكم الديمقراطي، هذه المشاركة لن تتحقق بدورها بدون إعلام جماهيري . وبينما العالم يتحول بسرعة والتقنيات الجديدة تخترق كل مجالات حياتنا، حيث أصبح لدى الناس فرصا جديدة للاتصال، فإن هذا الإعلام لن يتحقق هو الآخر بدون تطوير ثقافة استعمال التقنيات الجديدة بالتركيز على الاستعمال اللاربحي لمواقع الويب كوسيلة للارتباط المدني.

وقد اتضح مما سبق أن إمكانية تقنيات المعلومات والاتصال في بناء العملية الديمقراطية، كانت قد نوقشت على نحو واسع في الأدبيات السياسية منذ الخمسينيات وسيطرت على حديث صناع السياسة في البلدان المتطورة في الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي، خصوصا بعد انفجار ثورة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، فأصبحت الأحاديث العامة تدور حول طرق المعلومات السريعة، وبدأت النقاشات حول كيفية وصول المواطن إلى الإنترنت.

وكان الجانب الظاهر لهذه النقاشات هو مفهوم الديمقراطية الالكترونية التي اعتبرها البعض كتطور واضح في تحقيق أكبر قدر من المشاركة الموجودة في الديمقراطية النيابية والبعض الآخر باعتبارها إعادة اكتشاف للديمقراطية المباشرة أو أنها استعارة متكررة للساحات العامة الأثيني ة التي تضم الحشود الشعبية ضمن مجال عام افتراضي، لكن بالطبع تختلف عن الساحة العامة ا لأثينية التي كانت بعيدة عن المبادئ الديمقراطية، لأنها غلقت الفرصة أمام مشاركة النساء والعبيد والأجانب، هذه الساحة تشتغل بالأزرار.

وبالنظر إلى هذه الأفكار تتولد نتيجة مهمة في دراسة الديمقراطية الإلكترونية تتمثل في وجود العديد من الآراء والأفكار المتناقضة حول دور التقنيات الجديدة في الحكم ودمقرطة المجتمع. كان أبرزها أن استعمال هذه التقنيات قد يغير طبيعة العلاقات في المجتمع بشكل جدري، ويساعد في انجاز وسائل جديدة للديمقراطية، بل وحتى قد يغير وعي الناس.

وبعيدا عن هذا الجدل، لا يمكننا التأكيد على أن تكنولوجيا المعلومات و الاتصال تستطيع تغيير المجتمعات بالكامل (حكومات ومؤسسات اجتماعية)، فالديمقراطية الإلكترونية بوجه عام يمكن أن تُسهّل مشاركة المواطن في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتَدعُم الوصول إلى المعلومات العامة، واقتراح منتديات للمناقشات العامة، وجذب أولئك الذين استثنوا من المشاركة . لكن يجب التأكيد أن هذا لن يتحقق إلا إذا تمكنا من إعداد مواطنين ماهرين يملكون المعرفة بأنظمة الحكومة الإلكترونية، لأن الآلة لا يمكن أن تكون مكتفية ذاتيا.

وربما كانت أقوى التغيرات التي أحدثتها تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية الديمقراطية، هي التغيرات التي طرأت على أنظمة التصويت من خلال مشاريع التصويت على الإنترنت، وعلى الرغم

من التحفظات القانونية التي أثيرت ضد أنظمة التصويت الإلكتروني إلا أن التصويت أصبح أسهل و أسرع، مع وجود نقاط ضعف أمنية وتقنية إلا أنها أ زيلت في الكثير من الممارسات، حيث عالج التصويت الإلكتروني الكثير من المسائل الانتخابية المعاصرة، كتدني مستويات المشاركة، على سبيل المثال، فقد دعمت تقنيات الحاسوب المستعملة الاقتراع بتشكيلة واسعة من الصيغ من أجل الوصول إلى نسب مئوية أكبر من الناخبين، حيث يمكن اعتبار أن إحدى أهم الفرضيات التي استندت عليها مشاريع التصويت الإلكتروني المقدمة لحد الآن كانت أن الناخبين الشباب هم الأكثر استعمالا للتكنولوجيات الجديدة عموما، ومن ثم فإن زيادة المشاركة في العملية الانتخابية مرتبط بفرص استعمال التقنيات الجديدة.

من المهم في نهاية هذه الدراسة أيضا، التأكيد على أنها لم تعرض الإنترنت كحل نهائي لتحسين المشاركة السياسية بقدر ما كان الهدف منها تحري الصلات التوضيحية بين الإنترنت والمشاركة السياسية من حيث؛ الإنترنت كمصدر معلومات، الإنترنت كوسيط للاتصال و الإنترنت كمجال عام افتراضي.

في تحليل الإنترنت كمصدر للمعلومات يمكن القول أن الإنترنت يمكن أن يكون كمصدر للمعرفة المثالية، يعرف فيه المواطنون كل شيء عن قضايا السياسة، ويفترض هذا الأمر في الوقت نفسه المهارات الضرورية لمعالجة هذه المعلومات، كما يتضح أيضا أن فهم العلاق ة بين المعلومات ودرجات المشاركة مازالت بحاجة إلى نظرية شاملة وبحث تجريبي أعمق.

أما في تحليل الإنترنت كوسيط للاتصال السياسي، خاصة، تَبيَّن أن الإنترنت يزيد من القدرة على الاتصال، كما تبين أيضا أن ذلك تم في شكل غير متساو بسيطرة بعض قنوات الاتصال الإلكترونية، كالبريد الإلكتروني والمنتديات أكثر من القنوات الأخرى هذا من جهة، ومن جانب آخر هناك تفاوت قوي في درجة الوصول إلى الإنترنت من قبل مستعملي الأنماط المختلفة للمشاركة على الإنترنت.

كما تم تحليل الإنترنت كمجال عام افتراضي، وضمن هذا السياق، تبين أن المشاركة لا تقاس فقط بالوصول إلى أكبر حجم من المعلومات، وإظهار وجهات النظر الفردية فحسب، بل يجب أن تكون هناك فرص للتشاور السياسي . وفي هذا المستوى أدت الإنترنت إلى عالم افتراضي جديد للارتباط المدني مؤسس لشروط الديمقراطية التداولية، لا يقوم على أساس جغرافي فحسب بل أصبح المواطنون يتصلون ضمن مجال عام افتراضي من خلال المنتديات والعرائض الإلكترونية وغرف الدردشة، كما أن الحكومات أصبحت توفر في الكثير الحالات فضاءات على الإنترنت للتشاور السياسي بين المواطنين، غير أن الملاحظ أن التشاور على الإنترنت يمكن أن يؤثر على المشاركة بشكل كمي وليس بشكل

نوعي. ثم إن استخدام شبكة الإنترنت اليوم يتجه بشكل كبير لخدمة المصالح التجارية بسبب إمكانية إيراداتها الإعلانية، وكل هذا من شأنه أن يقطع الطريق أمام ترقية الممارسة الديمقراطية على الإنترنت.

وأخيرا فإن منطلقات هذه الدراسة، كانت تهدف إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج النظرية والعملية حول مفهوم الديمقراطية الإلكترونية كمفهوم جديد في الأدبيات السياسية.

فعلى المستوى النظري: يتأكد من خلال الدراسة أن:

- مفهوم الديمقراطية الإلكترونية لا يقتصر على تقديم الخدمة الإلكتروني ة فحسب، أو التصويت الإلكتروني، بل أيضا حول الاستشارة والتشاور، وحق وصول المواطنين إلى المعلومات مع ضمان وسائل الحصول عليها. ومن ثم تتضح نتيجة مثيرة أيضا، وهي أن البوابات الإلكترونية تؤدي وظيفتان رئيسيتان مختلفتان تماما:

1 – وظيفة مساعدة المواطنين في حياتهم العادية (خدمات على الإنترنت)

2- زيادة مشاركة المواطن في العملية الديمقراطية.

- الديمقراطية الإلكترونية ليست ديمقراطية بديلة بالكامل للديمقراطية النيابية بل هي عامل جديد لتقوية العملية الديمقراطية في كل صورها.
- الديمقراطية الإلكترونية تدور حول "مبدأ المساءلة" أي إدارة الحكم بشكل شفاف.
- من المهم التأكيد أيضا أنه، لا يجب النظر إلى الديمقراطية الإلكترونية كحل حاسم لمشكلات الديمقراطية.
- سيبقى مستقبل التصويت الالكتروني، كأحد الأوجه الأساسية في الديمقراطية الإلكترونية، مرتبط أكثر بعامل التكلفة وعامل الثقة من وجهة نظر الناخبين.

وبالانتقال إلى المستوى العملي، حيث شكلت إستونيا مثالا مهما جدا، في إعادة بناء الثقة بين المواطنين والحكومة، يتضح:

- أن دور الدولة في تطوير مجتمع المعلومات بإستونيا كان جيدا، حيث تعتبر وزارة الشؤون الاقتصادية والا تصالات هي المسؤولة عن تنسيق وتطوير أنظمة المعلومات . غير أن هذا الاهتمام غير كاف، فلا بد من تدخل الإدارات المحلية في تطوير مجتمع المعلومات على المستوى المحلي، حتى تضمن إستونيا تنمية إقليمية متوازنة.
- امتلاك إستونيا لمقدمات نجاح تطبيق الديمقراطية الإلكتروني ة، من الناحية الجغرافية من جهة ومن ناحية توزيع السكان من جهة أخرى، حيث أن الكثير من السكان تركزوا في مدن رئيسية مثل تالين " Tallinn " و"تارتو" "Tartu" وهذا ما مكّن من تطبيق نظم التصويت الإلكتروني بسهولة، عكس الكثير من البلدان التي يتوزع فيها السكان على نحو واسع بين عدة مدن كبيرة ومناطق ريفية بعيدة كالجزائر مثلا.

- أن عدم التحول نحو نظام التصويت الإلكتروني، كان بسبب مجموعة كبيرة من الصعوبات التقنية والاقتصادية والسياسية في الكثير من البلدان. أما في إستونيا فإن هذا التحول يتجه نحو التعميم، فمن المحتمل قريبا أن يشمل توزيع بطاقات الهوية الرقمية كل البلاد كوسيلة لتأصيل هوية الناخبين، ويبدوا ضمن هذا السياق، أن العامل الديموغرافي كان إحدى أهم أسباب هذا النجاح، حيث تشكل إستونيا 1.4 مليون نسمة.
- المستويات العالية للثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية خاصة المؤسسات المصرفية، التي زادت من توسيع استعمالات بطاقة الهوية الرقمية إلى الجانب السياسي (التصويت الإلكتروني). هذه الثقة التي تكاد تنعدم في البلدان الأوروبية الأخرى، ففي المملكة المتحدة مثلا، كان هناك نقاش طويل وساخن حول إصدار بطاقات الهوية بحجة الخوف من إضعاف الحر يات المدنية، كما أن الطموحات الحكومية لتطبيق التصويت الإلكتروني في المملكة المتحدة تُركت بسبب مخاوف الاحتيال الانتخابي.
- تبين من خلال الدراسة، التنسيق والتعاون بين الإدارات العامة والمجتمع المدني في إستونيا، لتطوير الديمقراطية الإلكترونية.
- يتضح من خلال إنش اء بوابة الديمقراطية المباشرة "توم" " TOM " في إستونيا، الأهمية الحاسمة للإرادة السياسية في إمكانية تطوير المشاركة على الإنترنت.

أما بالنسبة للجزائر فيمكن الحكم أن الاختلاف كان كبيرا عن التجربة الإستونية في مجال الديمقراطية الإلكترونية، ويمكن تلخيص ذلك إجمالا في:

- أن الديمقراطية الإلكترونية المرتكزة على مجتمع معلومات متطور، لم تشهد تجارب مثيرة في الجزائر حتى الآن ولا تملك تأثير كبير على صنع السياسة.
- أن وضع مواقع الويب الخاصة بالبرلمان والأحزاب السياسية في الجزائر، لا يعد برهان على أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد اخترقت عالم السياسة بشكل كافي.

إن النتيجة المؤقتة، التي يمكن الوصول إليها في نهاية هذه الدراسة هي: أن الديمقراطية الإلكترونية لا زالت في بداياتها الأولى، وأن المجتمعات مازالت في حاجة إلى تجارب حاسمة لتطوير أفضل الممارسات، حيث أن التطبيق المستمر سيزيد من معرفة وخبرة هذه المجتمعات في هذا الحقل.

توصيـــــــات الدراسة:

1- إن استمرار تطور مفهوم الديمقراطية الإلكترونية من ناحية الممارسة، مرهون بالتغلب على عقبات عديدة أبرزها:

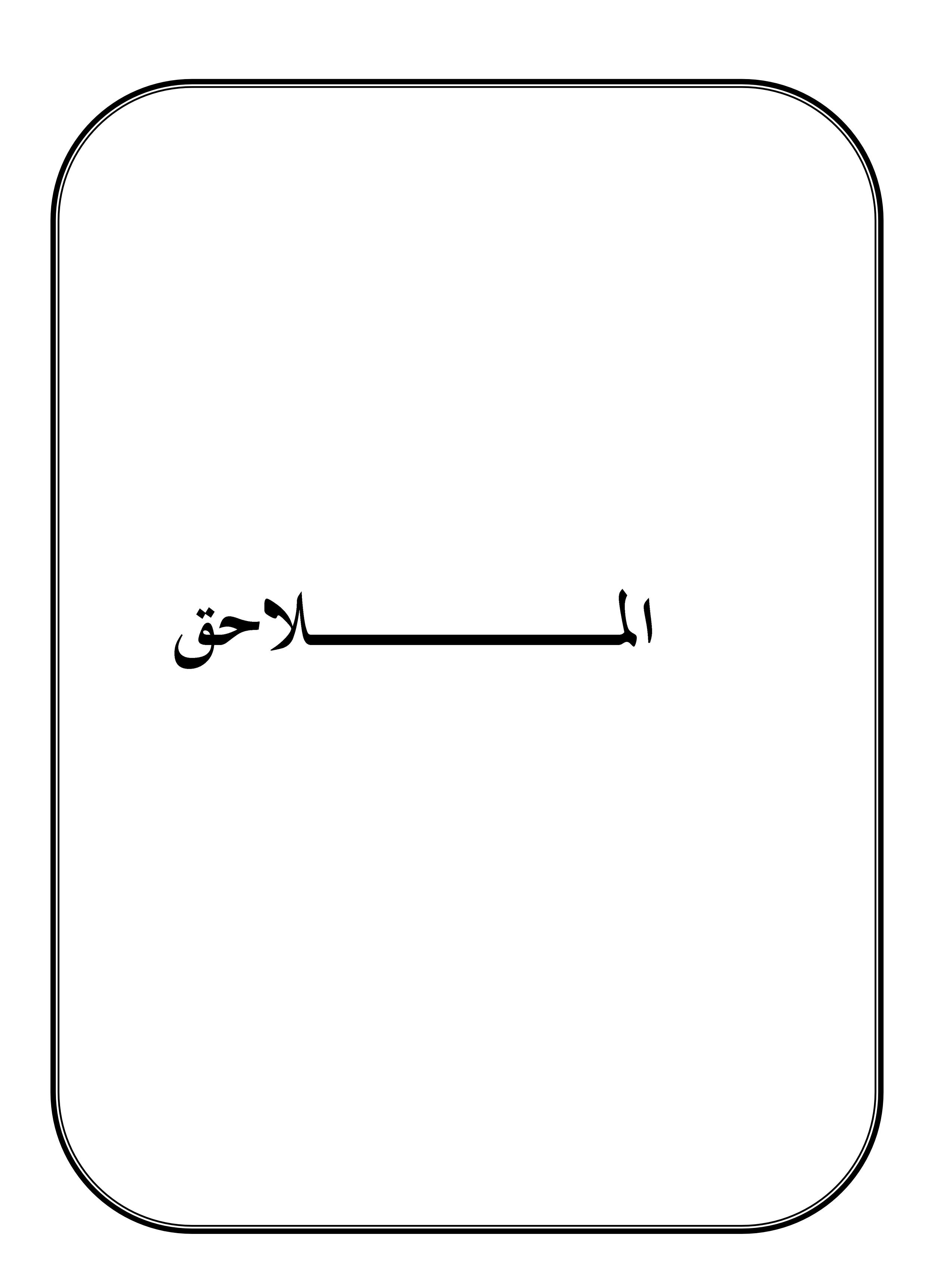
- التقسيم الرقمي (The digital divide) الذي يعبر عن عدم التكافؤ في مصادر المعلومات، وهي قضية كسبت الاهتمام في الكثير من المؤتمرات الدولية، مثل قمة الأمم المتحدة العالمية حول مجتمع المعلومات.
- تركيز التقنية في أيدي الأمم المتطورة ومجموعة من الكيانات كالشركات المنتجة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2 - لكي يكون لتكنولو جيا المعلومات والاتصال دور في العملية الديمقراطية، يجب أن تفهم الديمقراطية الإلكترونية كمجموعة من الإجراءات والآليات التقنية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن تخاطب قضايا المواطنين ضمن مستوياتهم المختلفة من المعرفة والقراءة والكتابة والمعيشة، هذه المستويات التي يمكن أن تعيق أو تقوي مستويات المشاركة في العمليات السياسية.

3 - أن تطوير مجتمع المعلومات في الجزائر بشكل جيد يمكن أن يلعب دور مهم في عملية الدمقرطة في الجزائر، غير أن ذلك مرهون أيضا بتطوير:

- المستوى الثقافي من خلال القضاء على الأمية.
- المستوى الاجتماعي بتحقيق أكبر قدر ممكن من الوصول إلى الإنترنت.
- المستوى الاقتصادي بتخفيض كلفة الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال.
- المستوى السياسي ببناء ثقافة سياسية وفق منطق الديمقراطية التداولية.

4 - يمكن للجزائر زيادة مستويات الوصول إلى الإنترنت، من خلال تطوير آليات الوصول عبر الأقمار الصناعية.



المـــــــــــــلاحق

الملحق رقم**01**: نموذج عن الصحافة الإلكترونية.



washingtonpost.com - nation, world, technology and Washington area news and headlines - Microsoft Internet Explorer

Ficheiro Editar Ver Favoritos Ferramentas Ajuda

Retroceder Procurar Favoritos

Endereço http://www.washingtonpost.com/ Ir para Hiperligações

washingtonpost.com Sign In | Register Now

The Washington Post Print Edition | Subscribe

NEWS | POLITICS | OPINIONS | SPORTS | ARTS & LIVING DISCUSSIONS | PHOTOS & VIDEO | CITY GUIDE CLASSIFIEDS | JOBS | CARS | REAL ESTATE Shopping Deals »

SEARCH: Try Our New Search go washingtonpost.com Web | Results by Google

Monday, November 27, 2006 | 9:52 a.m. ET | Weather

» Washington Post Radio: Today's Schedule | Listen Live

PHOTOS: Vietnam Remains, Separate Truths
Barbara Scharf Lowerison believes her brother, Col. Charles J. Scharf, is still alive. (Carlos Puma/Post)

Vietnam War Wound Reopened
As DNA confirms Vietnam-era pilot's death, his widow finds closure, his sister rejects finding.
–Theresa Vargas

Today in Opinions | Outlook Section

Weapon Of Mass Destruction
» Larry Kahaner | The AK-47 has become the world's most prolific and

Analysis
How President Can Beat The Post-Midterm Blues
Veterans of past administrations say foes who assume Bush has been crippled by the Democratic takeover misunderstand available opportunities.
–Peter Baker
- Live Q&A 11 a.m. ET: Post's Shailagh Murray
- New Congress Unlikely to Rush Toughest Issues

Militia Provides Aid to Victims
Day of horror in Iraq boosted Mahdi Army's popularity, as militiamen mobilized to help.
–Sudarsan Raghavan
- Britain May Pull Out of Iraq in 2007
- Live Q&A Noon ET: RAND Corp.'s Nora Bensahel
- Saddam's Kurdish Genocide Trial Resumes

Rare Spice Added to New Drugs
Aframomum may be one of the most powerful anti-inflammatory substances ever discovered.
–Cheryl Lyn Dybas
- Live Q&A Noon ET: Anti-Inflammatory Discovery

More Headlines
- U.S. Air Force Fighter Crashes in Iraq
- Report: Iran Military Plane Crashes, Kills at Least 30
- First Returns Indicate Win for Ecuadoran Reformer

LIVE Q&A 1:15 p.m. ET
The Chat House
Michael Wilbon
Post columnist Michael Wilbon takes your comments about the latest sports news.

Latest Wilbon Columns | Latest Sports News

http://ad.doubleclick.net/click;h=v8/34aa/0/0/%2a/g;59179379;0-0;0;14940571;392-290/60;19148860/19166755/1;;~aopt=0/ff/400ff/ff Internet

- Online versions of the American newspapers *Washington Post.*

- Cardoso, Gustavo**, *The Media in the Network Society: Browsing, Filters and New Citizenship***
.277 , Lisbona, Portugal. CIES – Centre for Research and Studies in Sociology, 2006. P.

الملحق رقم 02: تأثير التصويت عبر الإنترنت في م ستويات المشاركة في الولايات المتحدة الأمريكية.

	18-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60-64	65-69	70-74	75 +	Inconnu	Total
Vote par internet	1 196	1 496	2 076	2 896	4 116	4 839	4 974	3 894	3 220	2 896	1 995	1 709	461	35 768
Vote par correspondance	396	431	659	1 004	1 457	1 908	2 385	2 592	3 254	4 039	4 707	9 387	528	32 748
Vote internet bureau de vote	177	181	209	326	415	499	476	377	393	355	348	362	56	4 174
Vote papier bureau de vote	75	69	95	189	288	350	427	448	690	963	1 123	1 937	7 215	13 869
Total Internet	1 373	1 677	2 285	3 222	4 531	5 338	5 450	4 271	3 613	3 251	2 343	2 071	517	39 942
Total Papier	471	500	754	1 193	1 745	2 258	2 812	3 040	3 944	5 002	5 830	11 324	7 743	46 617
Total général	1 844	2 177	3 039	4 415	6 276	7 596	8 262	7 311	7 557	8 253	8 173	13 395	8 260	86 559
% d' Internet sur Total	74,5%	77,0%	75,2%	73,0%	72,2%	70,3%	66,0%	58,4%	47,8%	39,4%	28,7%	15,5%	6,3%	41,3%
% of Internet sur Papier	291,6%	335,4%	303,0%	270,0%	259,7%	236,4%	193,8%	140,5%	91,6%	65,0%	40,2%	18,3%	6,7%	85,7%

	18-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60-64	65-69	70-74	75 +	Inconnu	Total
Vote par internet	1 196	1 496	2 076	2 896	4 116	4 839	4 974	3 894	3 220	2 896	1 995	1 709	461	35 768
Vote par correspondance	396	431	659	1 004	1 457	1 908	2 385	2 592	3 254	4 039	4 707	9 387	528	32 748
Vote internet bureau de vote	177	181	209	326	415	499	476	377	393	355	348	362	56	4 174
Vote papier bureau de vote	75	69	95	189	288	350	427	448	690	963	1 123	1 937	7 215	13 869
Total Internet	1 373	1 677	2 285	3 222	4 531	5 338	5 450	4 271	3 613	3 251	2 343	2 071	517	39 942
Total Papier	471	500	754	1 193	1 745	2 258	2 812	3 040	3 944	5 002	5 830	11 324	7 743	46 617
Total général	1 844	2 177	3 039	4 415	6 276	7 596	8 262	7 311	7 557	8 253	8 173	13 395	8 260	86 559
% d' Internet sur Total	74,5%	77,0%	75,2%	73,0%	72,2%	70,3%	66,0%	58,4%	47,8%	39,4%	28,7%	15,5%	6,3%	41,3%
% of Internet sur Papier	291,6%	335,4%	303,0%	270,0%	259,7%	236,4%	193,8%	140,5%	91,6%	65,0%	40,2%	18,3%	6,7%	85,7%

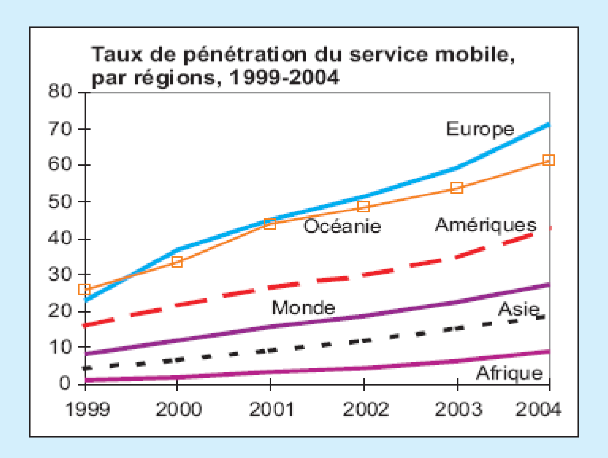
المصدر: - Réné Tregouet et autres, ***Op.Cit***., P.54.

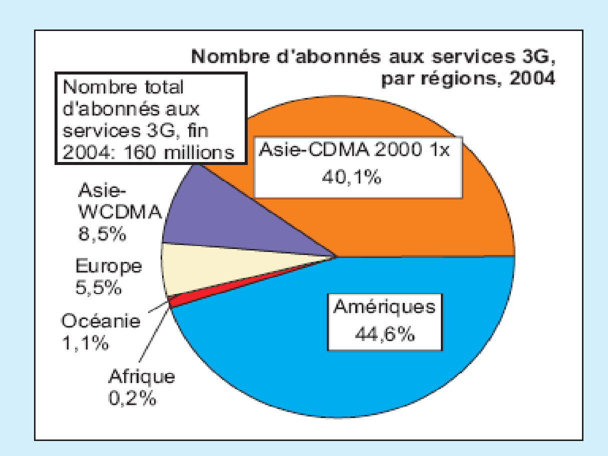
الملحق رقم 03: تطور مجتمع المعلومات في العالم لعام 2006.

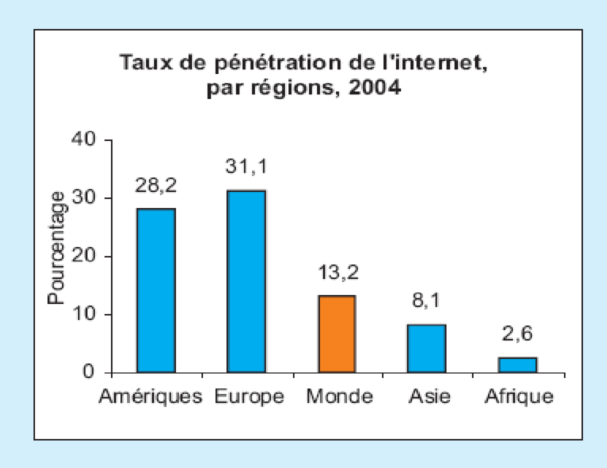
RAPPORT SUR LE DÉVELOPPEMENT DES TÉLÉCOMMUNICATIONS/TIC DANS LE MONDE 2006

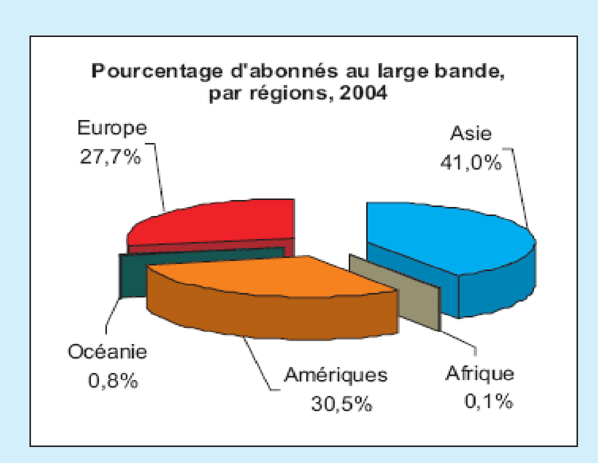
Figure 1.2: ...mais les principales disparités subsistent

Pénétration des services mobiles cellulaires, par régions, 1994-2004 (en haut à gauche) et répartition des 160 millions d'abonnés 3G fin 2004, par régions (en haut à droite); taux de pénétration de l'internet par régions, 2004 (en bas à gauche) et répartition des abonnés au large bande, par régions, 2004 (en bas à droite)









Source: UIT, Base de données "Indicateurs des télécommunications dans le monde" (diagrammes en haut à gauche et en bas) et UIT, adaptation de 3GToday.com (en haut à droite).

المصدر:

- Union internationale des télécommunications, ***Rapport sur le développement des Télécommunications/TIC dans le monde 2006 : Mesurer l'incidence des TIC sur le Développement économique et socia***l, 2006, P. 06.

الملحق رقم **04**: خريطة تبين موقع الجمهورية الاستونية.



المصدر: - l'encyclopédie *quid*, cartes de France. Disponible sur :

> **http://www.quid.fr/monde.html?mode=detail&iso=ee&style=carte** <

الملحق رقم 05: الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أوروبا الشرقية.

	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	Estimate 2000	Projection 2001	Cumulative FDI-inflows 1989-2000	Cumulative FDI-inflows 1989-2000 per capita	FDI-inflows per capita 1999	FDI-inflows per capita 2000	FDI-inflows 1999	FDI-inflows 2000
						(US$ million)						(US$ million)	(US$)	(US$)		(in per cent of GDP)	
Czech Republic	na	983	563	749	2,526	1,276	1,275	3,591	6,234	4,477	6,000	21,673	2,102	605	434	11.7	9.1
Estonia	**na**	**80**	**156**	**212**	**199**	**111**	**130**	**574**	**222**	**241**	**300**	**1,926**	**1,337**	**154**	**168**	**4.3**	**4.9**
Hungary	1,459	1,471	2,328	1,097	4,410	1,987	1,653	1,453	1,414	1,650	1,650	19,42	1,935	140	164	2.9	3.5
Latvia	na	na	50	279	245	379	515	303	331	330	350	2,43	1,027	139	139	5.0	4.6
Lithuania	na	na	30	31	72	152	328	921	478	355	300	2,367	642	129	96	4.5	3.2
Poland	117	284	580	542	1,134	2,741	3,041	4,966	6,348	9,299	8,000	29,052	751	164	240	4.1	5.9
Slovak Republic	82	100	107	236	194	199	84	374	701	1,500	2,000	3,611	669	130	278	3.6	7.4
Slovenia	-41	113	111	131	183	188	340	250	144	133	100	1,534	768	72	67	0.7	0.7
Central eastern Europe and the Baltic states	1,617	3,031	3,925	3,278	8,961	7,032	7,365	12,431	15,872	17,986	18,700	82,012	1,154	192	198	4.6	4.9
South-eastern Europe[9]	93	148	274	646	726	1,143	2,917	3,850	3,530	3,153	3,874	16,465	312	73	68	3.1	3.6
Commonwealth of Independent States[10]	0	135	642	1,579	3,600	4,419	7,963	5,654	4,054	4,921	6,899	32,967	167	25	24	4.1	4.3
Total	1,710	3,314	4,84	5,502	13,288	12,594	18,245	21,934	23,456	26,059	29,473	131,444	505	88	89	4	4

المصدر:

- Tarmo Kalvet, ***Op,Cit, P. 11.***

الملحق رقم **06**: المستوى التربوي للفئة العمرية **25- 64** سنة في استونيا.

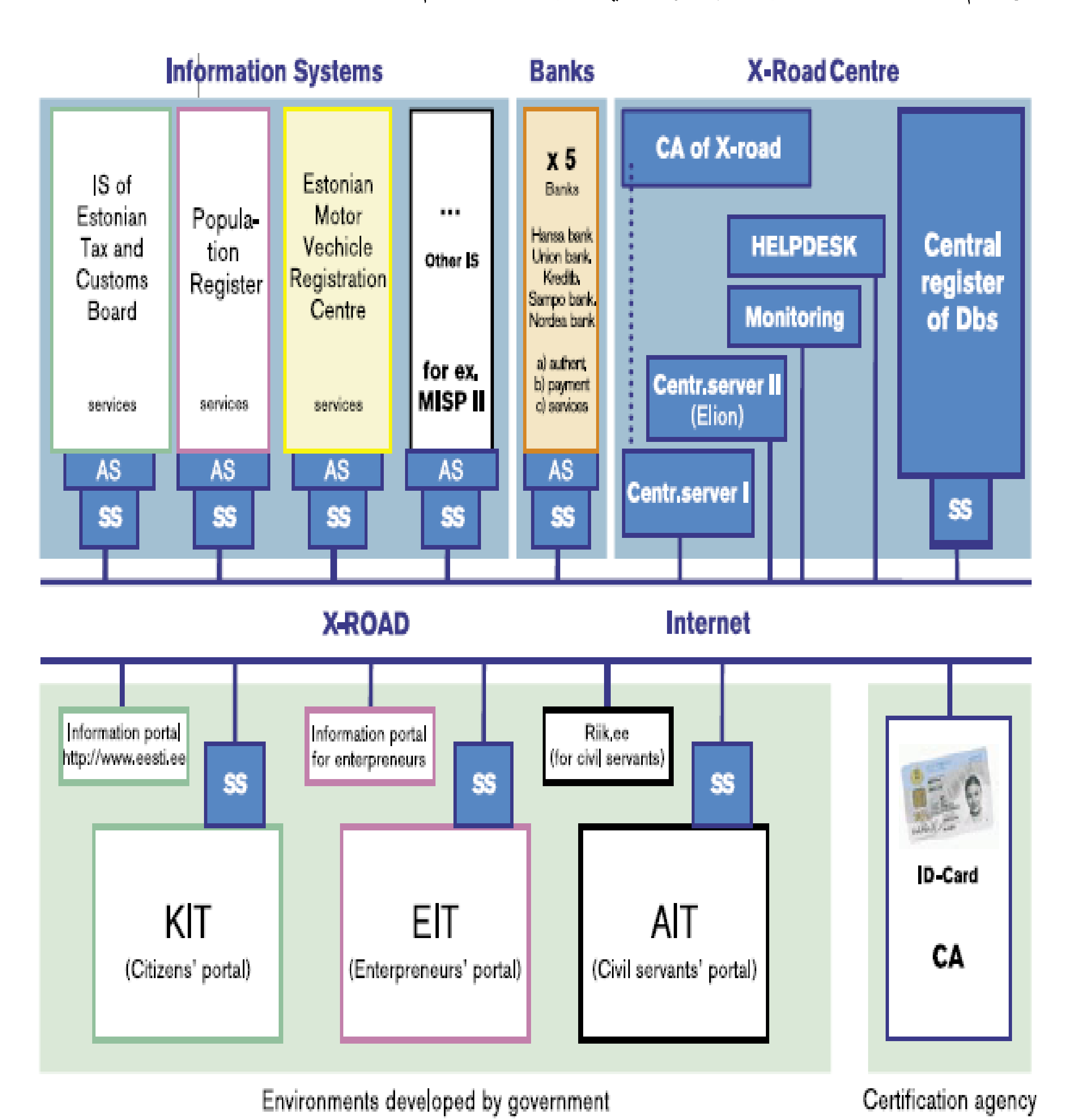
Table 7 Educational level of the Estonian population age 25-64

Age group / year	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
25-64											
Total											
Primary education or lower	17.5	16.5	15.7	14.4	13.1	12.5	11.7	11.3	11.1	11.7	11.1
Secondary education	52.5	53.8	55.5	56.7	56.8	57.1	57.8	57.4	55.7	55.1	55.7
Tertiary education	30.0	29.8	28.8	28.9	30.1	30.4	30.6	31.3	33.2	33.2	33.2
.. secondary education after secondary education	11.8	11.4	10.9	11.4	11.7	11.4	11.5	11.3	10.8	10.4	10.7
..higher education, master' and doctoral degree	18.2	18.3	17.9	17.6	18.5	19.0	19.1	20.0	22.4	22.8	22.5
Men											
Primary education or lower	18.6	17.7	16.9	16.0	14.4	13.9	13.3	12.9	13.1	14.3	13.3
Secondary education	57.2	58.8	60.7	61.8	61.9	62.2	62.6	62.4	59.8	58.5	60.7
Tertiary education	24.2	23.5	22.4	22.2	23.8	23.9	24.1	24.7	27.1	27.2	26.0
.. secondary education after secondary education	7.1	6.7	6.7	7.0	7.0	6.6	6.5	6.3	7.2	7.5	7.4
.. higher education, master' and doctoral degree	17.0	16.8	15.7	15.2	16.8	17.3	17.6	18.4	19.8	19.7	18.6
Women											
Primary education or lower	16.6	15.4	14.7	12.9	11.9	11.2	10.2	9.9	9.3	9.3	9.2
Secondary education	48.3	49.4	50.9	52.2	52.4	52.6	53.5	53.0	52.1	52.0	51.2
Tertiary education	35.1	35.3	34.4	34.9	35.7	36.2	36.3	37.2	38.7	38.6	39.6
.. secondary education after secondary education	15.8	15.6	14.5	15.2	15.8	15.6	15.9	15.7	14.0	13.0	13.5
.. higher education, master' and doctoral degree	19.3	19.7	19.9	19.7	19.9	20.6	20.4	21.5	24.6	25.6	26.1

Notice: numbers in percentages; medium of the year
Source: Statistical Office

المصدر: -Talvi Märja, ***Op.Cit.,*** P.07.

الملحق رقم 07: هندسة الحكومة الإلكترونية في استونيا ودور نظام *X-road*



المصدر:

- Ahto Kalja, Aleksander Reitsakas ,and others, "***eGovernment in Estonia: Best Practices***", Inst. of Cybernetics at Tallinn Univ. of Technology, Akadeemia and Cell Network Ltd., Toompuiestee, Tallinn, Estonia, P. 03. Available at: <www.ria.ee/public/x_tee/Picmet05A0105.doc>. Visited in: 21-04-2009.

الملحق رقم 08: مصادر المعلومات حول الحملة الانتخابية في الانتخابات البرلمانية عام 2007:

معدلات حسب نمط المشاركة في الانتخابات.

Table 1: Campaign information sources: Averages by mode of participation

Could You Tell For Each Information Source Whether You Have Obtained Information On The Issues At Stake In The Elections From These Sources During The Campaign Preceding The Elections?	*Did You Vote In The 2007 National Elections In Estonia?*		*How Did You Vote In These Elections?*		
	Yes	No	Voted On Election Day	Voted In Advance Polling Station	Voted By Internet
Editorial Contributions To Newspapers And Magazines	**79.56**	**70.37**	80.38	83.84	77.66
Radio Broadcasts Concerning The Elections	**75.20**	**63.37**	**79.25**	**83.84**	**70.03**
TV Broadcasts Concerning The Elections	**93.46**	**82.72**	93.96	93.94	93.19
Leaflets, Flyers	57.63	54.73	**70.94**	**70.71**	**44.41**
Political Ads In Newspapers And Magazines	44.28	39.92	**54.72**	**57.58**	**33.51**
Posters In The Streets	36.78	36.21	**42.26**	**47.47**	**30.25**
Opinion Polls	**43.60**	**32.92**	38.87	49.49	45.78
Party's Election Tents, Stalls In The Streets And Parks	8.04	6.17	**12.83**	**14.14**	**3.00**
Direct-Mailing Materials	**45.10**	**37.86**	**52.83**	**58.59**	**36.24**
Discussions At Your Workplace/Educational Institution	**33.51**	**23.87**	**24.15**	**23.23**	**42.78**
Discussions Among Your Family, Friends	**62.94**	**44.03**	**51.70**	**64.65**	**70.84**
Communications On The Internet	**13.76**	**6.58**	**8.30**	**5.05**	**20.16**
Sms/Text Messages	**4.77**	**1.65**	4.15	3.03	5.45
Email	**5.18**	**1.65**	4.53	5.05	5.45
Somewhere Else (Partisan Happening, Public Debates, Etc)	**7.22**	**2.06**	9.43	8.08	5.18

المصدر: - Alexander H. Trechsel and Fabian Breuer et others, ***Op.Cit.,***P.24.

الملحق رقم **09**: ترتيب الجزائر حسب معايير الاستعداد التقني .

2008–2009 rank	Country/Economy	Score
1	Denmark	5.85
2	Sweden	5.84
3	United States	5.68
4	Singapore	5.67
5	Switzerland	5.58
6	Finland	5.53
7	Iceland	5.50
8	Norway	5.49
9	Netherlands	5.48
10	Canada	5.41
11	Korea, Rep.	5.37
12	Hong Kong SAR	5.30
13	Taiwan, China	5.30
14	Australia	5.29
15	United Kingdom	5.27
16	Austria	5.22
17	Japan	5.19
18	Estonia	5.19
19	France	5.17
20	Germany	5.17
21	Luxembourg	5.10
22	New Zealand	5.04
23	Ireland	5.03
24	Belgium	5.02
25	Israel	4.98
26	Malta	4.79
27	United Arab Emirates	4.76
28	Malaysia	4.76
29	Qatar	4.68
30	Portugal	4.63
31	Slovenia	4.57
32	Czech Republic	4.53
33	Cyprus	4.52
34	Spain	4.50
35	Lithuania	4.40
36	Barbados	4.38
37	Bahrain	4.38
38	Tunisia	4.34
39	Chile	4.32
40	Saudi Arabia	4.28
41	Hungary	4.28
42	Puerto Rico	4.23
43	Slovak Republic	4.19
44	Jordan	4.19
45	Italy	4.16
46	China	4.15
47	Thailand	4.14
48	Latvia	4.10
49	Croatia	4.09
50	Oman	4.08
51	Mauritius	4.07
52	South Africa	4.07
53	Jamaica	4.03
54	India	4.03
55	Greece	4.00
56	Costa Rica	3.99
57	Kuwait	3.98
58	Romania	3.97
59	Brazil	3.94
60	Azerbaijan	3.93
61	Turkey	3.91
62	Ukraine	3.88
63	Brunei Darussalam	3.87
64	Colombia	3.87
65	Uruguay	3.85
66	Panama	3.84
67	Mexico	3.84
68	Bulgaria	3.80
69	Poland	3.80
70	Vietnam	3.79
71	Montenegro	3.79
72	Sri Lanka	3.79
73	Kazakhstan	3.79
74	Russian Federation	3.77
75	Dominican Republic	3.76
76	Egypt	3.76
77	Botswana	3.72
78	El Salvador	3.69
79	Macedonia, FYR	3.67
80	Senegal	3.67
81	Trinidad and Tobago	3.67
82	Guatemala	3.64
83	Indonesia	3.62
84	Serbia	3.62
85	Philippines	3.60
86	Morocco	3.59
87	Argentina	3.58
88	Georgia	3.48
89	Peru	3.47
90	Nigeria	3.45
91	Gambia, The	3.44
92	Namibia	3.44
93	Mongolia	3.43
94	Syria	3.41
95	Honduras	3.41
96	Venezuela	3.39
97	Kenya	3.35
98	Pakistan	3.31
99	Moldova	3.30
100	Guyana	3.29
101	Libya	3.28
102	Zambia	3.26
103	Ghana	3.25
104	Tajikistan	3.25
105	Albania	3.23
106	Bosnia and Herzegovina	3.23
107	Mali	3.18
108	Algeria	3.14
109	Mauritania	3.12
110	Malawi	3.12
111	Côte d'Ivoire	3.12
112	Madagascar	3.09
113	Burkina Faso	3.07
114	Armenia	3.06
115	Kyrgyz Republic	3.04
116	Ecuador	3.03
117	Suriname	3.03
118	Lesotho	3.02
119	Tanzania	3.01
120	Uganda	2.98
121	Benin	2.96
122	Paraguay	2.93
123	Cameroon	2.93
124	Mozambique	2.91
125	Nicaragua	2.90
126	Cambodia	2.89
127	Nepal	2.85
128	Bolivia	2.82
129	Ethiopia	2.80
130	Bangladesh	2.70
131	Burundi	2.63
132	Zimbabwe	2.49
133	Timor-Leste	2.47
134	Chad	2.44

(Cont'd.)

المصدر: Soumitra Dutta and Irene Mia, ***Op.Cit***., P.10.

الملحق رقم **10**: شروط وكيفيات إقامة خدمات الإنترنت واستغلالها في الجزائر.

4 جمادى الأولى عام 1419 هـ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 63 5

مراسيم تنظيمية

مرسوم تنفيذيّ رقم 98 - 256 مؤرّخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يعدّل ويتمّم بعض أحكام الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير البريد والمواصلات،

- وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 - 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في27 ذي الحجّة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 83 - 71 المؤرّخ في 23 ربيع الأوّل عام 1403 الموافق 8 يناير سنة 1983 الذي يحدّد صلاحيّات وزير البريد والمواصلات،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 - 230 المؤرّخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 - 231 المؤرّخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : تتمّم المادّة 359 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، في نهايتها بالفقرة الآتية :

" ج) مؤسّستين أو عدّة مؤسّسات يمتلكها أشخاص معنويّون لاستغلال خدمات المعطيات ".

المادّة 2 : تتمّم المادّة 360 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، في نهايتها بالفقرة الآتية :

" - تطبّق هذه الأحكام على زبون خدمات المعطيات ".

المادّة 3 : تعدّل الفقرة الثّانية من المادّة 396 من الجزء التّنظيميّ من الأمر رقم 75 - 89 المؤرّخ في 30 ديسمبر سنة 1975 والمذكور أعلاه، كما لآتي :

" غير أنه لا محل لهذه الأحكام عندما :

- يخدم الاتّصال الخاصّ بين منشأتين هاتفيّتين رئيسيّتين واقعتين في نفس دائرة الرّسم وليس لهما اتّصال مع منشآت أخرى واقعة في دوائر رسم أخرى وليس لها خط ارتباط استثنائيّ،

- لا يخصّص ربط الاتّصال الخاصّ بالشّبكة العامّة إلاّ لخدمات المعطيات ".

(الباقي بدون تغيير) .

المادّة 4 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998.

أحمد أويحيى

---★---

مرسوم تنفيذيّ رقم 98 - 257 مؤرّخ في 3 جمادى الأولى عام 1419 الموافق 25 غشت سنة 1998، يضبط شروط وكيفيّات إقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها.

إنّ رئيس الحكومة،

- بناء على تقرير وزير البريد والمواصلات،

– وبناء على الدّستور، لا سيّما المادّتان 85 – 4 و 125 (الفقرة 2) منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 66 – 156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون العقوبات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون المدنيّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمّن القانون التّجاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75 – 89 المؤرّخ في 27 ذي الحجّة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975 والمتضمّن قانون البريد والمواصلات، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 07 المؤرّخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالإعلام، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 90 – 22 المؤرّخ في 27 محرّم عام 1411 الموافق 18غشت سنة 1990 والمتعلّق بالسّجلّ التّجاريّ، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95 – 06 المؤرّخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 يناير سنة 1995 والمتعلّق بالمنافسة ،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 10 المؤرّخ في 27 شوّال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلّق بحقوق المؤلّف والحقوق المجاورة،

– وبمقتضى المرسوم رقم 83 – 71 المؤرّخ في 23 ربيع الأوّل عام 1403 الموافق8 يناير سنة 1983 الّذي يحدّد صلاحيّات وزير البريد والمواصلات،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 – 230 المؤرّخ في 19 صفر عام 1418 الموافق 24 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 97 – 231 المؤرّخ في 20 صفر عام 1418 الموافق 25 يونيو سنة 1997 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم التّنفيذيّ رقم 97 – 40 المؤرّخ في 9 رمضان عام1417 الموافق 18 يناير سنة 1997والمتعلّق بمعايير تحديد النّشاطات والمهن المقنّنة الخاضعة للقيد في السّجلّ التّجاريّ وتأطيرها،

يرسم ما يأتي :

المادّة الأولى : يضبط هذا المرسوم شروط وكيفيات إقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها.

المادّة 2 : تعرّف خدمات " أنترنات " كما يأتي :

– خدمة " و ا ب " الواسعة النّطاق (World Wide Web (W. W. W. WEB :

خدمة تفاعلية للاطّلاع أو احتواء صفحات متعدّدة الوسائط " MULTIMEDIA " (نصوص، رسوم بيانيّة، صوت أو صورة) موصولة بينها عن طريق صلات تسمّى نصوص متعدّدة " Hypertexte ".

– البريد الإلكتروني E. MAIL :

خدمة تبادل رسائل إلكترونية بين المستعملين.

– تلنات " TELNET " :

خدمة النفاذ إلى حواسب متباعدة بصيغة المحاكاة الطرفية.

– بروتوكول نقل الملفّات (FTP) " FILE TRANSFER PROTOCOL " :

خدمة تعبئة الملفات عن بعد بصيغة نقطة إلى نقطة.

– منبر التّحاور " NEWSGROUPS " :

خدمة تسمح بتبادل المعلومات بين مجموعة من المستعملين ذوي اهتمام مشترك حول موضوع معيّن.

المادّة 3 : تقدّم خدمات " أنترنات " من موقع يتوفّر على وسائل للإعلام الآليّ والاتّصالات.

ويقصد بالموقع أيّ مكان يحتوي موزّعا أو عدّة موزّعات للمعطيات الضّروريّة لتقديم خدمات " أنترنات ".

4 جمادى الأولى عام 1419 هـ - الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 63 - 7

المادّة 4 : لا يرخص بإقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها لأغراض تجارية ضمن الشّروط المحدّدة أدناه، إلاّ للأشخاص المعنويّين الخاضعين للقانون الجزائريّ، المدعوين أدناه " مقدّمو الخدمات " وبرأسمال يملكه فقط أشخاص معنويّون خاضعون للقانون العامّ و / أو أشخاص طبيعيّون من جنسيّة جزائريّة.

المادّة 5 : يرسل إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات طلب التّرخيص بإقامة خدمات " أنترنات " واستغلالها، بالنّسبة لكلّ موقع يحدّد مسبّقا.

يجب أن يرفق الطّلب بملفّ يتكوّن من الوثائق الآتية :

- طلب يحرّر على نموذج تعدّه لجنة خدمات "أنترنات " المنصوص عليها في المادّة 15 أدناه،

- نسخة من القانون الأساسيّ الّذي يخوّل الشّخص المعنويّ تقديم هذه الخدمات،

- نسخة من النّشرة الرّسميّة الخاصّة بالإعلانات القانونية والمتضمّنة تسجيل الشّخص المعنويّ،

- إثبات تسديد تكاليف دراسة الملّف المحدّد مبلغها بموجب قرار مشترك بين الوزيرين المكلّفين بالماليّة والاتّصالات،

- عرض مفصّل عن الخدمات الّتي يقترح الطّالب تقديمها وكذلك شروط وكيفيّات النّفاذ إلى هذه الخدمات،

- دراسة تقنيّة حول الشّبكة المقترحة وحول التّجهيزات والبرامج المعلوماتيّة التّابعة لها، مع تحديد هيكلتها و كذلك صيغ الوصل بالشّبكة العموميّة للاتّصالات،

- التزام من المصالح المختصّة في الوزارة المكلّفة بالاتّصالات ، يثبت إمكانيّة إقامة الوصلة المخصّصة ، الضّروريّة لنقل خدمات "أنترنات".

يخضع الأشخاص المعنويّون الرّاغبون في استغلال خدمات "أنترنات " لاحتياجاتهم الخاصّة ، انطلاقا من موقع موصول مباشرة بالخارج، لنفس هذه الشّروط ، باستثناء الشّروط المتعلّقة بقانونهم الأساسيّ الّذي يخوّلهم تقديم هذه الخدمات.

يجب إيداع ملفّ طلب التّرخيص لدى المصالح المختصّة في الوزارة المكلّفة بالاتّصالات مقابل وصل استلام.

المادّة 6 : يأمر الوزير المكلّف بالاتّصالات المصالح المؤهّلة بإجراء تحقيق تأهيليّ فور استلام طلب التّرخيص بالاستغلال.

وبعد انتهاء التّحقيق يعرض الملفّ المرفق بالطّلب على اللّجنة المنصوص عليها في المادّة 15 أدناه.

المادّة 7 : يسلّم الوزير المكلّف بالاتّصالات رخصة الاستغلال بناء على موافقة اللّجنة المذكورة.

المادّة 8 : تسلّم رخصة الاستغلال لمدّة غير محدّدة ولايمكن التّنازل عنها.

المادّة 9 : يجب على الوزير المكلّف بالاتّصالات أن يبرّر قرارات رفض الرّخصة وأن يبلّغها للطّالب.

المادّة 10 : في حالة رفض الرّخصة ، يمكن الطّالب تقديم طعن مكتوب إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات قصد :

- تقديم عناصر معلومات أو إثباتات جديدة لدعم طلبه،

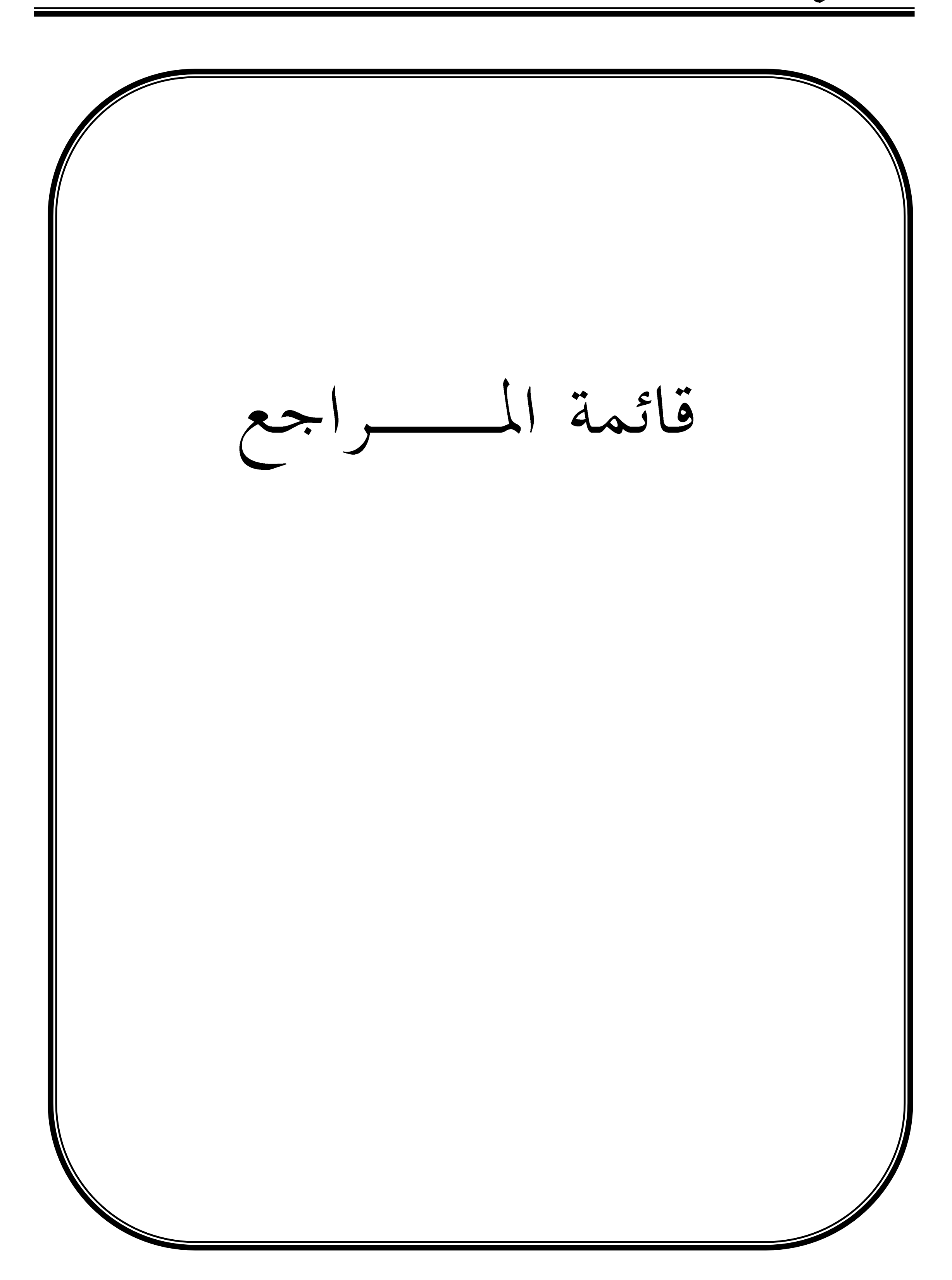
- الحصول على دراسة تكميليّة،

غير أن طلب الطّعن يجب أن يصل إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات في أجل ثلاثة (3) أشهر، ابتداء من تاريخ تبليغ رفض الرّخصة.

المادّة 11 : على الطّالب القيام بتركيب التّجهيزات والبرامج المعلوماتيّة الضّروريّة لإقامة الخدمات واستغلالها، في أجل أقصاه سنة، ابتداء من تاريخ تبليغ الرّخصة.

المادّة 12 : يجب أن تبلّغ إلى الوزير المكلّف بالاتّصالات في أجل شهرين (2) كلّ التّعديلات الطّارئة على القانون الأساسيّ الخاصّ بمقدّم خدمات "أنترنات".

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم **98-257** المتضمن شروط كيفيات إقامة خدمات الأنترنانت" واستغلالها (**الجريدة الرسمية 26 أوت 1998**)، ص ص 05-07.



قائمة المـــــــراجع

أولا: باللغة العربية:

أ - الكتب:

1 - أيزنشتات. س.ن. **تناقضات الديمقراطية : أوجه الضعف و الاستمرار والتغير** ، ترجمة : بكير مها، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2002.

2 -بشير نافع وآخرون ، **المواطنة و الديمقراطية في البلدان العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت،2001.

3 - توفلر ألفين ، **تحول السلطة: المعرفة والثورة والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين**، ترجمة: الريدي لبنى ، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.

4 -حازم الببلاوي، **عن الديمقراطية الليبرالية قضايا ومشاكل** ، ط.1، دار الشروق القاهرة، 1993.

5 - خالد ممدوح إبراهيم، **أمن مراسلات البريد الإلكتروني** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

6 -علي الدين هلال، **مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث** ، في : سعد الدين ابراهيم وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لتي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت ، 1994.

7 - غدنز أنتوني ، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ترجمة : فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت ، 2005.

8 - فاليرشتالين عمانوئيل، **استمرارية التاريخ**، ترجمة: عبد الحميد الأتاسي، ط.2 ، دار كنعان للدراسات والنشر والخدمات الإعلامية، 2003.

9 -ناجي عبد النور ، النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية، مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

ب - المجلات والدوريات:

1- أحمد فرج، " الديمقراطية الرقمية وتأثيرها على مشاركة الشباب في الحياة النيابية "، **مجلة البصيرة**، الجزائر، مركز البصيرة للدراسات والبحوث الإنسانية، العدد التاسع ، (فيفري2005).

2- الدسوقي أيمن إبراهيم، " المجتمع المدني : الحُجرة- الحصار- الفتنة"، **المستقبل العربي** ، السنة 23، العدد259، (سبتمبر 2000).

3- بختي إبراهيم ، " الإنترنت في الجزائر"، **مجلة الباحث**، عدد 01 ، جامعة ورقلة، (2002).

4- بهاء الدين شعبان أحمد، " معضلة التغيير والتحدي الديمقراطي "، **مجلة رواق عربي** ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، السنة التاسعة، العدد 34، 2004.

5- حفيظ صواليلي،" قطاع تكنولوجيا الإعلام متأخر ب 5 سنوات على الأقل"، **جريدة الخبر** ، العدد 5606، (14 أفريل 2009).

6- عنصر العياشي ، "سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر"، **المستقبل العربي**، السنة 17، العدد: 191 (جانفي 1995).

ب – النصوص القانونية والوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الدستوري، **دستور 28 نوفمبر 1996**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 98-257 المتضمن شروط كيفيات إقامة خدمات "الأنترنانت" واستغلالها (**الجريدة الرسمية 26 أوت 1998**).

ج – الملتقيات:

1- فرحاتي عمر و فريحة أحمد، "مؤشرات التحول الديمقراطي في الجزائر "، **كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر** ، جامعة بسكرة، ديسمبر 2005.

د – الوثـــــائق:

1- بيبا نوريس،" بناء القدرة لتحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي"، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوثيقة رقم:1 دور الديمقراطية في تحقيق وتحسين المساواة والتطوير المستدام واستئصال الفقر، **المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة** ، قطر، الدوحة، من 29 أكتوبر 2006 إلى 01 نوفمبر2006.

2- وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، الجزائر الإلكترونية 2013، اللجنة الإلكترونية، ديسمبر 2008.

هـــ– القواميس:

1- سعيفان أحمد ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، بيروت ، 2004.

و- مقالات على شبكة الإنترنت:

1- القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بناء مجتمع المعلومات ، تحد عالمي في الألفية الجديدة، 12 ديسمبر 2003، على الموقع: www.itu.int/wsis< > .

2- جيلن تيدج ،" *حرية المعتقد*" ، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأميركية، المجلد 10, العدد 02, واشطن، ديسمبر2005 ، على الموقع:

>.http://usinfo.state.gov/journals/journals.htm<

3- حوار مع وزير العدل، حافظ الأختام السيد الطيب بلعيز مع وكالة الأنباء الجزائرية الأحد 25 مارس 2007. على الموقع: > www.mjustice.dz <

4- خلادي عبد القادر و كويسي سليمة ، ***"تكنولوجيات المعلومات و الاتصال في الجزائر وضعية و آفاق"*** ، اجتماع الخبراء الإقليمي حول معيقات النفاذ الشامل لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الدول العربية من 13 إلى 15 مارس، مسقط، عمان. على الموقع:

<www.shatharat.net/vb/showthread.php?t> .

5- دياموند لاري ، "حتمية الحكم الديمقراطي الصالح"، ترجمة: **مركز المشروعات الدولية الخاصة**، القاهرة 2004. على الموقع:

<http://www.cipe-arabia.org>.

6- سوليفان جون ، كوشتا هلبلينج كاثرين ، المشاركة في صياغة السياسات ا لعامة، "، ترجمة: مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة. على الموقع :

<http://www.cipe-arabia.org>.

7- فاسكويز ايان ،" الدور المحوري للحرية الاقتصادية في النظام الديمقراطي"، مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأميركية، المجلد 10, العدد 02, واشطن، ديسمبر2005 ، على الموقع:

>.http://usinfo.state.gov/journals/journals.htm<

8- لورد آكتون جون ، " حقوق الأفراد: الحرية الفردية ووثيقة الحقوق" على الموقع:

>.http://usinfo.state.gov<

9 – هيوم إلين ، "حرية الصحافة"، قضايا الديمقراطية: مجلة إلكترونية تصدرها وزارة الخارجية الأميركية، المجلد 10, العدد 02, واشطن، ديسمبر2005 ، على الموقع:

>.http://usinfo.state.gov/journals/journals.htm<

– مواقع أخرى:

- الاتحاد الدولي للاتصالات (UIT): –www.itu.int

- حركة الإصلاح الوطني: - http://www.elislah.net

- موقع البرلمان الجزائري: -**http://www.apn.dz**

- موقع الجبهة الوطنية الجزائرية: -**http://www.fna.dz**

- موقع أليكسا العالمي: - **http://www.alexa.com**

- موقع حركة مجتمع السلم: – **http://hmsalgeria.net**

- موقع حزب جبهة التحرير الوطني: **http://www.pfln.dz**-

- موقع وزارة العدل الجزائرية: -**www.mjustice.dz**

ثانيا: باللغات الأجنبية:

1– باللغة الفرنسية:

أ– الكتب: **a) Ouvrages:**

1- ARHAB Idir, BASQUE Shirley et autres, **Cyberdémocratie : Réalités et perspectives Canadiennes,** Département d'administration Publique, Université de Moncton, 2003.

2- AUER Andreas & H. Trechsel Alexander, **Voter par Internet : Le projet e-voting Dans Le Canton de Genève dans une perspective socio-politique et juridique**, Maison de Publication Helbing & Lichtenhahn (Bâle/Genève/Munich), 2001.

3- BIDET Jaques, **Les paradigmes De la Démocratie,** 1re édition, Presses Universitaires de France, Paris, 1994.

4- BOISMENU Gérard et autres, **Les formes Modernes de la démocratie**, Les presses de l'université de Montréal, édition l'HARMATTAN, Paris, 1992.

5- BRUNO Hérault, Antoine Bevort et autres, **La participation des Citoyens et l'action publique**, Centre D'analyse stratégique, La Documentation française, Paris, 2008.

6- CAPDEVEILLE JACQUES, **Démocratie : La panne**, Les éditions Textuel, Paris, 2005.

7 - PAUL Prévost .Marie-Ève Fortin et autres. **Développer l'exercice de La Cyberdémocratie**. Canada, Sherbrooke : Université de Montréal, Juillet 2004.

08 - POLIN Raymond, **La République entre démocratie sociale et Démocratie aristocratique**, 1re édition, Presses universitaires de France, Paris, 1997**.**

09 - RENE Tregouet et autres, **La e-démocratie : enjeux et perspectives**, Volume 01, Club.Sénat.fr, Paris, 2002.

1 – باللغة الإنجليزية:

أ) الكتب: a) **Books**:

1- ALUN Thomas, **A comparative analysis of electronic elections conducted between 2000–2005**, western Australian electoral commission, 2007.

2- CARDOSO, Gustavo, **The Media in the Network Society: Browsing, Filters and New Citizenship**, Lisbona, Portugal. CIES – Centre for Research and Studies in Sociology, 2006.

3- DIRECTORATE GENERAL of political Affairs, Council of Europe, **Reflections on the future of Democracy in Europe**, Barcelona, 2004.

4- EKELIN Annelie, **The Work to Make eParticipation Work**, Department of Interaction and Ystem Design School of Engineering, Blekinge Institute of Technology, SWEDEN.

5- H. Alexander Trechsel. KIES Raphael and others, **Evaluation of the use of new technologies In order To facilitate democracy in Europe: e-democratizing the parliaments and Parties of Europe**, European University Institute, Geneva & Florence, 2003.

6- HACKESCHER Markt , Herr Guido Jansen, **Facilitating active citizenship: E-participation in The United kingdom and Germany**, British Council Germany, Berlin, 2006.

7- KALKUN Mari and KALVET Tarmo, **Digital Divide In Estonia and How to Bridge It**, Emor and PRAXIS Center for Policy Studies, Tallinn, 2002.

8- KRIMMER Robert, **Electronic Voting : 2nd International Workshop**, Co-organized by Council of Europe, Vienna, Austria, 2006.

9- N. MICHAEL. Peart and Ramos Diaz Javier, **Comparative Project on Local e-Democracy Initiatives in Europe and North America**, e-Democracy Centre Research Centre on Direct Democracy Faculty of Law University of Geneva, Switzerland, 2007.

10-N. HAGUE Barry and D.LOADER Brian, **Digital Democracy : Discourse and Decision Making In the Information Age**, Routledge, London, 1999.

11 - ODRATS Ivar, **Information Technology in Public Administration of Estonia Yearbook 2006**, Translated by Karin Rits, Kadri Põdra and Mare Koit, Ministry of Economic Affairs and Communications, Tallinn 2007.

12- ——— / ——, **Information Technology in Public Administration of Estonia**, Translated by Karin Rits and Kadri Põdra, Ministry of

Economic Affairs and Communications of Estonia, TALLINN 2008.

13 - PANGANIBAN Rik, **E-democracy and the United Nations: Using Information Communications Technologies to Increase Access To Information and Participation within the UN System**, Center For United Nations Reform Education, 2004.

14- Volpi Frédéric, **Islam and Democracy : The Failure of Dialogue in Algeria**, Pluto Press, London, 2003.

15- Whyte Angus, Macintosh Ann and Danae Shell, **An e-Democracy Model for Communities**, Version 3e, International Teledemocracy Centre, Napier University,2006.

b) Périodiques et articles de press : ب- المجلات والمقالات الصحفية:

1 – باللغة الفرنسية:

1- BENSAADA Ahmed "Plaidoyer pour des classes branchées en Algérie" ,**Le Quotidien d'Oran,** (Dimanche 08 avril 2007).

2- CHEVALIER Jaques,"Les transformation de citoyenneté", **Revue le Regards sur l'actualité**, N° 250,(avril 1999).

3- CIPRUT Monique, "Le blog, nouvel outil la démocratie électronique", **le Quotidien de L'économie**, (05-10-2005).

4- DELANNOI Gil, "Démocratie le mot et le critère", **ESPRIT**, édition du Seuil , France , (février 1998).

5-FLICHY Patrice, " Les enjeux démocratiques et administratifs D'internet", **Regard sur l'actualité**, N° 327,(janvier 2007).

6- LE PEUTREC Didier et Paul Paoli- Jean," Nouvelles technologies de l'information enAlgérie", **Ambassade De France En Algérie**, (avril 2005).

7- VEDEL Theiry, "Internet et démocratie", **CAES magazine**, N° 73, (hiver 2005).

8- **——/——,** "Les nouvelles dimensions de la citoyenneté", **CEVIPOF-CNRS,** Fondation Nationale des sciences Politiques**.**

9- ——/——, "Les usages politiques de l'Internet", **Regard sur l'actualité** N° 327,(janvier 2007).

2 – باللغة الإنجليزية:

1- COHEN Joshua," Reflections on Habermas on Democracy", **Ratio Juris,** Vol. 12 N°. 4, Blackwell Publishers UK, (December 1999).

2- ECONOMIST Newspaper, "The road to e-democracy". **Economist**, Vol. 386, (Feb.2008).

3- HEINZ Bonfadelli, "The Internet and Knowledge Gaps: A Theoretical and Empirical Investigation", **European Journal of Communication**, Vol 17(1), SAGE Publications, London, 2002.

4- MICHEAL Braton, "Political participation in new democracy", **Comparative political studies**, Vol 32, No 05, (August1999).

5 - MILNER Helen V., "The Digital Divide": The Role of Political Institutions in Technology Diffusion**, Comparative Political Studies**, Volume 39 N° 2, (March 2006).

6- PARENT Ingrid and CRUICKSHANK Neil, "The Growth of the Internet and Knowledge Networks, and their Impact in the Developing World", **Information Development**, Vol. 25, No. 2, (1999).

7- PREMAT Christophe, "Direct Democracy in a Comparative Perspective", Taiwan Journal of Democracy, Volume 2, N°.1 (July 2006).

8- RABIA Karakaya Polat**,** "The Internet and Political Participation: Exploring the Explanatory Links"**, European Journal of Communication,** Vol 20 (4), SAGE Publications, London,(2005).

9- ROPELATO Daniela, "The Quality of Democracy Participation and its Dilemma: How to Go Beyond?", Crossroads, , N°.1, Vol. 7.(2007).

10- SHELLEY Mack. THRANE Lisa and others, "Digital Citizenship: Parameters of the Digital Divide", **Social Science Computer Review**, Vol. 22 N°. 2, (Summer 2004).

ج- الملتقيات:

1- BOURICHE Riadh, "Le rôle des TIC dans la bonne gouvernance", Séminaire National intitulé: « **Informations et société de la connaissance** », Organisé par la faculté des Sciences sociales et humaines, Université Mentouri Constantine- Algérie, les 18/19 avril 2009.

2- GEORGES Nzongola-Ntalaja, La démocratie: Facteur de cohésion sociale et l'intégration, Séminaire Organisé par le PNUD en collaboration avec les ambassades de l'Afrique du Sud, Des Etats-Unis D'Amérique et de la Suisse, Yamoussoukro, Côte d'Ivoire, 7-11 mars 2005.

د- الوثائق:

1- Jüri Engelbrecht, **Estonian Research and Development and Innovation Strategy 2007-2013 "Knowledge-based Estonia"**, Translated

by Kaisa Jõgi and Reesi Lepa, Estonian Ministry of Education and Research, Tartu 2007.

هـ- المذكرات:

1-SADRY Benoît, **Bilan et perspectives de la démocratie représentative**, Thèse présentée Pour l'obtention du grade de Docteur en Droit Public, Université De Limoges, Faculté de Droit et des Sciences Economiques, Décembre 2007.

2- GAUD Jassoline, **La démocratie électronique, un moyen de rénover la participation des Citoyens à la Vie politique?** Les exemples d'Issy les Moulineaux et de Vandoeuvre les Nancy, Master II Recherche : Sociologie et institutions du politique, UFR de science Politique, université paris 01, PANTHAEON, SORBONNE, 2005-2006.

3- LE BOT Anne, **Entre idéalisme, Indifférences et cynisme, Y a-il- une place pour la démocratie Electronique territoriale**, Mémoire de Master II web éditorial, Université de Poitiers—UFR Sciences humaines et arts, Juin 2008.

4- RANNU Rain, **E-democracy: a case of Estonia**, Bachelor of Art's Thesis,University of Tartu, Faculty of Social Sciences, Department of Public Administration, Tartu 2002.

5- WEYGAND Félix, **La Société de l'Information, une réalité inachevée ?: Le Politique Dans la constitution de la Société de l'Information en France**, Thèse pour obtenir le Grade de Docteur de l'Université de la Méditerranée en Sciences de L'Information et de la Communication, Université de la Méditerranée Aix-Marseille II, 2003.

و- التقارير والندوات:

1- ALEXANDER H. Trechsel and Fabian Breuer et others, **Internet voting in the March 2007 Parliamentary Elections in Estonia**, Report for the Council of Europe, Robert Schuman Centre for Advanced Studies In collaboration with, European University Institute, Florence, 2007.

2- ANDRE Krull, **ICT Infrastructure and E-readiness Assessment Report**, PRAXIS Center for Policy Studies, 2003.

3- DUTTA Soumitra, and Irene Mia, **The Global Information Technology Report 2008–2009 Mobility in a Networked World**, World Economic Forum and INSEAD, 2009.

4- DUTTA Soumitra. LANVIN Bruno and PAUA Fiona, **The Global Information Technology Report 2003–2004:Towards an**

Equitable Information Society (GITR), Oxford University Press, New York, United States of America, 2004.

5- GERMAIN Aubame, Bertin Christine et autres, **Rapport de séminaire sur la cyberdémocratie**, Département d'administration publique, Université de Moncton, Campus de Moncton, 2003.

6- GLENCROSS Andrew . LEOSK Nele.and others , **Analysis Report : e-Participation Project TID ,** Deliverable No. 3, european University institute, June 2007.

7- OECD. **Promise and Problems of E-Democracy: Challenges of Online Citizen Engagement**, France, Paris, OECD Publications Service, 2003.

8- TALVI Märja, **Development and state of art of adult learning andeducation (ALE): National Report of Estonia**, Association of Estonian Adult Educators ANDRAS, Tallinn, 2008.

9- TRUDEL Pierre et Benyekhlef Karim, **Les dimensions juridiques du développement de la Cyberdémocratie : Aperçu des concepts, enjeux et principes fondamentaux**, Rapport D'étape présenté au Bureau de développement du gouvernement électronique Secrétariat Du Conseil du trésor, Gouvernement du Québec, 22 juin 2004.

10- UNION internationale des télécommunications, **Rapport sur le développement desTélécommunications /TIC dans le monde 2006 : Mesurer l'incidence des TIC sur le Développement économique et social**, 2006.

11- US Agency for International Developement and the Open Society Institute, **Baltic – American Partnership Fund**, annual report 2001.

12- ZUKANG Sha and FERDINANDO CASINI Pier, **World e-Parliament Report**, United Nations, 2008.

13- MICKAËL Fabrice - Mamata Ramadan van Lerberghe Daniel Et autres***, From e- Administration to e-democracy,*** In the framework of The 06th World wide Forum on e- Democracy, Issy - les-Moulineaux, France, European Center of Political Technologies, Brussels, September 2005.

هــ- مقالات على شبكة الإنترنت:

1- ALEC Charles," E-society and E-democracy: the Example of Estonia" Available at: **<bibliotecavirtual.clacso.org.ar/ar/.../15Charles,%20Alec.pdf>.**

2- BERNARD Shaw George, "Defining Democracy: Elements of Democracy". Available at:

<www.democracy.org.na/advertorials/element_democracy.pdf>.

3- BEVORT Antoine, "Les contours et enjeux de la démocratie participative"**.** Disponible sur: **<www.prospective.org/gps_front/index.php?rubrique id=12&tpl_id=2 &contenu_id=663&id=715- 49k>.**

4- BRIAND Michel, "Expression citoyenne". Disponible sur **:** **<www.roumics.com/IMG/pdf/06_publie_expression_citoyenne- 2.pdf>.**

6- CHETTAB Nadia, Economie, TIC et Bonne Gouvernance En Algerie, Université Badji Mokhtar, Annaba, P.04. disponible sur : < **www.drdsi.cerist.dz/SNIE/chettab.pdf**>.

7- CBS Network Services Limited,**"** Capital Social**"**, Princes House, Edinburgh, 2003.Disponible sur : **<www.european-etwork.de/downloads/Information%20paper%20-%20Capital%20Social.pdf>.**

8- COLLIN Ariane, **"**Fracture numérique", Encyclopedie de la Francophonie. Disponible sur : <**http://agora.qc.ca/francophonie.nsf/Dossiers/Fracture_numerique**>.

9- COLEMAN Stephen, "e-democracy – what's the big idea?", British Council, Manchester, 2005. Available at: **<www.britishcouncil.org/bc-edemocracy-2.doc>.**

10- ——/—— et Donald F. Norris**, "**A new agenda for e-Democracy ". Available at SSRN: **<http://ssrn.com/abstract=1325255>.**

11 - CONSEIL de l' Europe, "La participation au niveau des collectivités Locales", Section N o 05, 2005. Disponible sur : **<www.coe.int/t/f/affaires_juridiques/d%E9mocratie_locale_et_r%E9gionale/principaux.../TOOL_Citizen_Participation_F.pdf**>.

12- CYBERNETICA, " X-Road for International Information Exchange"**.** Available at: **<www.ria.ee/public/x_tee/X_road_overview.doc>.**

13- W. DREZNER Daniel and Henry Farrell , "The power and politics of blogs", Paper presented At the American Political Science Association. 2004.. Available at: <**www.utsc.utoronto.ca/~farrell/blogpaperfinal.pdf**>.

14-DOWIRE Wiki, "*E-mail Response Policy".* Available at: **< http://www.dowire.org/wiki/E-mail_Response_Policy>.**

15- EUROPEAN Commission, "eGovernment in Estonia", European Communities 2007. Available at: **< documentostics.com/documentos/e-gov_**estonia**.pdf>.**

16- FRESSIN Thomas, "e – démocratie: Un leurre". Disponible sur: **<www.thomas-ressin.fr/fr/dld/edemocratie.pdf>.**

17- HARMS Hans, "Les incapacités du système de représentation Démocratique à répondre aux Problèmes environnementaux De la nécessité de la participation des citoyens", 1999. Disponible sur **: <adonnart.free.fr/doc/citoy/confci13.htm - 28k>.**

18- HUMBEY Caroline et Deffobis Héloïse, "Démocratie participative", Bergerie Nationale de Rambouillet, mars 2005. Disponible sur: **<www.formater.com/ressources/telechargement/article/P5_democrat ie_participative.pdf>.**

19- ICA Country Report Estonia, September 2004. Available at: **<www.riso.ee/et/.../ICACountryReport_2004_Estonia.doc>.**

20 - IRWIN Julia, "The Scottish Parliament: Public petitions committee", House of Representatives, 27 June 2008. Available at: **<www.scottish.patliament.uk/s3/committees/petition/index.htm>.**

21- Kalja Ahto, Reitsakas Aleksander ,and others, "eGovernment in Estonia: Best Practices", Inst. of Cybernetics at Tallinn Univ. of Technology, Akadeemia and Cell Network Ltd, Toompuiestee, Tallinn, Estonia. Available at: <**www.ria.ee/public/x_tee/Picmet05A0105.doc>.**

22- KELLY Lorissa,"The True Nature of Representative Democracy". Available at: **<wwww.mantis.com.au/DemocracyLorissa.pdf**>.

23 - MLIKOTA Kristina. Ximena Castro Sardi," ICTs as Tools for Improving Local Governance", United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. Available at: **<portal.unesco.org/.../Overview%2Bon%2Be-governance%2Bworking%2Bpaper.doc>.**

24- PRATCHETT Lawrence, "Forum du Conseil de l'Europe pour l'avenir de la démocratie", Stockholm, Sigtuna, Suède 13–15 juin 2007. Disponible sur : **<www.regeringen.se/content/1/c6/08/34/76/c4499f5c.pdfh>.**

25- LI Bo, "Equality and Democracy", Perspectives, Volume 1, No. 4, February 29, 2000. Disponible sur : **< http://www.oycf.org/perspectives/4_022900/Contents.htm**

26- LOBET-MARIS Claire et Van Bastelaer Béatrice**, "** Démocratie Electronique et citoyenneté Virtuelle", CITA-FUNDP. Disponible sur **: < http://www.info.fundp.ac.be/~cita>.**

27- M. SIRAJUL Islam," Towards a sustainable e-Participación implementation Model",European Journal of ePractice Nº: 05 October 2008, P.02.

Available at: <**http://www.epracticejournal.eu/**>.

28 - MACINTOSH Ann, Characterizing E-Participation in Policy-Making , Proceedings of the 37th Hawaii International Conference on System Sciences , 2004. Available at: <**www.iseing.org/.../Evaluation%20of%20**eParticipation**v-v2-submitted.pdf**>**.**

29- Merah Aïssa, "Problématique de contrôle des nouveaux médias en Algérie Envisager l'Internet sans sa dimension communicationnelle", Université de Béjaïa –Algérie 2009. disponible sur : Disponible sur : < **www.gdri-netsuds.org/IMG/pdf/Mehra_AISA.pdf**>**.**

30 - MEELIS Atonen, It In Public Administration Of Estonia: Yearbook 2003, Istonian **.** Available at: **<http://www.riso.ee/en/pub/2003it/p11.htm>.**

31- NORRIS Pippa, "E-Voting as the Magic Ballot?", John F. Kennedy School of Government, Harvard University, April 2002. Available at: **<http://ssrn.com/abstract_id=336542>.**

32- PREMAT Christophe, "Les instruments de la démocratie", Sens public : Revue électronique Internationale, Article publié en ligne 11/2007. Disponible sur: **< http://www.sens-public.org/article.php3?id>.**

33- PROJET de recherche sur les politiques, **"**Le capital social comme Instrument de Politique Publique", Atelier sur le capital social, Canada, 2003. Disponible sur: **< http://dsp-psd.pwgsc.gc.ca/Collection/PH4-2-2003F.pdf>.**

35 - Rosen, T. "E-democracy in Practice: Swedish Experience of New Political Tool ", Swedish Association of Local Authorities and Swedish Federation. 2004. Available at: **<http://www.svekom.se/skvad/E-democracy-en.pdf>.**

36 - TAMBEDOU Malick, "De la démocratie", Editions de la RADDHO, Dakar, Avril 2006. Available at: **<www.raddho.africa-web.org/nouveau_site/sites_publications/pdf_tambedou/tambe dou_democratie.pdf>.**

37- THE LONDON school of economics and political science, is democracy in crisis?Available at: **<http://www.lse.ac.uk/collections/LSEPublicLecturesAndEvents/pdf>.**

38- ULLE Madise and Tarvi Martens, "E-voting in Estonia 2005. The first practice of country- wide binding Internet voting in the world". Available at: **<www.e-voting.cc/files/madise_martens_estonia2005_13-26/>.**

39- Ulo Siivelt and Ingeri Luik, "The “Themis” Forum: Interactive Lawmaking in Estonia", European Foundation Centre, Brussels – Belgium, 2003. Available at:
< www.efc.be/cgi-bin/articlepublisher.pl?...>.

40- Thierry Vedel**, "**L‘idée de démocratie électronique : Origines, Visions, Questions", Paru Dans Le **:** Pascal Perrineau, Désenchantement démocratique, Editions De L‘Aube, La Tour d‘Aigues, 2003.disponibe sur:
< **gdrtics.u-paris10.fr/pdf/ecoles/sept2003/01- 03_vedel.pdf>.**

41- WIKIPEDIA: l'encyclopédie libre, "Démocratie participative", Fiche Thématique N°2 Fiche actualisée le 05/06/2008.
Disponible sur:
www.association4d.org/IMG/pdf/democratie_participative-fiche_thematique-2.pdf>.

42- ZIAD Salah, "Algérie | L'Internet à l'école : 16 milliards de dinars, et maintenant ?", Le Quotidien d'Oran, 18-08-2008. Disponible sur: <**www.Continentalnews.Fr/Dossier_Impression.Php?**>.

43 - ZITTEL Thomas and de Gunzburg Minda," Participatory Democracy and Political Participation", University of Mannheim , Mannheim, Germany.
Available at: < **http://www.mzes.uni-mannheim.de/**>.

– مواقع أخرى:

– صفحة البريد لإلكتروني للسنتاتور "**Maria Cantwell**": **http://cantwell.senate.gov**

– موقع البرلمان الاسكتلندي: **http://epetitions.scottish.parlement.uk**

فهرس الأشكـــال والجداول

عنوان الشكل	الصفحة
الجدول رقم 01: العناصر الأساسية للمواطنة...............................	43/42
الجدول رقم 02: العصور الثلاثة للديمقراطية الإلكترونية......................	57/56
الجدول رقم 03: معايير الوصول وسهولة الوصول إلى المعلومات...............	63/ 62
الجدول رقم 04: تطور الاتصالات الوطنية في إستونيا........................	96
الجدول رقم 05: الإحصائيات العامة للانتخابات الحكومية المحلية الإستونية لسنة 2005	115
الجدول رقم 06: نمط المشاركة السياسة حسب المناطق السكنية في الانتخابات البرلمانية بإستونيا لعام 2007....................................	117
الجدول رقم 07: عدد المواقع الإلكترونية في الجزائر حسب كل قطاع.........	133
الجدول رقم 08: ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الرئيسية لمؤشر (NRI) لعام 2003-2004...	135
الجدول رقم 09: ترتيب الجزائر حسب المؤشرات الفرعية التابعة لمؤشر البيئة والاستعداد والاستخدام التكنولوجي لعام 2008-2009......	136
الجدول رقم 10: ترتيب الأحزاب الجزائرية حسب حجم نقل المعلومات ودرجة الارتباط (إحصائيات من موقع أليكسا العالمي.........	144

فهرس الموضوعات

الموضــــــوع	الصفحة

الموضـــــوع	الصفحة